الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة مُحَمَّد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

# العثمانية الجديدة وإعادة بناء التقارب التركي العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية: العلاقات الدولية

**إعداد الطالبتان:**

✓ خديجة خشعي

✓ عدالة روابحي

**إشراف الأستاذ الدكتور:**

✓ نور الدين فلاك

**لجنة المناقشة:**

| الاسم و اللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د/شوقي عرجون. | استاذ التعليم العالي | رئيسا |
| أ.د /نورالدين فلاك | أستاذ التعليم العالي | مشرفا ومقررا |
| د / ساعد طيايبة | أستاذ محاضر | ممتحنا |

**السنة الجامعية "2023/ 2024"**

# تشكرات

إن الحمد والشكر لله تعالى على توفيقه

لنا لإتمام هذا العمل، والذي نتمنى أن يفيد الجميع، من طلبة

وأساتذة .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الفاضل

"نور الدين فلاك "

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته، وإرشاداته، ونصائحه القيمة

كما لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة

تشجيعية.

# إهداء

أشكرك وأحمدك ربي، حمداً كثيرا يليق بجلال وجهك وعظيم

سلطانك، يا خير معين يا من استجاب لدعواتي اثني عليك الشكر كله

وأحمدك يا الله

اهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى زوجي العزيز أطال الله في عمره

إلى من جعل الله طاعتهما بعد عبادته واجبة

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى من كانت رمز محبتي وحناني

أمي أطال الله في عمرها

إلى من اشرف على تربيتي، إلى من كان سندي في الحياة وقرة عيني

أبي العزيز أطال الله في عمره

الى اولادي واخوتي وكافة العائلة

# إهداء

أشكرك وأحمدك ربي، حمداً كثيرا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا خير معين يا من استجاب لدعواتي اثني عليك الشكر كله وأحمدك يا الله

اهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من جعل الله طاعتهما بعد عبادته واجبة

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى من كانت رمز محبتي وحناني

أمي أطال الله في عمرها

إلى زوجي العزيز أطال الله في عمره

إلى من اشرف على تربيتي، إلى من كان سندي في الحياة وقرة عيني

أبي العزيز أطال الله في عمره

الى اولادي واخوتي وكافة العائلة

# مقدمة

مقدمة:

لم تعرف العلاقات التركية العربية منذ مرحلة الهيمنة التركية على الوطن العربي من وراء الدولة العباسية مرورا بالسيطرة العثمانية إلى غاية 1918 مسارا ثابتا، غير أن الفترة التي أعقبت هذا التاريخ شهدت تحولا جذريا مقارنة بالمراحل السابقة. حيث لم تعد العلاقة بين قوميتين مسلمتين في إطار دولة . الأمة الدينية. إنما اتبع الطرفان العربي والتركي اتجاهين متباينين يسودهما التوتر خاصة بعد أن اعتبر الأتراك أن خيانة العرب كانت سببا لهزيمتهم في الحرب العالمية الأولى أمام الحلفاء بتحالفهم مع بريطانيا ضد الإمبراطورية العثمانية، وإيعاز العرب سبب تخلفهم إلى السيطرة العثمانية على الوطن العربي لأكثر من أربعة قرون .

دراسة العلاقات التركية العربية في هذه المرحلة تكتسي أهمية كبيرة نظرا للتغيرات البنيوية التي تشهدها المنطقة على الصعيد الداخلي والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة في ظل الارتباط والتفاعل التاريخي، الجغرافي، الاقتصادي والسياسي بين العرب والأتراك، ما جعل كلا الطرفين يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر، بل ويتعداه ليشمل التفاعلات والتأثيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي.

من ناحية أخرى فإن تبلور دور إقليمي تركي في المنطقة العربية الذي يشهد تعاظما مستمرا جعل الموقف العربي منه يحضا بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة من بينها أن العرب يشكلون الجزء الأكبر للعمق الاستراتيجي التركي جغرافيا، بشريا ثقافيا وتاريخيا ما يمكنهم. من التأثير في الدور التركي في المنطقة سواء بتسهيل عملية عودتها إلى التوازنات الإقليمية أو عرقلته.

**- أهمية الدراسة:**

تكتسب دراسة العلاقات العربية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، وظهور نخبة سياسية لديها توجهات إسلامية ، أهمية كبيرة في مرحلة تاريخية مهمة ، بعد ان ظلت لعقود طويلة تثير العديد من التساؤلات والمناقشات ،تركزت في مجملها حول سؤال رئيسي تعددت تفرعاته، وتركز جوهره حول الأسباب التي أدت إلى تراجع العلاقات التركية العربية في العقود الأخيرة من القرن العشرين إلا انه ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 بدأت تركيا إعادة صياغة علاقاتها الخارجية وخصوصا مع دول المنطقة حيث أصبحت تمثل مركز قوة في المنطقة ، وفاعلا سياسيا مؤثرا في المنطقة العربية . من هنا تبرز اهمية هذه الدراسة لمحاولتها الوقوف على الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية في اعادة بناء العلاقات العربية التركية ، من منظور يقوم على أساس الجوار الجغرافي ، والمصالح المتبادلة ، يضاف إلى ذلك البعد الديني والتاريخي ، ما اكسب تطور العلاقات بعدا استراتيجيا. وتنبع أهمية هذه الدراسة أيضا من كون موضوعه موضوعا جديدا ،حيث ان فكرة العثمانية الجديدة هي فكرة جديدة التداول والاستخدام ، تزامنت مع وصول الإسلام السياسي للحكم في البلاد، وهذا ما يفسر شح الدراسات المعمقة في هذا الاتجاه .

**-أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع لسببين رئيسيين:

-**الأسباب الموضوعية:** أهمية الموضوع في حد ذاته فهو يعتبر من المواضيع الجديدة خاصة ما تعلق بالسياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه المنطقة العربية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الحكم، كذلك لزيادة رصيد المعلومات العلمية في هذا المجال.

كما حظيت تركيا في العقد الأخير باهتمام كبير من الباحثين من مختلف الفئات و التخصصات العلمية نظرا لبروزها كفاعل إقليمي في المنطقة العربية بعد الغياب الطويل عن أحداثها السياسية ،غير أن معظم الدراسات تتطرق إلى العلاقات التركية مع الدول القطرية

العربية كل على حدى أو من خلال العلاقات التركية مع الأقاليم الجغرافية العربية مثل إقليم الشرق الأوسط أو إقليم المغرب العربي أو مع الدول الخليجية غير أن الدراسات التي تتطرق إلى العلاقات العربية التركية بصفة عامة تبقى قليلة خاصة في ظل غياب التنسيق السياسي و الاقتصادي بين الدول العربية التي تجعل منها وحدة متماسكة.

-**الأسباب الذاتية** : ترجع إلى الميولات الشخصية تجاه الموضوع ورغبتنا الشديدة في التعرف على تاريخ الدولة العثمانية وكذا معرفة الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدتها تركيا في توطيد علاقاتها مع الدول العربية.

ومن بين الأسباب التي شجعتنا لدراسة هذا الموضوع أننا ننتمي إلى المنطقة العربية ولأننا مهتمين بقضايا السياسية و الاقتصادية التي تخص هذه المنطقة الحيوية في احتكاكها و تفاعلاتها الدولية و الإقليمية خاصة مع الدول التي تربطنا بها علاقات تاريخية متميزة نابعة من ذلك الموروث الثقافي و الإسلامي الذي شهدته الحقبة العثمانية ،هذه الأسباب مجتمعة حفزتنا لدراسة و تحليل مختلف الجوانب في العلاقات التركية العربية خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي وهو جانب مهم و أساسي في العلاقات الدولية الراهنة .

**-أهداف الدراسة:**

**تهدف هذه الدراسة إلى:**

-التعرف على الخلفية التاريخية للدولة العثمانية وتأثيرها عل العلاقات العربية-التركية.

- بيان عوامل التقارب التركي العربي .

- توضيح التحولات الاستراتيجية في العلاقات العربية- التركية في ضل حزب العدالة والتنمية.

-إبراز مستقبل العلاقات العربية- التركية

**-الدراسات السابقة :**

بالرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن جل الدراسات ركزت على العلاقات التركية العربية في عهد حزب العدالة والتنمية و عليه يمكن إدراج مجموعة من الكتب والدراسات أهمها:

1-**الدراسة الأولى** :أحمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** قطر :الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات،2010، قسم الكاتب الدراسة إلى ثلاث أجزاء، حيث جاء الإطار المفاهيمي في الجزء الأول بعنوان الإطار المفاهيمي و التاريخية و الذي تطرق فيه إلى مقاييس القوة و التخطيط الاستراتيجي وإعطاء شرح مفصل عن القوة وعناصرها الثابتة و المتغيرة وإعادة تحليل لعناصر القوة الأمريكية، كما قدم الكاتب بعض الوسائل و السياسات الإقليمية التي رأى أنها تستحق لتركيا مكانتها المرموقة على الصعيدين الإقليمي و الدولي كل هذا تم إدراجه في القسم الثاني الكتاب بعنوان" الإطار النظري: الاستراتيجية المحلية و السياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية"...

أما دراستنا هاته فتتميز بالتطرق الى معطيات جديدة بعد سنة 2010، ومعالجة الابعاد الجديدة لمذهب العثمانية الجديدة.

2-**الدراسة الثانية:** دراسة لخورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية 1999،** هدفت الدراسة للبحث في اتجاهات السياسة التركية و علاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا وكذلك الجيوبوليتيك والتي هي جغرافيا موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط والبلقان، وتوصل في نهاية البحث أن تركيا كدولة مسلمة من جهة موزعة بين إقليمي الشرق الأوسط واسيا الوسطى و اوروبا ،وتستطيع أن تلعب دورا مميزا من ناحية السياسة الخارجية على الصعيد الدولي و الإقليمي معا.

-**الدراسة الثالثة** : دراسة لمعوض علي جلال ، **الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة و التنمية2002_2010،** ركزت هذه الدراسة على الدور التركي و تفسيره وتقييمه من خلال العناصر الأساسية لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ،وتحلل الدراسة في هذا الإطار تصورات قيادات حكومة العدالة للمبادئ الحامة لأدوار تركيا، ومسؤولياتها في المنطقة و ذلك بالرجوع إلى خطابات مسؤولي حزب العدالة و التنمية وفي مقدمتهم أحمد أوغلو كذلك تعرض الدراسة إلى الأدوار الفعلية السياسية و الاقتصادية و الأمنية في المنطقة.

-**الدراسة الرابعة** :لوليد رضوان 2006 تحت عنوان" **العلاقات العربية التركية** "حيث تناول دراسة مستفيضة العلاقات التركية العربية بشكل عام و العلاقات السورية بشكل خاص ،وعالج أهم الفضائية بين تركيا و سوريا التي أدت دورا مؤثرا في مسار العلاقات بينهما مثل: قضية المياه. المسألة الحدودية، القضية الكردية.

**-إشكالية الدراسة:**

الإشكالية البحثية التي تطرحها الدراسة كانت على النحو التالي :

**- كيف ساهمت العثمانية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية في اعادة بناء التقارب التركي العربي؟**

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

- ما الخلفية التاريخية للدولة العثمانية وما تأثيرها على العلاقات العربية- التركية؟
- ما هي عوامل التقارب التركي العربي؟
- ما التحولات الاستراتيجية في العلاقات العربية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية؟
- ما مستقبل العلاقات العربية- التركية ؟

**الفرضية البحثية:** تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية :

- إن هاجس فقدان تركيا لأهميتها الاستراتيجية وحتى التاريخية في المنطقة العربية التي تؤهلها للعب أدوار متميزة وفاعلة في هذه المنطقة أدى بصانعي القرار التركي الجدد بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى تبني سياسة خارجية تركية جديدة تعمل على إعادة بناء جسور التقارب التركي العربي من خلال الاستثمار بالعوامل التاريخية للدولة العثمانية وعلاقاتها القديمة بدول المنطقة العربية وهو ما اصطلح عليه عودة العثمانية الجديدة .

**حدود الدراسة :**

**1-الحدود الزمنية :** تقتصر الدراسة على تحليل التحولات في العلاقات العربية التركية في

الفترة ما بعد 2002 . حيث شكلت سنة 2002 بداية استلام حزب العدالة والتنمية السلطة السياسية في تركيا والتحول في العلاقات العربية التركية.

**2-الحدود المكانية :** تقتصر الدراسة على تركيا والعالم العربي لدراسة تطور العلاقات

**-الإطار المنهجي والنظري :**

**أ-الإطار المنهجي :**

تعتمد الدراسة على المناهج البحثية التالية:

- **المنهج الوصفي:** حيث نسعى من خلاله الى جمع المعلومات و محاولة تشخيصها و تحليلها و تفسيرها، وصف و تحليل الوضع الراهن للعلاقات العربية التركية، فتحليل الظواهر السياسية ذات العلاقة بموضوع الدراسة يمكننا من معرفة الأسباب التي أدت إلى التوجه التركي إلى الدول العربية بعد مرحلة الفتور التي عرفتها العلاقات البينية.

- **المنهج التاريخي:** الذي يعد من أكثر المناهج استعمالا في دراسة العلاقات الدولية، و هو المنهج الذي يهتم بالبحث و الكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل و تركيب الأحداث و الوقائع الماضية المسجلة في الوثائق و الأدلة التاريخية و إعطاء تفسير لها ، حيث أنه لا يمكن دراسة العلاقات بين دولتين أو مجموعة من الدول دون الوقوف عند المحطات التاريخية في تاريخ العلاقات بينها، و من ثمة فهم الوقائع الحالية وكذا إمكانية فهم و استشراف المستقبل.

- **المنهج المقارن:** يعتمد تحليل السياسة الخارجية في الدراسات المعاصرة كثيرا على المنهج المقارن، او ما يعرف بالسياسة الخارجية المقارنة، التي تعتمد على التحليل المقارن. وقد سعت الدراسة لتوظيفه من خلال التطرق للسياسة الخارجية التركية، انطلاقا من الرؤى و المواقف التي تعتمد عليها الدولة التركية، اتجاه العديد من القضايا في المنطقة العربية.

- **منهج دراسة الحالة:** حيث ركزنا على منطقة الشرق الاوسط باعتبار جل دوله كانت مسرحا للتفاعل التركي- العربي في مختلف مراحله، وبالتالي يمكننا من خلال دراسة تطور سياسة تركيا

تجاه هذه الدول، معرفة محددات واسس سياسة تركيا تجاه الدول العربية والثابت والمتغير في العلاقات التركية- العربية.

**ب-الإطار النظري :**

عند تناول موضوع "العثمانية الجديدة" ودورها في إعادة بناء التقارب التركي العربي، يمكن الاستعانة بعدة أطر نظرية ومقاربات لفهم هذه الظاهرة المعقدة والمتعددة الأبعاد. من بين الأطر النظرية والمقاربات المهمة:

-**النظرية الواقعية:** من خلال مفهومي*القوة والنفوذ*: والتي تركز على كيفية سعي تركيا لتعزيز قوتها ونفوذها في المنطقة من خلال استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية.

وكذا مفهوم **التوازن الإقليمي:** وهو تحليل كيفية محاولة تركيا تغيير موازين القوى في المنطقة لصالحها، خاصة في مواجهة قوى إقليمية مثل إيران والسعودية.

- **النظرية الليبرالية:** والتي تناولت مفهوم***التعاون الدولي***: حيث يركز على كيفية سعي تركيا لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.

وأيضا مفهوم ***المؤسسات الدولية***: والذي يعنى بدراسة دور المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية في تسهيل التعاون التركي العربي.

-**النظرية البنائية** : والتي طرحت مفهوم ***الهوية والخطاب***: من خلال تحليل كيف أعادت تركيا بناء هويتها وخطابها السياسي لتتماشى مع مفهوم العثمانية الجديدة، وكيف يؤثر هذا على علاقاتها مع الدول العربية.

-إضافة لمفهوم ***الرموز الثقافية والدينية***: وهي تعنى هنا بدراسة كيفية استخدام تركيا للرموز الثقافية والدينية المشتركة لتعزيز التقارب مع الدول العربية.

-**النظرية النقدية:** تتكلم هنا عن مفهوم ***التحليل التاريخي***: تناول السياق التاريخي للعلاقات التركية العربية وتأثير الإرث العثماني على هذه العلاقات البينية.

كل هذه الأطر النظرية توفر أدوات متنوعة لتحليل وفهم دور العثمانية الجديدة في السياسة الخارجية التركية وكيفية تأثيرها على العلاقات التركية العربية. واستخدام مزيج من هذه الأطر يمكن أن يساعد في تقديم صورة شاملة ومعمقة لهذه الظاهرة.

**ج- الاطار المفاهيمي للدراسة:**

**العثمانية الجديدة:** (بالتركية Osmanlicilik Yeni ) هي ايدولوجيا سياسية تركية تروج في معناها الواسع للارتباط الاكبر بالمناطق التي كانت مسبقا تحت حكم العثمانيين. ابتكر المصطلح من قبل اليونانيين في 1974 بعد الغزو التركي لقبرص. يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، تعتبر العثمانية الجديدة تحولا كبيرا مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيدولوجيا الكمالية، يمكن وصف السياسة الخارجية في عهد تورغت اوزال على انها اولى خطوات العثمانية الجديدة.

**المذهب الكمالي:** او الكمالية هي الايدولوجية التأسيسية للجمهورية التركية وتعرف "الكمالية" التي اسسها مصطفى كمال اتاتورك على انها اصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية واسعة النطاق تهدف الى فصل الدولة التركية الجديدة عن سلفها العثماني واحتضان اسلوب المعيشة الغربي، بما في ذلك اقامة الديمقراطية والعلمانية ودعم الدولة للعلوم والتعليم المجاني.

**السياسة الخارجية التركية:** تميزت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 كونها ذات اتجاه واحد اوروبا والغرب نتيجة انبهار مصطفى كمال اتاتورك بالحضارة الغربية وقد استمرت هذه السياسة بالسعي للانضمام للمنظمات والمؤسسات الاوروبية، هذا ما دعا اليه اصحاب الوسط اليساري، اما اصحاب التيار القومي فيدعون لاتباع سياسات خارجية مرتكزة على مصالح تركيا العليا سواء ذلك من خلال علاقات مع الاتحاد الاوروبي او غيره من القوى الفاعلة على المستوى الاقليمي او الدولي، وعلى العكس من ذلك فان اصحاب التيار الاسلامي دعوا الى اعطاء الاولوية للعلاقات مع العالم الاسلامي بهدف ان يكون لتركيا دور قيادي في العالم.

**-تقسيم الدراسة :**

يتكون موضوع الدراسة من ثلاثة فصول وهي:

يتناول الفصل الأول: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للتقارب بين العرب و تركيا و الذي تناولنا فيه ثلاث مباحث كانت على النحو التالي:

المبحث الأول: التاريخ العثماني و تأثيره في العلاقات التركية العربية.

المبحث الثاني: التطورات السياسية الحديثة في تركيا.

المبحث الثالث: عوامل التقارب التركي العربي.

ثم في الفصل الثاني تناولنا موضوع: العلاقات العربية التركية في ظل قيادة حزب العدالة و التنمية و الذي بدوره تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث كانت على النحو التالي :

المبحث الأول: العلاقات السياسية العربية التركية بعد 2002.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية العربية التركية.

المبحث الثالث: مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية.

ثم في الأخير كانت الخاتمة والتي حملت مجموعة من النتائج خرجت بها الدراسة .

# الفصل الأول

# الأهمية الجيوسياسية و الاقتصادية للتقارب بين العرب و تركيا

## المبحث الأول: التاريخ العثماني و تأثيره في العلاقات التركية العربية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم استمرت السياسة الخارجية التركية بالاهتمام بعلاقاتها مع دول محيطها من روسيا وإيران وصولا الى الوطن العربي.

وما يهم في هذا المجال إلقاء نظرة على العلاقات التركية العربية ، ولا يمكن للمتتبع أن يدرس هذه الفترة بمعزل عن إلقاء نظرة تاريخية سابقة للعلاقات التركية العربية.

### المطلب الأول : العلاقات التاريخية بين الدولة العثمانية و الدول العربية

يعود تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب إلى عهد عمر بن الخطاب، عندما بدأ أول اتصال مباشر بين القومين بعد فتح إيران إثر معركة نهاوند في سنة 642[1]. وقد شهدت الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب حروباً عديدة بين الأتراك وبين الفاتحين العرب في خراسان وما وراء النهر والقوقاز. وفي العهد الأموي تم فتح معظم المدن التركية من أمثال بخارى، سمرقند ،فرغانا ،طاش قند ،قاشقار ، مما يشير إلى أن عدداً كبيراً من الأتراك عرفوا الإسلام في عهد الأمويين.[2]

أما اعتناق الأتراك الإسلام كجماعات فكان في عهد الخليفتين العباسيين المأمون (813-833) والمعتصم (833-842). ولا شك أن سياسة عدم التفرقة والحرص على وحدة الجماعة، التي اتبعتها الدولة العباسية، لعبت دوراً هاماً في اعتناق الأتراك الإسلام، فضلاً عن العلاقات التجارية والدينية المتزايدة آنذاك بين الترك والعرب .

ولقد تغلغل الأتراك في الخلافة العباسية أيام المعتصم بالله الذي كانت أمه من أصول تركية، واعتمد عليهم في تقوية جيشه، فعاثوا في بغداد الخراب و كثُرت شكاوي أهل العاصمة من ظلم الجنود الترك وبغيهم، مما أضطر المعتصم أن يبني عاصمة جديدة في سامراء، ونقل الجيش

[1]- دمبكجيان آرا ، «شيء من التاريخ عن العلاقات العربية – التركية »، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2894، ص2.

[2]- موسى ابراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة ، (ط1;بيروت:دار المنهل اللبناني، 2010)، ص30.

اليها. وبعد وفاة المعتصم بالله في 18 ربيع الأول 227 هجرية – 829 ميلادية[1] ، خلفه ابنه الواثق بالله هارون الذي أعطى لوزيره التركي (أشناس) علامات الإمارة، وشاحين وتاجا، فابتدأ توافد قبائل الترك الى بلاد العراق و دخولهم في الوظائف العالية، و خاصة الجندية، الأمر الذي أوجب تدخلهم في أمور الخلافة و استيلاءهم على السلطة الفعلية.

ويسجل تاريخ العلاقات أيضا الموجات الهمجية لقبائل من الترك من بلاد (كشغر) في سهول آسيا الوسطى في 422 هجرية – 1024– ميلادية، ووصولها إلى مناطق ما وراء القفقاس نزولاً نحو الشرق الأوسط، ثم تبعتها قبائل أخرى. وأسست هذه الأقوام دويلاتها مثل دولة( آل سلجوق في 447 هجرية – 1049 ميلادية بقيادة طغرل بك).[2]

ويسجل التاريخ بعد ذلك ما فعله ( هولاكو)، حفيد (جنكيز خان حين وصل تفكك العرب إلى أعلى مستوى من مستويات الضعف فسقطت بيدهم بغداد عاصمة الدولة العباسية في 656 هجرية – 1258 ميلادية و حكم فيها (الإيلخانيون) أخلاف ( هولاكو) مدة 82 عاماً من 656 –738 هجرية (1258–1338– ميلادية)[3] ، ثم عقبهم (الجلايريون)، فلم يمض على ذلك أكثر من 57 عاماً حتى احتل تيمور لنك المدينة في سنة 795 هجرية – 1392 ميلادية. تم استبعاد (الجلايريون) الحكم سنة 797 هجرية – 1394 ميلادية ، ثم عاد ( تيمور لنك) للمرة الثانية في 803 هجرية– 1400 ميلادية، وعاد الجلايريون في سنة 808 هجرية – 1405 ميلادية. و في 814 هجرية – 1411– ميلادية حلّت محلهم أسرة تركمانية تسمى قره قوين لو (الخروف الأسود) ثم أجلتها عن بغداد في سنة 874 هجرية – 1469 ميلادية أسرة تركمانية أخرى تسمى آق قوين لو (الخروف الأبيض). ثم جاء الصفويون والأكراد الى أن أحتلها السلطان مراد الرابع في 18 شعبان 1048 هجرية – 1638 ميلادية، حيث كان العثمانيون قد أسسوا دولتهم في 699 هجرية– 1300 ميلادية إذ كانت أقوى تلك القبائل فشقّت طريقها نحو

[1]– دمبكجيانآرا ، مرجع سابق، ص2.

[2]– محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**،(ط1; بيروت: دار النفائس ، 1982)، ص573.

[3]– المرجع نفسه، ص574.

القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية و أسقطتها في 20 جمادي الأول 857 هجرية – 29 أيار 1453 ميلادية وبسطت نفوذها بعدئذ على أجزاء واسعة من الكرة الأرضية بما فيها المنطقة العربية. واستمروا في أغلب الولايات العربية لأكثر من 400 سنة. حيث ضم العثمانيون بلاد الشام (1516) ومصر (1517) والحجاز (1517) والجزائر (1518) وتونس (1534) واليمن (1538) وطرابلس الغرب (1551) والعراق (1534)[1].

وبهذا دخلت معظم البلاد العربية تحت الحكم العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر، وظلت عثمانية حتى بداية القرن العشرين. وهنا لابد من ملاحظة أن الدول العربية قد سلمت أمرها للخلافة العثمانية (الإسلامية) التي حمت إلى حد ما الدول العربية من الاحتلالات الأوروبية.

ومنذ سقوط الدولة العثمانية اتسمت العلاقات العربية – التركية بالخلاف والجفاء، إذ قامت دول عربية في المنطقة يجمع بينهم الدين واللغة. أمّا تركيا وريثة الدولة العثمانية، فقد تحولت إلى جمهورية علمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك، هذه الجمهورية التي انتهجت خطاً مضاداً لكل ما هو عربي ومسلم ، والأدهى من ذلك أن جمهورية أتاتورك حاربت الحضارة العربية و الدين الإسلامي بداية من نبذ الحروف الأبجدية العربية و استبدالها بالحروف اللاتينية، كما سعت الحكومات التركية المتعاقبة، بغض النظر عن توجهاتها الدينية و السياسية، إلى اعتبار تركيا دولة أوروبية ونزع الثوب الشرقي عنها.[2]

كما اتبعت الجمهورية التركية منذ تأسيسها في العام 1923 سياسة جديدة في علاقاتها الخارجية، يمكن وصفها عموماً بأنها ذات اتجاه واحد، أي اتجاه أوربا والغرب. وبالرغم من هذه السياسة ذات الاتجاه الواحد كانت هناك بعض المحاولات الخجولة من قبل أتاتورك في

---

[1]–أمر الله ايشلر، (2011) **مغزى التحولات في تركيا و مستقبل العلاقات التركية العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن ، نقلا عن الرابط : http//www.mesc.com.jo

[2]– وليد رضوان ، **العلاقات العربية . التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية في العلاقات العربية. التركية**،(ط1;بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، 2006)، ص5.

ثلاثينيات القرن المنصرم لفتح آفاق جديدة أمام تركيا في علاقاتها الخارجية؛ إذ إنه قام بتأسيس حلف البلقان في عام 1934 بين تركيا واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا، وبتأسيس حلف "سعد آباد" فيعام 1937 بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان.

ولكن هذين الحلفين باء بالفشل ولم يستمرا طويلاً. وكنتيجة طبيعية للسياسة ذات الاتجاه

الواحد، شهدت العلاقات التركية مع محيطها العربي والإسلامي وحتى المسيحي انقطاعاً دام عدة عقود، بسبب السياسة التي تقوم على العداء مما أدى إلى تصاعد توتر علاقات تركيا مع معظم جيرانها. كما أصبحت تركيا أثناء الحرب الباردة طرفاً في الاستقطابات الدولية.[1]

وظلت الأمور تتسم بقدر كبير من الجمود خاصة في ظل التقارب التركي الإسرائيلي حتى تولى تو رغوت أوزال رئاسة الحكومة في عام 1983 فطراً تطور ملموس في علاقات تركيا مع العالم عموما ومع العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص. ويمكن القول أن عهد أوزال في تاريخ تركيا الحديث يسمى بعهد الانفتاح التركي على العالم كله بما فيه العالم العربي والإسلامي، ولكن وتيرة الانفتاح لم تستمر في عهد الحكومات التي جاءت بعده بسبب سيطرة الجيش الذي تربطه مصالح عسكرية واقتصادية مع إسرائيل.

ولكن مع صعود حزب العدالة والتنمية 2002 إلى سدة الحكم في الجمهورية التركية أدى إلى اختلاف الموازين، وأسهم ذلك في انتقال تركيا من حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو العالمين العربي والإسلامي [2]، وازداد دعم تركيا للمواقف العربية وجاء العدوان الإسرائيلي على غزة في العام 2008 ليكون نقطة تحول كبيرة؛ إذ غيرت تركيا من سياستها وعلاقاتها من إسرائيل، بل وقامت بمحاولة كسر الحصار الظالم على غزة من خلال قوافل الحرية التي كانت تأتي لغزة على هيئة سفن بحرية تخترق الحصار الإسرائيلي بل ووصل الأمربالأتراك لتقديم

[1]– موسى ابراهيم ، مرجع سابق، ص32.

[2]– ايشلر ،مرجع سابق.

أرواحهم في عرض البحر بعد الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية الأمر الذي عزز مكانة تركيا أكثر وأكثر في الرأي العام العربي.

**المطلب الثاني : تحليل مدى تأثير هذا التاريخ في شكل تلك العلاقات البينية**

تأثرت العلاقات التركية – العربية تأثراً سلبياً بسبب القطيعة التي حدثت بينهم بعد زوال الدولة العثمانية ونشوء الدولة التركية الحديثة، واستقلال الدول العربية، حتى بلغ الأمر الى حد تجاهل كل طرف الأخر ، واللامبالاة بثقافة الآخر، وتدل الأدبيات العربية والتركية، على أن كلامن الطرفين يحمل في موروثة أفكارا خاطئة، أو غير دقيقة، عن جارهكان الحدث الأهم الذي شكل منعطفاً في العلاقات التركية – العربية في هذه الفترة هو خسارة أهم المقدسات الإسلامية، وهي القدس حيث إنه بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1914، بلغ عدد اليهود في فلسطين نحو 80 ألفاً ، ونشطت المفاوضات والاتصالات السرية والمعاهدات لترتيبات ما بعد الحرب ، حتى استطاع حاييم وايزمان"، من خلال مركزه في بريطانيا، واستغلال نفوذ الأخيرة في بلاد الشام والعراق، وساعد على ذلك إعلان الثورة ضد العثمانيين، كل ذلك ساعد في صدور تصريح بلفور أو الذي أشتهر بوعد بلفور، في 1917/11/02 بتعهد بريطانيا بإنشاء وطن.

يعتبر حاييم وايزمان (بالعبرية: TyDin ) 27 نوفمبر 1874 – 9 نوفمبر 1952 أشهر شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل. لعب الدور الأهم في استصدار وعد بلفور نوفمبر 1917 واكتشف مادة النيتروجليسرين شديدة التفجير واعطى بريطانيا تركيبها لتستخدمها في الحرب العالمية الأولى مما زاد من اهتمام بريطانيا به . كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية منذ عام 1920 حتى عام 1946 ثم انتخب أول رئيس لدولة إسرائيل 1949.[1]

[1]–هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948–1988**، (ط1; بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص295.

قومي لليهود في فلسطين ، هذا كان نتاج سياسة الدولة العثمانية بقيادتها العلمانية في سنواتها الأخيرة وابتعادها عن طابعها الإسلامي ، على الرغم من أنها كانت تسمى دولة الخلافة الإسلامية[1].

ساءت العلاقات التركية – العربية كثيراً في عهد مصطفى كمال أتاتورك ، وكان الأثر سلبياً بكل معنى الكلمة، نظراً للإجراءات والسياسات المعادية التي كان يتبعها اتجاه المسلمين والعرب، حيث انه عندما استوثق من الجيش والحزب والمجلس الوطني، تقدم في 3 آذار 1924 بمرسوم إلى المجلس الوطني يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة، وخاطب النواب المنفعلين قائلا: بأي ثمن يجب صون الجمهورية المهدّدة، وجعلها تقوم على أسس علمية متينة، فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا ، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن تُستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية[2]

وقد شرع مصطفى كمال في تطبيق أفكاره منذ عام ،1925 ، بحيث أصدر قراراً يقضي بمنع ارتداء الطربوش، الذي كان يمثل عنوان الثقافة العثمانية في القرن التاسع عشر، وأقر القبعة الأوروبية عنواناً لشباب الجمهورية التركية الفتية، كما أصدر قراراً آخر بإلغاء الطرق الصوفية ومصادرة أملاكها، وإغلاق جميع المزارات وقبور الأولياء، كما طبّق القانون المدني السويسري وألغى الحجاب مع نهاية عام 1926 ، كما قام بتغريب التعليم وتغيير حروف اللغة التركية من العربية إلى الحروف اللاتينية، وفي عام 1935 ، جرى تغيير يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذي له قدسية عند المسلمين إلى نظام العطلة الأسبوعية الغربية، وفي عام 1938 ألغى أتاتورك مادة الدستور التي تتضمن أن الإسلام دين الدولة .

[1]– محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة، (طبعة مزيدة ومنقحة;بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات،2022)، ص34.

[2]–رضا هلال، السيف و الهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، (ط1 ; القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص44.

أما بالنسبة لاستيعاب البلاد العربية لإصلاحات أتاتورك فإن إلغاء الخلافة، قد سبب صدمة في كل أنحاء العالم العربي، وتعاظم حجمها في البلاد الإسلامية حيث لم يكن أحد يتوقع حدوث مثل هذا الاحتمال، وقد اتهم العلماء أتاتورك بالإلحاد، وما أن تم إلغاء الخلافة حتى أعلن حسين ملك الحجاز نفسه خليفة، وهو ما اعترضت عليه مصر ومسلمي الهند في نفس الوقت فشل ملوك مصر والمغرب وأفغانستان في ترشيح أنفسهم للمنصب، وكان من أكثر الإصلاحات إزعاجاً للإسلاميين في العالم العربي، هو إحلال الأبجدية اللاتينية محل الأبجدية العربية ، وقد ادعت تلك الدوائر أن تركيا أصبحت امتداداً لأوروبا، وأنها تسير قدماً نحو ترك الإسلام والحضارة الإسلامية[1]

شاب في هذه الفترة العلاقات التركية – العربية نوعاً من الفتور والبرودة، لكن ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل مجتمعة تمثل جذور المشكلة، فقبل كل شيء هناك الإدارة العثمانية التي حكمت العالم العربي لأربعمائة عام، والتي نظرت إليها على الأقل بعض النخب العربية الوطنية باعتبارها تسلطًا أجنبياً، بالإضافة إلى المشاكل التي رافقت الهيمنة الاستعمارية الإسكندرانية في سوريا ما بين 1936 و 1939، والتي خلقت حساسية بين الأتراك والعرب طيلة هذه المرحلة، ثانياً كان من الصعب أن تتوافق الطريقة التي قدم بها أتاتورك إصلاحاته مع الأحكام التقليدية للمجتمع الإسلامي، مما أدى إلى نفور العرب من تركيا، ثالثاً فإنه بعد الثلاثينات دخلت تركيا مرحلة التعاون الوثيق مع الغرب، ولم تعد تكترث بالعرب إلى حد ما[2]

مما سبق نجد إن العلاقات التركية – العربية منذ حكم العثمانيين مرت بجانبين متبادلين ايجابي وسلبي، ففي بداية حكم العثمانيين نظر العرب الى العثمانيين على أنهم أصحاب دولة الخلافة والفتوحات الإسلامية وفى نهاية القرن التاسع عشر تعشش الفساد بين الحكام العثمانيين إلا إن محاولاتهم للإصلاح كان ينظر إليها بعين الاعتبار، ثم جاء الاتحاديون وتفننوا في

[1]–احسان أوغلي و آخرون، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، (ط2 ; إسطنبول: معهد البحوث و الدراسات العربية و مركز الأبحاث للتاريخ و الثقافة الإسلامية،1993)، ص162.

[2]–مرجع نفسه ، ص ص164–165.

اضطهاد العرب، وكان لأثار الحرب العالمية الأولى الأثر الكبير في العلاقات التركية – العربية وخصوصاً فقدان أهم المقدسات الإسلامية بعد وعد بلفور، وبعد ذلك دخلت العلاقات التركية – العربية في قتور عميق بسبب سياسات مصطفى كمال أتاتورك والعلمانيين المعادية للإسلام على الرغم من إن الكثير من الليبراليين العرب كانوا ينظرون الى تركيا كنموذج لأفكارهم، ومن جهة أخرى لا يمكننا الحكم على هذه الفترة على أنها ساهمت في تطوير العلاقات التركية العربية بشكل ايجابي أو سلبي، نظراً للتفاوت في الأحداث التي أثرت في طبيعة هذه العلاقات.

## المبحث الثاني: التطورات السياسية الحديثة في تركيا

بتغيير السياسة الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية بدأت العلاقات التركية العربية تسجل تقدم كبيرا وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية الاقتصادية الثقافية والعسكرية.

### المطلب الأول: التحولات الجديدة في السياسة الخارجية و دورها في التقارب التركي العربي

**أولا: المجال السياسي**

- ✓ ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود وغيرها
- ✓ أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية
- ✓ انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
- ✓ ازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة الهاتفية بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك والوزراء ورؤساء الوزراء
- ✓ تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في الدول العربية أو في البلدان الأخرى وتجري أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسئولين الأتراك والعرب
- ✓ أصبحت مدينة اسطنبول مركزا للمؤتمرات الدولية الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسئولين الأتراك والعرب.
- ✓ بذلت تركيا جهودا في حل الخلافات العربية في كل من لبنان فلسطين والعراق
- ✓ توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.[1]

[1]– السعيد سعيدي ، «سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية »، مجلة المفكر ،العدد10، ص 476 .

تطورت العلاقات مع دول قارة إفريقيا حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 عام إفريقيا واستضافت في الفترة ما بين 18 و 21 أوت 2008 قمة التعاون التركي – الإفريقي بحضور 49 دولة افريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها:

- تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على عديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.
- تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسوريا ألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق سوريا ليبيا الأردن ولبنان أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا سوريا الأردن لبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع .[1]

تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع دول مجلس التعاون الخليجي وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك. وعليه جاءت آلية الحوار الاستراتيجي التي تشكلت عام 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجا لتلك الجهود المباركة وتهدف هذه الآلية لتطوير العلاقات على أساس مؤسسي ولا شك أن هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولةأخرى كآلية دورية ومنتظمة.

**ثانيا: في المجال الاقتصادي:**

- ✓ تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، الأردن، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس.
- ✓ تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، الكويت السودان سوريا، المغرب، لبنان، البحرين وقطر.

[1]– صدام احمد سليمان. دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية لفترة2002.2010 ، (مذكرة ماجستير) ،كلية الآداب –جامعة الشرق الأوسط– 2011، ص 74.

- ✓ تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، الأردن، الكويت، لبنان المغرب ،قطر ،سوريا ،تونس الجزائر ،البحرين عمان السعودية السودان اليمن والإمارات العربية المتحدة.
- ✓ ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير، فمن أصل أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية عام 2008 فان حصة الوطن العربي تقارب17 مليار دولار، وقد نمت الصادرات التركية إلى البلدان العربية في الفترة ما بين 2000-2007 بمتوسط معدل سنوي مقداره 29,01% ومنه أصبحت الصادرات التركية إلى الدول العربية تتركز بنسبة 70% في05 دول عربية أساسية وهي الإمارات العربية المتحدة السعودية، مصر، الجزائر والعراق . وتشير بعض التقارير أن حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا قاربت 623,6 مليار دولار عام 2010.[1]
- ✓ كما شهدت العلاقات الاقتصادية التركية العربية قفزة نوعية منذ انعقاد المؤتمر الأول عام 2005، حيث ظهرت استثمارات عربية جديدة في تركيا قاربت 20 مليار دولار مع نمو كبير في حركة التبادل التجاري وتعاظم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ مشاريع مختلفة في بعض الدول العربية. وتأمل تركيا في جذب استثمارات عربية أخرى في السنوات القادمة تقارب 53 مليار دولار.
- ✓ نجح حزب العدالة والتنمية في جذب الودائع العربية والإسلامية خاصة التي خرجت من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتحقيق التوازن بينها وبين الأموال الغربية واليهودية في تركيا وقد بلغت الأموال العربية عام 2006 ما يقارب من 20 مليار دولار من أصل 50 مليار دولار هي قيمة إجمالي الودائع في البنوك التركية.[2]

[1]- السعيد سعيدي، المرجع السابق،ص477.

[2]- المرجع نفسه،ص478.

**ثالثا : المجال الثقافي**

ينتمي العرب والأتراك إلى بنية ثقافية شبه واحدة تستمد عناصرها من الدين المشترك والتاريخ الواحد والمصير الواحد. وقد ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية وذلك بتنظيم اجتماعات وعروض فنية وإقامة المعارض الفنية وغيرها. كما انطلقت مؤخرا قناة تركية تبث برامجها باللغة العربية إضافة إلى توافد عدد كبير من السائحين العرب إلى تركيا بسبب المسلسلات التركية وغيرها ويمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية.[1]

**المطلب الثاني: تحليل لسياسات العلاقات الخارجية لتركيا و تأثيرها على المنطقة العربية**

أخذت تركيا تولي المنطقة العربية اهتمامها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهائها من بناء دولة علمانية ديمقراطية على الشاكلة الغربية، كما زاد من أهمية هذه المنطقة، الاهتمام المبكر للولايات المتحدة الأمريكية بمصالحه الاستراتيجية في المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس نرى أن تركيا قد اشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في 1951 في تأسيس منظمة لقيادة الشرق الأوسط، إلا أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة لرفض الدول العربية له.[2]

في حين لم تنظر تركيا في هذه المرحلة إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين:

1-الأزمة القبرصية بعد عام 1974 حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.

[1]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، (ط1 ؛ بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،1998 ) ، ص 333.

2-بروز دور النفط في السبعينات وتأثيره على السياسة الدولية، وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تركيا تشهدها.[1]

**أولا: العلاقات التركية-العربية بين التقارب والتنافر:**

طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي، منذ نهاية الحرب الباردة من خلال التطورات التي اجتاحت الجمهورية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وظهور نخبة سياسية جديدة، أعطت أهمية كبيرة للمنطقة وللعلاقات التركية العربية، بعد أن ظلت هذه العلاقات على مدار عقود ماضية، مثار تساؤلات ومناقشات دارت في مجملها، حول سؤال رئيس حول الأسباب التي تقف وراء افتقاد هذه العلاقات الأهمية البالغة.

لقد ظلت العلاقات التركية – العربية إلى حد بعيد، أسيرة محددات عدة حكمت مستوياتها وطبيعتها، وأثرت على التفاعل الإيجابي بين الطرفين، بما لم يسمح بإحداث مزيد من التقدم لكن في مرحلة التسعينات وحتى بعد حرب الخليج الثانية، بدأت تلك المحددات تعرف نوعا من التغير، والتي أثرت بدورها على طبيعة العلاقات التركية- العربية.

- النظرة المتبادلة بين الجانبين اكتنفها كثير من السلبية؛ ففي حين لم يتحمس الكثيرون من الأتراك للتوجه نحو العرب، مفضلين الاتجاه نحو الغرب المتقدم، وساعين للاندماج في تكتلاته الأمنية والاقتصادية تجسيدا للرؤى الأتاتوركية، نجد أن النظرة العربية انطلقت من معايير أخلاقية ودينية وسياسية، أسهمت في تشكيلها تجليات الثورة الأتاتوركية، خاصة بعد أن قام أتاتورك بإلغاء الأذان واستبدال الحرف اللاتيني بالعربي، فضلا عما مثلته الصراعات الحدودية بين الجانبين، في أعقاب تفكك الدولة العثمانية خاصة مع كل من سوريا والعراق ، وإتباع العرب والأتراك سياسات غير متوافقة مع المصالح المتبادلة، خاصة حين اتجهت تركيا إلى التحالف مع المعسكر الغربي، والدخول في أحلاف

[1]-حسين خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (ط1; دمشق:من منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999)،ص 38.

تستهدف حصار المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات واتجهت كثير من الدول العربية لتحالف المعسكر الشرقي، واتجه بعضها لدعم حزب العمال الكردستاني المعارض في تركيا مما كاد يسفر عن مواجهة عاتية بين كل من سوريا وتركيا في خريف عام 1998.

- إن العلاقات العربية التركية ظلت إلى مدى بعيد، أسيرة تفاعلات العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث دائما ما رأى الجانب العربي أن توثيق العلاقات التركية مع إسرائيل من شأنه أن يؤثر بالسلب على أمنه القومي وعلى توازن القوى الإقليمي، وهذا الترابط بين مسار العلاقتين يمتد إلى تاريخ إنشاء الدولة الإسرائيلية في فلسطين، حين كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949، لكن مع بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف بعض الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل، أتاح ذلك من جهة ثانية الفرصة لتركيا لتتجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.[1]

- تراوحت السياسة الخارجية التركية في عمومها تجاه القضايا العربية بين الامتناع والمشاركة، و وفقا لما تمليه عليها مصالحها الاستراتيجية مع الغرب وإسرائيل خاصة أن هذه الأخيرة، أصبحت ذات فائدة لأنقرة؛ باعتبارها دولة عسكرية، ظهرت الحاجة إليها بشكل أكبر في ظل المساعي التركية لتحديث قواتها المسلحة، وفي مواجهاتها العسكرية مع حزب العمال الكردستاني"، هذه الحاجة توافقت مع احتياجات إسرائيلية أخرى في

---

– يقول الدكتور محمد نور الدين في كتابه "حجاب" "وحراب إن العرب والأتراك جمعت بينهم رابطتان، هما الأرض والخلافة الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ولّت أيضًا بإلغائها وإقامة الجمهورية التركية في عام 1923.؛ وهو ما أدى إلى فك ارتباط دام بين الطرفين طيلة 4 قرون

[1]–محمد عبد القادر. "تركيا والعرب.. المستقبل لا ينفصل عن الماضي 13/05/2014 .

نقلا عن:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2014/05/article07.shtml

الضغط على سوريا والعراق واختراق الحصار العربي، وكانت ذروة التعبير عن هذا التوافق في المصالح، الاتفاق العسكري الموقع بين الجانبين في مارس 1996 ، وقد كان هذا الاتفاق على حساب العلاقات العربية – التركية، خاصة أنه جاء في ظل اتهامات تركية لبعض الدول العربية بدعم "حزب العمال الكردستاني".

- إن العلاقات العربية التركية ظلت على الدوام انعكاسا مباشرا لصراع الإرادات الدائر بين النخب التركية والمؤسسة العسكرية، ممثلة في مجلس الأمن القومي، الذي يمثل القوة الحقيقية في تركيا، وباعتبار جنرالات الجيش هم حماة العلمانية، فهم يسعون نحو الغرب غير مبالين بكل ما هو عربي أو إسلامي. كما يمكن اعتبار أن التوجه التركي نحو العرب، يعكس بصورة واضحة الصراع الداخلي الحاصل حول الهوية التركية، التي طالما بقيت حائرة بين من يراها غربية علمانية ومن يراها شرقية إسلامية و بصعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية والذي حظي بتأييد جماهيري كبير، واحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995-1996، هذا العامل المستجد في الداخل زاد من الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.[1]

على الرغم من أن العلاقات التركية – العربية صاغتها مجموعة من المحددات، لكن التطورات الجارية في المنطقة كانت توحي بأنه لابد على تركيا أن تجد لنفسها مكانا مناسبا ضمن العلاقات العربية وتفاعلاتها، خاصة بعد حرب الخليج الثانية و ما أفرزته من ظروف و نتائج مست استقرار المنطقة، جعلت تركيا تعيد اعتباراتها وتأخذها تلك النتائج، كعنصر أساسي وجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات التي ترسم في الشرق الأوسط ، وبناء على تلك المعطيات وضعت تركيا ركائز جديدة لسياستها الخارجية تجاه الدول العربية و الشرق الوسط ككل وهي:

[1]–المرجع نفسه.

- سعت تركيا من أجل تعزيز العلاقات الودية، مع جميع دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، وذلك انطلاقا من الأسس التقليدية والروابط التاريخية العميقة والثقافية التي تجمع تركيا بالعرب، كما دعت دول الشرق الأوسط إلى الحوار، باعتباره وسيلة لتحقيق بيئة يسودها السلام والاستقرار بما يخدم مصالح الدول الإقليمية، خاصة جراء ما تعانيه المنطقة من صراعات مزمنة.

- تعتبر الدول العربية ثالث شريك تجاري لتركيا، بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث، كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية، ويزيد حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية على خمسة مليارات دولار، كما أن هناك مجموعة من الاستثمارات العربية في تركيا تقابلها استثمارات تركية في عدة دول عربية.[1]

- ونظرا للتدهور الأمني الكبير الحاصل في الإقليم الشرق الأوسطي، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تعتقد تركيا في أنها بحاجة إلى وضع برنامج شامل و طويل الأمد للديناميكيات التي تتعامل بها بشكل شامل مع المشاكل الإقليمية المترابطة، ولا تستثني أي دولة من دول المنطقة، وذلك كله راجع للأهمية الاستراتيجية للمنطقة والخشية من تفجر نزاعات إقليمية أخرى.

- وفي الحديث عن دور تركيا الاستراتيجي الإقليمي خصوصاً تجاه العالم العربي، تستغل تركيا موقعها وعضويتها في العديد من المنظمات الدولية ، لدفع وتحسين العلاقات مع جميع دول المنطقة، و في كل ميدان من ميادين العمل والمساهمة في التوسع الإقليمي والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي مع ربطها بشبكات من التبعية فمشاركة تركيا في الوجود الدولي المؤقت في الخليل، وفي قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) ، وكذلك دورها النشط في المؤتمر الإسلامي حيث تم تعيين رئيس

[1]– عبد الله تركماني." تركيا ومحيطها الإقليمي (2): "أهم الأزمات التركية مع دول الجوار" نقلا عن:
http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html

المجلس القومي التركي بوصفه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، و كذلك الدعوات العادية من جانب الجامعة العربية لمشاركة تركيا في القمة واجتماعات وزراء الخارجية، تشكل مؤشرات ملموسة لهذا التطور في العلاقات.[1]

رغم كل تلك المساعي، نحو تحسين العلاقات خاصة مع وجود ظروف مساعدة على ذلك، وسعي الدول العربية بجدية لكسب تركيا كحليف إقليمي قوي، نظرا لما تمثله لهم من سوق كبيرة وفعالة وقريبة من أسواق أوروبا وروسيا ووسط آسيا، كما يمكن أن تفتح لهم مجالات واسعة للاستثمارات في مختلف القطاعات، كما أن تركيا بحاجة للأسواق العربية فى مجالات اقتصادية عديدة، وهناك أيضا التراث الثقافي بين تركيا والعالم العربي الذي يعطي فرصة كبيرة لنمو التعاون الثقافي بين الجانبين، مع ذلك تبقى هناك العديد من القضايا العالقة بين الطرفين والتي سرعان ما تعود لتطفو إلى السطح نظرا لانعدام تسوية حقيقية لتلك القضايا، ومن بين القضايا التي تبقى تؤثر على طبيعة العلاقات التركية – العربية، مشكلة التعاون التركي – الإسرائيلي ومشكلة المياه.

[1] "Turkey's Relations with the Middle East". From the official site of ministry of foreign policy affairs. http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/MiddleEast/TurkeysRelationswiththeMiddleEast/

## المبحث الثاني: عوامل التقارب التركي العربي

### المطلب الأول: العوامل السياسية

لا يمكن الحديث عن الديناميات الأساسية للدول العربية وموقع تركيا منها، دون التطرق للإشكالية الارتدادية للعلاقات التركية العربية، وكذا للفراغ الجيوسياسي في المنطقة الذي خلفته عدة عوامل من بينها: (خلق الكيان الإسرائيلي بالمنطقة، وتداخل التفاعلات الإقليمية مع العالمية).

مع ذلك، تبقى مشكلة ضعف وتراجع الدول العربية لأسباب عديدة، أحد العوامل الأساسية التي شجعت العديد من الدول الإقليمية على التغلغل في المنطقة الشرق أوسطية وإيجاد نفوذ لها. كانت تركيا من بينها لكن هذه المرة ليس من باب العلاقات التعاونية وحسب، ولكن من باب المصلحة الوطنية و السياسات البراغماتية. مستفيدة من الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، الذي بدأ يعرف تراجعا للولايات المتحدة الأمريكية كمتحكم أساسي في المنطقة و لحلفائها التقليديين، وجعل الجميع يبحث عن مكانة داخل الترتيبات الأمنية و الجيوسياسية التي تتشكل في المنطقة. أحدثت قبل ذلك، حرب الخليج الثانية في منطقة الشرق الأوسط تغيرات خطيرة في التوازنات الداخلية للمنطقة العربية، والتي مست أيضا بالحسابات العالمية. حيث أدت كل من الحرب بين الكويت والعراق، ثم تدخل التحالف الدولي برعاية الولايات المتحدة إلى تقويض العلاقات العربية–العربية، فضلا عن العلاقات العربية–التركية، و خلقت أزمة على نطاق واسع داخل العالم العربي.

على عكس ما كان متوقعا لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي أعقبت حرب الخليج الثانية، أنها ستحسم الصراعات و تعيد الاستقرار إلى المنقطة، إلا أنه كان لها تأثيرا سلبيا مضاعفا، ذلك أن عملية السلام قامت على مناورات تكتيكية قصيرة المدى، بدلا من أن تقوم على استراتيجية طويلة المدى. وبالتالي اختلت موازين القوى، وعجزت الأطراف الداخلية

للشرق الأوسط، في الارتكاز إلى توازن جديد[1] في الفترة التي تلت الحرب الباردة، دخل العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط دوامة التناقضات، بين الحقائق المحلية والحقائق الإقليمية لقضايا الوحدة "العربية" و "الدولة القومية، وهما من الوسائل الأساسية لصياغة الشرعية السياسية الداخلية لهذه الدول وسياستها الخارجية، وكذا شرط أساسي في تكوين نظرتها إلى الأطراف المشكلة للنظام الإقليمي للشرق الأوسط. وقد تسببت هاتان الظاهرتان في حالة تأزم في ميادين التخطيط الاستراتيجي لهذه الدول. لاسيما في مصر وسوريا والعراق. وكان السبب الرئيس خلف هذا الوضع هو التناقض بين خطاب الوحدة العربية وظاهرة الدولة القوية، حيث ترى كل دولة عربية نفسها حبيسة حدود سياسية أضيق مما يجب، وتبني استراتيجيتها الإقليمية على نحو من شأنه تجاوز هذه الحدود. فعلى سبيل المثال حاولت سوريا وبإصرار أن يكون دورها التاريخي متجاوزا لحدودها، بصفتها المركز الذي ولدت فيه فكرة القومية والهوية العربية، وترى فى تشكيل الاتحاد السوري شرطا أساسيا لقيام الوحدة العربية وقيام المحور الاستراتيجي القومي، وتشمل سوريا الكبرى في تصورها شرق المتوسط وبلاد الشام التي تضم لبنان والأردن وفلسطين و الإسكندريون، وتعتبر هذه المناطق امتدادات طبيعية انفصلت عنها، وقد زجت هذه الاستراتيجية بسوريا إلى ساحة من التوتر المتبادل مع الدول غير العربية في المنطقة، مثل إسرائيل وتركيا، كما وضعتها في مواجهة مع قوى عربية أخرى.

تنطبق هذه الحالة على العراق أيضا، إذ كان يرى بأن العراق بإمكانه تحقيق وحدة عربية في نطاق يتمحور حول البصرة بغداد، يستند إلى فكرة العراق الكبير الذي يشمل الكويت وبلاد الرافدين وشط العرب وخوزستان الإيرانية، الذي يعد شرطا أساسيا لتحقيق الاتحاد العربي[2]. وقد جعلت هذه الفكرة العراق في حالة مواجهة مع الدول غير العربية في المنطقة إيران

[1]–أحمد داوود أوغلوا ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترمحمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،(ط1; الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر،2010)،ص396.

[2]–المرجع نفسه، ص 397.

وتركيا، ومع دول عربية أخرى كذلك. والحال ذاته مع مصر التي كانت تسعى إلى تحقيق الهدف ذاته (أي الوحدة العربية) في إطار يشمل شمال إفريقياويتخذ من القاهرة مركزا له.

هذه التناقضات أدت إلى نتائج وخيمة على العالم العربي، وساهمت في إضعافه وتراجع دوله، وغياب رؤية استراتيجية مركزية لسد الفراغ الجيوسياسي، ومنع تغلغل القوى الكبرى والإقليمية الأجنبية التي لها أجنداتها الخاصة، والتي دائما ما تتعارض مع المصالح العربية ومع العمل الوحدوي للمنطقة. فلم تفل العراق في احتلال الكويت ولم تستطع تحقيق هدف العراق الكبير، ولا الوحدة العربية وفق رؤيتها. كما أن سياسات سوريا تجاه لبنان وفلسطين والأردن لم تسفر عن توسيع مجال التأثير السوري، خلافا لما كان منتظر منها ، بل إنها وعلى النقيض من ذلك، أدت إلى احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني، ووقوع الأردن وفلسطين في عملية السلام تحت وطأة التأثير الإسرائيلي لا السوري.

عليه، لم تنجح الدول العربية في استخدام مدخل الدولة القومية، الذي كان ورقة الرهان الجوهرية التي استعملتها الزعامات في تحقيق حلم طموح الوحدة العربية، وصياغة رؤية إستراتيجية موحدة في مواجهة التهديدات والتحديات التي يفرضها النظام الدولي الجديد على المنطقة ككل. بل على العكس ساهمت في التعجيل بفشل العديد الدولة من العربية، وانتقال عدوى الفشل إلى معظم الدول الأخرى.

كانت البداية بالحرب الأهلية اللبنانية التي كانت في 1975، واستمرت إلى 1989، ثم دخلت الجزائر في حرب أهلية في بداية التسعينات والتي دامت قرابة عشر سنوات، وصولا إلى غزو العراق في 2003، وبعد العراق انضمت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تلك المصفوفة ، وانفصلت حماس بغزة، و وقف النظام الفلسطيني مشلولا أمام العدوان الإسرائيلي ، الذي تكرر في كل مرة. ثم جاء الربيع العربي الذي زاد من انحلال وتفتت المنطقة العربية الشرق أوسطية بين قوى إقليمية وعالمية، وحتى غير دولية، و التي أدت إلى تغييب أي

رؤية يمكن أن تنبثق من رحم المنطقة ووفقا لخصوصياتها ، ودفاعا عن مصالحها لا مصالح الدول المتربصة فيها.[1]

كل هذه العوامل والظروف خاصة التحول في بنية النظام الدولي نحو الأحادية القطبية، خلقت مناخا ملائما للفاعلين الإقليميين الكبار لتوسيع تحركاتهم و لزيادة قدراتهم على المناورة. مثل بداية التحرك الإيراني في المنطقة انطلاقا من توسيع نفوذها في كل من العراق ولبنان وسوريا. تركيا هي الأخرى حاولت الاستفادة من حالة الفراغ التي كانت تعانيها المنطقة العربية، وانخرطت في أن توجد لنفسها مكانة في ظل هذه الترتيبات الجيوسياسية الجديدة، محيية في ذلك أدوارا إقليمية طالما ما تمثلها تاريخيا في ارتباطها بالمنطقة.[2]

لكن بالرغم من موضوعية هذه الحقيقة المرتبطة بالفراغ الجيوسياسي للمنطقة، وغياب رؤية استراتيجية موحدة تكفل مصالح دول المنطقة، لا يمكن أن ننكر حقيقة موضوعية أخرى، هي مدى تمتع الدولة التركية بمقدرات القوة الشاملة للدولة ومزايا الدولة المركزية، فضلا عن تبنيها طوال السنوات الماضية مقاربة للتأثير في تفاعلات الإقليم سواء التأثير السلبي أو الإيجابي، مبنية على رؤية استراتيجية واضحة تبناها حزب العدالة والتنمية. وهذا الوضع يجعلها من الدول ذات الوزن الاستراتيجي المهم في المنطقة. لكن الإشكال الأساسي في تركيا ، كان في مدى قدرتها على الخروج من الدور الوظيفي الذي كان مرتبطا بالسياسات الغربية، إلى دور الدولة المحورية التي تختط به سياسات خارجية مستقلة مبنية على إرادة ذاتية.

كانت الحرب على العراق 2003 نقطة انعطاف وتحول في السياسة الخارجية التركية، خاصة وأن المنطقة دخلت في موجة من التغيرات والترتيبات الأمنية، ومن هذا المنطلق

---

[1]–عبد العظيم حماد،« فشل الدول العربية وآثاره الوخيمة داخليا وإقليميا» ،مجلة السياسة الدولية، العدد 201،يوليو 2015)،ص 54.

[2]–مصطفى اللباد، «السياسات الإقليمية لحزب العدالة و التنمية: خلفيات أيديولوجية ام مصالح وطنية»، مجلة الشرق، العدد السابع، 2011،ص64.

أثبتت حرب الخليج الثانية أن هيكل النظام العربي و مؤسساته القائمة، لم تعد كافية لحماية الاستقرار في المنطقة ولا قادرة على خدمة مصالح الدول الغربية في مجال التعاون الاقتصادي والشركات النفطية التي لها مصالح باستقرار الوضع، ومنه يمكن القول أن المنطقة بدأت تعرف بيئة دولية جديدة تعرف تصورات جيوسياسية أجنبية عما ينبغي أن يكون عليه الحال في المنطقة، و عن الأدوات الاستراتيجية التي تخدم مصالح تلك الدول والقوى.[1]

في ظل ذلك الوضع، وجدت تركيا نفسها مستبعدة من تلك الترتيبات، و بات ظاهرا إمكانية استبعادها أو تعويضها بدول(ة) أخرى. بل وأكثر من ذلك ، أن هذه الترتيبات أساسا يمكن أن تمس بالمصالح القومية لتركيا وتهدد كيانها الوجودي (في الإشارة إلى عودة الملف الكردي). تحقيقا لهذه الغاية، أرادت تركيا أن تأخذ زمام المبادرة بنفسها، وتساهم في تشكيل النظام الإقليمي في جوارها الشرق أوسطي بعيدا عن سياق علاقاتها المؤسسية والاستراتيجية التي استمرت لعقود طويلة مع الغرب. قدمت تركيا رؤية جيوسياسية أكثر استقلالية وحاولت إيجاد مكان لها في النظام الدولي المتغير على هذا الأساس، انطلقت من المقاربة التي أسس لها حزب العدالة والتنمية ارتكازا على مزايا الاقتصاد و الانفتاح السياسي ، لتنطلق كإحدى أقوى دول الشرق الأوسط. فبأي معيار نجد أن تركيا هي أكثر الدول أهمية في الشرق الأوسط؟.

**السكان:** فتعداد سكانها البالغ 73 مليون نسمة، يأتي في المرتبة الثانية بعد مصر، ويفوق عدد سكان إيران، ومن بين الدول الأوروبية تفوقها ألمانيا فقط في عدد السكان، وفي ضوء معدلات نمو السكان في تركيا – على تواضعها. فإن هذا سوف يجعل تركيا الدولة الأكثر سكانا في أوروبا في خلال عقود قليلة. إن عدد السكان الكبير يمكن أن يعوق أو يسهل التنمية، اعتمادا على مهارات الدولة في الانتفاع بمصادرها البشرية وفي حالة تركيا فهي من

[1]– بدر أحمد عبد العاطي« إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب»، مجلة السياسة الدولية العدد 104، أبريل/1991، ص 65.

الناحية الجدلية، تستخدم سكانها بفعالية أكثر من أي دولة إسلامية في العالم. خاصة عندما نضع في الاعتبار المستويات العامة للتعليم في الدولة، والمهارات المهنية، وتنوع الاقتصاد والفرص الاقتصادية.

**الجيش:** بخلاف إسرائيل نجد أن تركيا أكثر قوة عسكرية أهمية في الشرق الأوسط. و بنحو 515000 من القوات، يشكل الجيش التركي ثاني أكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك ، ووفقا لمعهد أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم (sipri) جاءت تركيا في المرتبة الرابعة عشر في النفقات العسكرية العالمية سنة ،2004 بميزانية دفاع تبلغ 10.1 مليارات دولار أمريكي، وهي تأتي ثانيا فقط بعد إسرائيل في الشرق الأوسط. وحتى لا يسود اعتقاد أن تركيا تصرف كثيرا جدا على جيشها، فإن الحكومة تصرف على التعليم أكثر من صرفها على الدفاع و تتعزز أهمية الجيش على نحو إضافي بالمكانة الاجتماعية المحترمة للجيش في المجتمع التركي.[1]

**حفظ السلام:** كانت مساهمة تركيا بقوات حفظ السلام الدولية جانبا عسكريا وسياسيا مهما من سياستها الخارجية، فقد ساهمت أنقرة في جماعات المراقبة الدولية على الحدود الإيرانية العراقية (المجموعة العسكرية الإيرانية – العراقية للمراقبة التابعة للأمم المتحدة (UNIMOG) ، ولاحقا على الحدود العراقية – الكويتية (يونيكومUNIKOM)، وقد أرسلت أيضا قوات لحفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة، إلى كل من الصومال والبوسنة وجورجيا والخليل وألبانيا، وحصلت على تصنيفات إيجابية. وبمعطيات عامة استمرت تركيا في إظهار مواطنتها العالمية في العمل مع الأمم المتحدة و المجموعات الدولية الأخرى، فبعد غزو الولايات المتحدة الأميركية لأفغانستان عقب 11 سبتمبر مثلا، ساعدت تركيا في مهمات حفظ السلام هناك بناء على طلب من واشنطن.[2]

[1]–اجراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي،(دط؛أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 115.

[2]–المرجع نفسه، ص 117.

**المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية**

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل الموجهة لسياسات الدول[1]، والمؤثرة في مجال العلاقات الدولية، خاصة في وقتنا الحاضر مع تنامي ظاهرة العولمة وتزايد أهمية الاعتماد المتبادل والاهتمام بالقضايا الاقتصادية على حساب القضايا الأمنية[2]، وحيث أننا بصدد دراسة العلاقات التركية العربية، فإنه لا يمكننا القيام بذلك بمعزل عن تناول البعد الاقتصادي في هذه العلاقات.

يكتسي الجانب الاقتصادي في العلاقات التركية العربية أهمية بالغة بالنسبة للجانبين التركي والعربي، ويمثل الاقتصاد السياسي واحدا من المداخل المهمة في تحليل السياسة التركية، ويعني البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية، التركيز على دورها في حصول الدولة على الريع المتمثل في الموارد المادية والمعنوية الريع الاقتصادي والسياسي في المقام الأول، حيث تصبح السياسة الخارجية وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية والحصول على الريع ووسيلة لتأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة.[3]

حققت تركيا منذ سنة 1983 تطورا اقتصاديا في قطاعات عدة، كالصناعة والصادرات، لكنها ظلت تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية كارتفاع معدلات التضخم وتدني أسعار الصرف والبطالة وعجز الميزانية العامة والمديونية وغيرها، وكان لهذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أثرها في السياسة الداخلية كما كان لها الأثر البارز في سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية[4]، ويتجلى هذا التأثير من خلال الآتي:

---

1-تعتبر كثير من النظريات على غرار النظرية الماركسية أن الاقتصاد هو القوة الموجهة للسلوك السياسي.

3-هايل عبد المولى طشطوش ،مقدمة في العلاقات الدولية، (ط1;الأردن: ددن، 2010)، ص 19.

3-محفوظعقيل سعيد ، سوريا وتركيا الواقع الراهن احتمالات المستقبل،(ط1;بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009)،ص93.

1-جلال عبد الله معوض،**صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية**،(ط1;بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص139.

- تطور سياسة تركيا إزاء العراق ومنطق المصالح الاقتصادية، خاصة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى رفض تركيا استخدام قواعدها لضرب العراق وكذا مطالبها برفع الحضر الاقتصادي وغيرها.
- السعي إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية التركية – العربية في مجالات عديدة كالتبادل التجاري والإنشاءات والمشاريع المشتركة، خصوصا في القطاع الصناعي فضلا عن زيادة الاستثمارات العربية في تركيا.
- الاندفاع التركي نحو الترتيبات الشرق أوسطية.[1]

ومع تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا سنة 2002، برز العامل الاقتصادي بشكل أكثر وضوحا كموجه أساسي لسياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية، وظهرت العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، كمكوّن أساسي في الجهود الدبلوماسية التركية، حيث سعت تركيا منذ 2002 لأن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة وهو ما يستلزم بناء قاعدة إنتاجية ونظام اقتصادي إقليمي تكون هي مركزه.

حيث شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، وعمدت لتغيير الكثير من الأطر الإرشادية والتوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة فيها، وهو ما أثمر نتائج إيجابية عديدة تمثلت في زيادة الإنتاج وارتفاع حجم الصادرات وتحصيل تركيا دعما خارجيا بلغ قرابة مبلغ 25 مليار دولار لبرامجها الإصلاحية.

وارتبط التطور الاقتصادي في تركيا بالسياسات العامة والانفتاح التجاري والتوسع الكبير نسبيا في الصادرات خاصة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك من خلال مسألتين أساسيتين، الأولى، اعتبار الموضوع الاقتصادي أحد أهم قضايا السياسة العامة[2]، حيث

[1]–نفس المرجع، ص136.

[2]–محفوظ عقيل سعيد ، مرجع سابق، ص ص96–97.

يستند حزب العدالة والتنمية لكتل انتخابية تؤيد مساره الاقتصادي أكثر منها خلفيته الإيديولوجية، ومن ثمة فإن رهان الحزب من أجل البقاء في السلطة والتوسع فيها هو النجاح اقتصاديا، وهو ما وفق فيه إلى حد كبير حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية، أما المسالة الثانية فهي أن التطور الاقتصادي، يعزز وضع تركيا وصورتها كدولة نموذج في الشرق الأوسط الذي تعاني دوله أزمات اقتصادية مزمنة وفشلا تنمويا متفاوتا.

وضمن هذا المنظور، عملت تركيا من أجل التوصل إلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان العربية، فوقعت اتفاقيات مع سوريا والمغرب والسلطة الفلسطينية في 2004 وتونس ومصر في 2005 ، والأردن في 2009، ولبنان في نوفمبر 2010وألغت تأشيرة الدخول مع كل من سوريا والأردن ولبنان.

وكان لكل طرف عربي دوافعه في التعاون الاقتصادي مع تركيا، فسوريا على سبيل المثال كانت رغم الخلافات التي وصلت حد العداوة حول الموارد المائية مع تركيا، تبحث عن سبل لفك العزلة السياسية المفروضة عليها بموجب قانون محاسبة سوريا الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 ، كما كانت تبحث عن نوع من التوازن لتحالفها مع إيران، وهو ما كانت تشجعه تركيا التي كانت تسعى بدورها لتحجيم التأثير الإيراني في المشرق العربي، أما مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية والذي دعم الدور الاقتصادي التركي في المنطقة، فقد كان يرغب في إحداث نوع من التوازن مع التأثير الإيراني في المشرق والخليج العربيين.

ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا إلى حوالي ملياري (02) دولار عام 2008، ونمت التجارة بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي من أقل من ملياري (02) دولار عام 1998 إلى أكثر من ثمانية (08) مليارات دولار عام 2009[1]، وأصبحت علاقات

[1]–آرام نركيزيان، التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية، إلى أين سيصل مقال منشور في الموقع الالكتروني لمؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 15/12/2010 (http://carnegieendowment.org/sada/?fa=42147&lang=ar) اطلع عليه بتاريخ13/12/ 2014.

تركيا الاقتصادية مع السعودية على سبيل المثال في مركز الصدارة في المنطقة من حيث التعاقدات الثنائية، تليها ليبيا قبل انهيار نظام العقيد القذافي، وهو ما يفسر بعض مواقف تركيا المترددة في بدايات الأزمة الليبية.

كما نالت تركيا حصة هامة في مشاريع النفط وإعادة الإعمار بالعراق بلغت حوالي نسبة 10% من مجموعها ، وهذا ما يفسر كذلك بعض سياستها تجاه الأزمة العراقية منذ حرب الخليج الثانية، وتظهر تقارير مجموعة أكسفورد (أناليتيكا) حرص تركيا على التوجه نحو المنطقة العربية اقتصاديا، حيث يلاحظ انخفاض صادراتها نحو أوروبا بنسبة 50% وارداتها بنسبة 40% لصالح الشرق الأوسط (7,8% واردات و 19 صادرات) وذلك سنة 2008 وتسعى تركيا لتوسيع نشاطها الاقتصادي والتجاري كي يشمل كل الأقطار العربية.[1]

وتتجلى الأهمية الاقتصادية للدول العربية بالنسبة لتركيا، ومظاهر تأثيرالعامل الاقتصادي على العلاقات التركية العربية، من خلال ما يلي:

1-الأسواق حيث تمثل الدول العربية سوقا هامة لتركيا، لتصريف الفائض من إنتاجها، خاصة بعد عقد الثمانينات والإصلاحات التي بدأها رئيس الجمهورية التركي آنذاك "طورغوتأوزال"، التي مكنت تركيا من دخول سوق التجارة الحرة بسرعة، حيث أصبح التصدير عنصرا مهما لها بعد تطوير سياستها الاقتصادية بشكل شامل، والذي كان من نتائجه انتشار الصناعة في مدن تركية عديدة وتطورها[2] وزيادة حجم الإنتاج وظهور الحاجة لأسواق خارجية لتصريف هذا الفائض. وشكلت الأسواق العربية وجهة مثالية لتركيا التي طرحت علنا توجهاتها الاقتصادية الجديدة الرامية للانفتاح على الشرق الأوسط والاستفادة من أسواقه وبناء مصالح اقتصادية واسعة خاصة مع الدول العربية.

---

[1]- أحمد عزت بامير، أمن الطاقة التركي: دور الخليج العربي وبحر قزوين والبحر الأوسط. (ط1;أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000)، ص256.

[2]-غوفين صافوآخرون،الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، (ط1;بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص198.

2-المواد الأولية وبالأخص الموارد النفطية والطاقوية التي تزخر بها بعض الدول العربية، وتمثل حاجة ماسة بالنسبة لتركيا، ونلاحظ هنا كيف سعت تركيا من خلال سياستها الخارجية خلال مختلف المراحل إلى الاستفادة القصوى من مختلف الأزمات التي تعرضت لها المنطقة بغرض تحقيق أكبر المكاسب من الناحية الاقتصادية، ويمكن الإشارة في هذا السياق لحرب الخليج الأولى وكيف استفادت منها تركيا حيث أصبحت متنفسا اقتصاديا للعراق الذي مرر أنابيب النفط عبر أراضيها إضافة إلى حرب الخليج الثانية واحتلال العراق لاحقا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر تأثير حاجة تركيا للموارد الطاقوية العربية كذلك في سياستها المائيةكما أشرنا إلى ذلك سلفا، ومقاربتها الرامية لمبادلة النفط العربي بالماء التركي.

3-الموروث الثقافي والحضاري : حيث سعت تركيا خلال المرحلة اللاحقة لتولي حزب العدالة والتنمية زمام السلطة إلى استثمار البعد الثقافي والحضاري في علاقتها بالدول العربية، بمعنى استغلال العامل الثقافي لتعزيز الروابط الاقتصادية سواء للترويج للسياحة التركية أو البضائع والتعاون الاقتصادي مع تركيا، ويمكن الإشارة في هذا الصدد لظاهرة الانفتاح الإعلامي، والأعمال الدرامية التركية التي سعت لتسويق صورة جديدة وإيجابية لتركيا عربيا والترويج لها على أوسع نطاق.

4-رأس المال العربي حيث أن الموارد النفطية على وجه التحديد، تدر عائدات مالية ضخمة على بعض الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي، وهو ما تسعى تركيا لاستقطابه في شكل استثمارات عربية بتركيا، من خلال ما توفره من تسهيلات وحوافز لجلب المستثمرين العرب لتركيا وإغرائهم بالاستثمار فيها أو تشجيعهم على إقامة مشاريع مشتركة عربية تركية، مستغلة موقعها الجغرافي وبيئتها السياحيةلتكون شريكا اقتصاديا هاما في المنطقة.[1]

[1]-السرحانصايل فلاح ،«أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية (2002-2011) »، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 06،العدد02، 2011، ص230.

وبهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية، ووعيا منها بانعكاسات التحولات التي شهدها النظام العالمي والاقتصاد الدولي على البيئة المحلية والإقليمية والدولية، والتي فرضت حدا أقصى من التجانس وتبادل المصالح والاعتماد المتبادل، عمدت تركيا لتذليل معظم العقبات التي قد تعترض طريقها مع جيرانها وفي محيطها الإقليمي وحاولت قدر الإمكان تحييد الجانب السياسي، كي لا يشكل عائقا أمام تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية.

من هنا، حاولت تركيا تحييد قضايا خلافية هامة عن علاقاتها مع الدول العربية كالحدود والأقليات والمياه دون أن توجد حلولا نهائية لها، وذلك من خلال التقليل من أهميتها أو السعي في فترة من الفترات إلى تذليلها في سياق ما سمته بسياسة "تصفير النزاعات التي سنتناولها لاحقا بالتفصيل كما حاولت اللعب على المتناقضات وإحداث نوع من التوازن في علاقاتها بين الأنظمة والشعوب وبين العرب والكيان الإسرائيلي، وهو ما يفسر بعض الجوانب في التغير الملاحظ في مواقف تركيا إزاء بعض المسائل والذي لم يتعد الجانب الشكلي ولم يمس بعلاقات تركيا الاستراتيجية مع حلفائها التقليديين.

من خلال ما سبق ذكره، يمكننا القول إن العامل الاقتصادي شكل محددا أساسيا وبارزا لسياسة تركيا تجاه الدول العربية ولاسيما بعد 2002، حيث تبنى حزب العدالة والتنمية مقاربة براغماتية واضحة المعالم تجاه الدول العربية، تستهدف تحقيق مصالح تركيا الاقتصادية بالدرجة الأولى، ويمكن كذلك اعتبار هذا التحول السياسي الذي حدث في تركيا مع حزب العدالة والتنمية تجاه الدول العربية إلى حد ما، امتداد ونتاج لمختلف التحولات الاقتصادية التي شهدتها تركيا والآثار المترتبة عنها[1]، وهو ما يبرز أهمية المحدد الاقتصادي وتأثيره في العلاقات التركية العربية.

[1]–غوفين صاف (وآخرون)، مرجع سابق، ص 198.

# الفصل الثاني

# العلاقات العربية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية

## المبحث الأول: العلاقات السياسية العربية التركية بعد 2002

قبل التطرق إلى العلاقات السياسية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية يجب أولا معرفة هوية هذا الحزب الذي استطاع الوصول الى سدة الحكم بعد عام واحد فقط من تأسيسه واستطاع البقاء في الحكم بمفرده على مدار خمسة عشر عاما.

### أولا: نشأة الحزب وأهدافه

#### 1-نشأة الحزب:

جاء حزب العدالة والتنمية في مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الإسلاميين والنظام، فقبيل إصدار المحكمة الدستورية قرارها بحل حزب الرفاه في يناير 1998 وفرض حظر القيام بأي نشاط سياسي على زعيمه "أربكان" وعدد من قيادته البارزة لمدة خمس سنوات[1]، قامت مجموعة من أعضاء الحزب بتأسيس حزب لإزاحة هذا الحزب عن السلطة حيث تم غلقه وانشق برلمانيو الحزب إلى جناحين، حيث أعلن الجناح المحافظ على تشكيل حزب باسم السعادة برئاسة "رجائي كوتان" الذي قال أثناء مؤتمر صحفي أن شعبه يصبو إلى السعادة.

وقد ضم هذا الحزب 46 برلمانيا وهو يتكون من شخصيات تقليدية محافظة التي تتمسك بالزعامة الروحية لأربكان أما الجناح الثاني الذي انبثق عنه حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أور دوغان حيث أعلن هذا الأخير على أن حزبه سيحافظ على أسس النظام الجمهوري، ولن يدخل في محاكات مع القوات المسلحة التركية وقال سنتبع سياسة واضحة نشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه "أتاتورك" لإقامة المجتمع المتحضر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها الغالبية العظمى من مواطني الدولة التركية فما أراده أر دوغان هو إقامة توافق **سياسي بين** الأتاتوركية و الإسلام، توافق يسمح بقيام حكم عقلاني يضع حدا لحرب الدولة

[1]-محمد نور الدين،«تركيا إلى أين؟ حزب العدالة و التنمية الإسلامي في السلطة »،مجلة المستقبل العربي، العدد287، يناير 2003،ص 22.

على الدين ويمنع انفجار الصراع بين أنصار الهوية الإسلامية وحراس القيم العلمانية للجمهورية.[1]

ولقد أدار حزب العدالة و التنمية حملة انتخابات غير مسبوقة عام 2002 وكانت النتيجة فوز ساحق للحزب الجديد و إخفاقات للأحزاب العلمانية التقليدية يمينها ويسارها بحيث تحصل على 351 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعدا ، وفي آذار 2003 قدم أرد وغان برنامج حكومته إلى المجلس الوطني استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة و أكد حزب العدالة و التنمية المبادئ الأتاتوركية وأنه حزب ديمقراطي وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية و الاجتماعية فعلى الصعيد الاقتصادي أشار البرنامج إلى فشل السياسات الاقتصادية السابقة التي أدخلت البلاد في أزمة بسبب التفاوت الكبير بين مختلف الأقاليم التركية و أن الحكومة تسعى جاهدة من أجل تجاوز هذا الواقع من خلال اعتماد مبدأ العدالة في توزيع الثروات و مكافحة الفقر و أساليب الكسب غير المشروع و الأخذ بمبدأ المنافسة في السوق وتقليص البيروقراطية و مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية وصولا إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي وتحول تركيا إلى أحد أهم مصادر القوة و الثراء في العالم.

أما شعار الحزب فهو عبارة عن مصباح كهربائي ألوانه الرسمية الأصفر والأسود والبرتقالي وقد أعطى له أنصاره اسم " أكبارتي" وتعني باللغة التركية الحزب الأبيض رمزا للبراءة والنقاء.[2]

2-أهداف الحزب وفقا لبرنامجه:

-السيادة هي للشعب التركي وبدون أي قيد أو شرط وتقوم على أساس الجمهورية التي تعد

[1] -جمال خالد محمد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة 2002-2010( رسالة للحصو ل على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية )،كلية التجارة الإسماعيلية ، قسم العلوم السياسية-جامعة قناة السويس-2019، ص 70.

[2]- صدام أحمد سليمان الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، (مذكرة ماجستير)، كلية الآداب و العلوم –جامعة الشرق الأوسط-2012/01/18،ص49.

السلطة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.

- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأكراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب.

- تحقيق العدالة بين الاتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.[1]

**ثانيا: مبادئ حزب العدالة والتنمية:**

لقد سعت الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى إعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية التركية وإعطائها أبعاد جديدة كما عملت على إخراجها من أطرها النظرية إلى عالم التطبيق والتفعيل على أرض الواقع والتي حققت نجاحات كبيرة وملموسة خاصة في شقها المتعلق بالعلاقات مع الدول العربية التي أخذت أبعاد تضامنية واتسمت بالتعاون بعدما طغت عليها السياسات الأمنية نتيجة للخلافات والنزاعات بين الطرفين بعد نشأة الجمهورية التركية.

**أ-مبدأ تصفير المشكلات:** الذي عمل به حزب العدالة و التنمية بعد صعوده للحكم سنة 2002 منذ أن رفضت الحكومة التركية المشاركة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق سنة 2003 ، وتهدف السياسة الخارجية التركية من خلاله إلى الوصول بالمشاكل مع دول الجوار إلى درجة الصفر وجعل المنطقة المحيطة بها آمنة و مستقرة وخالية من الصراعات من أجل تسريع وتحسين التبادل التجاري لتوفير شروط التنمية الاقتصادية ولقد

[1]- جمال خالد الفاضي، مرجع سبق ذكره، ص82.

ساعدها هذا المبدأ في تطوير علاقاتها الإقليمية و الدولية خاصة مع تلك الدول التي طالما كانت ميزتها الأساسية الصراع مثل:تطوير علاقاتها مع اليونان، التطبيع مع أرمينيا،إزالة أسباب الصراع مع سوريا، توطيد العلاقات مع إيران، وإيجاد قنوات للحوار مع الحكومة العراقية .[1]

**ب- مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:**

ويتلخص هذا المبدأ في رؤية أحمد داوود أوغلوا إلى ضرورة إقامة توازن بين الحرية و الأمن داخل الدولة وفي حال عدم تحقيق الدولة لهذا التوازن فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن مشروعية الأنظمة السياسية يمكنها أن تتحقق عندما يوفر الأمن لشعوبها وتحرمها في المقابل من الحرية فإنها تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية كذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الاضطراب الخطير خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم في أعقاب أحداث 11سبتمبر 2001 حيث يقول في هذا الصدد" أن 11 سبتمبر دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى أن تستبدل النظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد الحرب الباردة إلى نظام عالمي جديد يستند على المفهوم الأمني".[2]

**ج- سياسة خارجية متعددة الأبعاد:**

قام هذا المبدأ على أساس انتهاج سياسة خارجية موجهة إلى مختلف الدول و الأقاليم بدلا عن سياسة البعد الواحد وذلك وفقا لرؤية أوغلوا التي ترى أن العلاقات بين اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض وجاء هذا المبدأ في إطار عمل الساسة الأتراك على استغلال الهوية التركية المتعددة والتي تحتل موقعا جغرافيا فريدا جعل منها دولة مترامية الأطراف تتوسط افريقيا و أوروبا ما جعلها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة وذلك

[1]- أحمد داود أوغلوا، مرجع سابق ،ص341.
[2]-راغب السرجاني ، قصة أر دوغان،( ط4 ؛القاهرة: دار الكتب المصرية، 2012)، ص131.

اعتمادا على النظرية البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي و الديني و القيمي و التواصل الاجتماعي هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية وهذ ا التركيب الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق مما يجعلها

قادرة على التحكم في منطقة نفوذها المباشر، هذا المبدأ جعل السياسة الخارجية التركية تتسم بالاتساق وعدم التعارض في توجهاتها سواء تجاه الدول أو المنظمات الدولية حيث في الوقت الذي تسعى فيه إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الأوروبي في إطار حلف الناتو فإنها من ناحية أخرى تسعى إلى تدعيم علاقاتها مع روسيا ، كما سمح لها هذا المبدأ بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وانتقاد ممارسات الاحتلال الصهيوني في ضوء علاقاتها الاستراتيجية معها دون أن يحدث ذلك تعارضا في سياستها الخارجية التي تجعل منها على نفس المسافة بين جميع الفاعليين الدوليين و أن التقارب مع أحد هذه الأطراف ليس بديلا عن الأطراف الأخرى.

د- مبدأ الدبلوماسية المتناغمة: الذي يعتمد على تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة و الاستراتيجيات الصغيرة للشركات و الأفراد والمؤسسات و مؤسسات المجتمع المدني بحيث يتوافق سلوك اللاعبين الدوليين من غير الدول سواء شركات تركية أو جمعيات أو رجال الأعمال مع سلوك الدولة في سياستها الخارجية ما جعل السياسة الخارجية الجديدة تعتمد إلى جانب الشق الرسمي كسفراء لتعزيز التقارب و التعاون بينها وبين دول أخرى ما انعكس بشكل إيجابي على صورة تركيا الدولية ، أين أصبح لها دور فعال في تحقيق الاستقرار لدى الرأي العام العالمي وساهم في انتقالها من الدولة المركزية إلى قوة عالمية بحضورها في مختلف القضايا الدولية والإقليمية.

حيث شهد آدائها الدبلوماسي تطورات هامة مقارنة بالفترة التي سبقت 2003 حيث استضافت قمة الناتو وقمة الاتحاد الإفريقي الأوروبي وبدعوة من جامعة الدول العربية شاركت على

مستوى وزراء الخارجية وكذا على مستوى رؤساء الوزراء.[1]

هـ–مبدأ التطوير الدبلوماسي: وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق و منتدياته من خلال هويتها الشرقية و كذا دولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل المحافل الأوروبية و منتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية ،حيث يقول "أوغلوا" في هذا الشأن" ستكون التزامات تركيا من الشيلي إلى إندونيسيا ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزء من مقاربة شاملة للسياسة التركية و ستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا و نحن نقترب من عام 2023 للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية".

من هنا نستنتج أن السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بشكل عام والقضايا العربية بشكل خاص قد أخذت توجها جديدا في حقبة حكم حزب العدالة والتنمية هذا التوجه يختلف كثيرا عن سياسة تركيا تجاه المنطقة للحكومات التركية السابقة لعقود طويلة. ومنذ تأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923، بني النظام السياسي التركي على أساس العلمانية والتغريب. التوجه الجديد لتركيا لا يعني التخلي عن الأسس التي قامت عليها الدولة التركية، وإنما إيجاد توجهات جديدة نحو الشرق العربي الإسلامي بموازاة التوجه نحو العالم الغربي .

**المطلب الأول: العلاقات التركية – السورية والعراقية**

**الفرع الأول: المحددات الأساسية للعلاقات التركية – السورية .**

اتسمت العلاقات التركية – السورية بالفتور والتوجس، إذ نظر صانعو القرار في تركيا إلى سوريا بوجه عام بأنها أكثر جارات تركيا صعوبة وإثارة. وهناك ثلاثة محددات للسياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من أبرزها " لواء الإسكندرونة التي تعد من إحدى تركات حقبة الاستعمار، حيث منحتها فرنسا إلى تركيا بشكل نهائي عام 1939 ، والمحدد الثاني هو " قضية المياه" بين

[1]– احمد ملي واخرون،العلاقات العربية– التركية ،حلقة نقاشية،(دط; بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2016)، ص 94.

سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى، حيث بقيت تركيا تستخدمها ورقة ضغط على هاتين الدولتين خاصة بعد تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، أما المحدد الثالث فيتمثل في القضية الكردية بشكل عام وقضية حزب العمال الكردستاني (PKK) بشكل خاص ويتزعمه (عبد الله أوجلان)، وقد شارفت الدولتان على الحرب عدة مرات، غير أن علاقة تركيا مع سوريا بدأت تشهد تحولا لافتا منذ عام 1998، مما أدى إلى فتح عهد تاريخي جديد بين البلدين، وإلى خلق جو إيجابي جديد أفضى إلى تسوية معظم القضايا العالقة بينهما.

تميزت العلاقات التركية – السورية حتى العام 1970 ، ببرودة وتوتر ، إلا أنها عرفت تحسنا في الثمانينات وأوائل التسعينات في ظل حكم الرئيس الوزراء التركي الأسبق تورغوت أوزال، توقف هذا التحسن بشكل مفاجئ عقب وفاة تورغوت أوزال في العام 1993، عندما تم عقد تحالف تركي "إسرائيلي" لمواجهة التحالف السوري – الإيراني، ثم عادت وتحسنت بشكل طفيف في عهد نجم الدين أربكان، وبعد استقالة هذا الأخير بضغط من الجيش ساءت العلاقات من جديد نتيجة دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني والتي وصلت حد الحرب المباشرة عام 1998، لو لم تتراجع سوريا وقتها وتطلب من زعيم حزب العمال الكردستاني مغادرة سوريا.

بدأ تطبيع العلاقات التركية – السورية بشكل رسمي بعد اتفاق أدنه عام 2000، وأعقب هذا الاتفاق حضور الرئيس التركي نجدت أحمد سيزار جنازة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وبروز توجه جديد للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والحرب على العراق عام 2003، إلى الشعور بالتهديد المشترك للدولتين ما أدى إلى تقارب أكثر في العلاقات التركية السورية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، انقلبت العلاقات التركية – السورية من العداء إلى التعاون الاستراتيجي، ومع هذا التطور الديناميكي والسريع لم تعد تركيا تنظر إلى سوريا بوصفها عدوا يتطلب التعامل معه إنشاء علاقات أمنية قوية مع "إسرائيل" ومن

ثم فقدت "إسرائيل" ورقة العدو المشترك الذي كانت تركيا تسعى للإحاطة به عبر تحالف قوي معها[1]، عاد التوتر من جديد في العلاقات التركية – السورية بداية من العام 2011، بسبب الأحداث التي اندلعت في سوريا والموقف التركي الداعي إلى ضرورة تنحي بشار الأسد الذي أصبح في نظر أنقرة " ظالما للشعب السوري[2]، ذلك بعد محاولات أنقرة دفع الأسد إلى القيام بإصلاحات سياسية. وهو سبب زيارة وزير خارجية تركيا أحمد داود أغلو و رئيس المخابرات التركية إلى دمشق وطلب أردوغان من الأسد لمرتين الاستجابة لمطالب أنقرة وإجراء إصلاحات سياسية، إلا أن رد دمشق كان عدم الاستجابة لهذه المطالب[3]، وكان حرص أنقرة على هذه المطالب، لاعتبارها أن سوريا دولة جارة مهمة لتركيا، كما أنها شريك سياسي واقتصادي مهم لها في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فإن أي صراعي داخلي في سوريا من شأنه أن يؤثر سلبا في تركيا[4].

**الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية و الأمنية التركية – السورية.**

**أولا: العلاقات الأمنية التركية السورية**

تكمن أهمية سوريا جيوستراتيجيا وأمنيا بالنسبة لتركيا في أنها تشكل المحور الأساس لسياسة تركيا على صعيدين على الأقل : الأول، مرتبط بالسياسة التركية الشرق متوسطية وتوازناتها، حيث يشكل مثلث – تركيا – سوريا – مصر توازنات خط شرق المتوسط؛ والثاني، مرتبط بالسياسة التركية في الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية المشرقية، وكلاهما يؤلف جزءا أساسيا من الاستراتيجية التركية الكبرى، وعليه فإن عدم الاستقرار في سوريا سوف تكون تداعياته

[1]– احمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية :دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية،(اطروحة الدكتوراه)،كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد–20ايار 2015، ص129.

[2]–'ISMAIL INAT, ISMAIL NUMAN TELCI, Turkiye'ininiran, suriye, israilvelubnanpolitikasi 2011, in : Turk Dis PolitikasiYiligi 2011, (SETA yayinlari XVII, 1.baski, 2012), p.229.

[3]–Mehmet TuranÇağlar, "2011 SonrasıTürkiye–SuriyeİlişkileriveSuriye–TürkiyeKrizi", (YıldızTeknikÜniversitesi, 2014),p.3.

[4]–MehmutAkpinar, ArapBahari mi Iran Atasi mi, (ANKARA: Akag Yayinlar,2014),p.51.

السياسية والأمنية والاقتصادية على تركيا لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية في المنطقة كبيرة جدا.[1]

أمست المسألة الكردية و لواء الإسكندرونة وقضية المياه والأزمة الحالية في سوريا- بامتياز- عنوان العلاقات الأمنية التركية السورية. فالمسألة الكردية كانت ولا تزال قضية تشكل علاقات عدائية وصلت عدة "مرات" إلى حافة الحرب. وتتركز المقولة التركية في هذا الصدد في أن سورية تدعم " حزب العمال الكردستاني وتوفر له الموقع للإقامة والتدريب والدعم اللوجستي.

**ثانيا: العلاقات الاقتصادية التركية – السورية.**

إن توقيع " اتفاقية "أضنه في العام 1998 ، أدت إلى تحول مهم في العلاقات الاقتصادية بين بين تركيا وسوريا، وخلقت جوا إيجابيا أفضى إلى تسوية معظم القضايا العالقة بينهما، وفتح مجالات أوسع للتعاون في المجال الاقتصادي، أكدها وزير الخارجية التركي (أحمد داود أغلو) بقوله:" إن هناك فرصا كبرى تنتظر البلدين للتنمية الاقتصادية المتبادلة، ولا سيما في التجارة والزراعة والمياه والاتصالات"[2] وقد تبنت تركيا منذ العام 2003 مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار، انعكس ذلك إيجابيا على وضع التجارة بين تركيا وسوريا[3].

وفي إطار النمو والاستقرار الاقتصادي المتصاعد لتركيا، تنظر هذه الأخيرة إلى سوريا على أنها بوابة أمام البضائع التركية نحو أسواق الشرق الأوسط. وفي هذا السياق تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة عند زيارة أردوغان لدمشق عام 2004، ودخلت حيز التنفيذ بداية من جانفي 2007[4]، وبعد أن كان حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتجاوز 751 مليون دولار في العام 2004،

[1]- مروان قبلان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سوريا : تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية في: خلفيات الثورة دراسات سورية،(ط1;الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2013)،ص516.

[2]- احمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد العدالة والتنمية:تحولات في الداخل ورهانات الى الخارج،(ط1;عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2015، ص293.

[3]İlhan KARAKOYUN, AyşegülÖZBEK, Erhan DEMİRCAN, "SURİYE KRİZİNİN TÜRK DIŞ TİCARETİNE ETKİSİ", TürkİdareDergisi, S. 477,(aralik 2013),p.226.

[4]SSedat BENEK, Türkiye-SuriyeİlişkilerininSosyalCoğrafyaAçısındanTarihselArkaplanı, (Gaziantep University Journal of Social Sciences, 2016),p.188.

و 800 مليون دولار في العام 2006، أصبح وبعد زيادة وتيرة التفاعلات الاقتصادية التي أحدثتها هذه الاتفاقية حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2009، نحو 1.8 مليار دولار، وأصبح حجم التبادل التجاري العام 2010 نحو 2.2 مليار دولار[1]، غير أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين بدأت بالتدهور الواضح بعد " الأزمة السورية منذ العام 2011، وتراجعت سوريا في العام 2012 ، إلى المرتبة 46 في قائمة الدول المستوردة، وإلى المرتبة 101، في قائمة الدولة المصدرة، كما بلغت قيمة الصادرات التركية إلى سوريا 468 مليون دولار، أما الواردات التركية من سوريا بقد بلغت 67 مليون دولار، أي أن الميزان التجاري بينهما انخفض إلى 430 مليون دولار في العام 2012، بعد أن كان 1.011.195 مليار دولار في العام 2010[2].

**الفرع الثالث: العلاقات التركية – العراقية.**

يمكن القول بأن العلاقات التركية العراقية تقوم على مجموعة من الأسس نوجزها كما يلي:

- يتمتع كل من العراق وتركيا بموقع جغرافي متميز زاد من الأهمية الاستراتيجية لكل منهما، إذ لم تأت الأهمية الاستراتيجية للعراق من الموقع الجغرافي فقط بل من التركيبة السكانية التي يتميز بها، والقدرات البشرية والعسكرية أيضا.
- يرتبط العراق وتركيا بحدود مشتركة تبلغ (380) كيلو متر، مما يشكل أهمية أمنية كبيرة لتركيا، وتحدي كبير في الوقت نفسه، لأنها تعد من أكثر الحدود غير المستقرة، فضلا عن أهمية العراق جاءت من أهمية المنطقة التي يوجد فيها.
- تمثل قضية الموصل – كركوك، وقضية الأكراد، فضلا عن قضية المياه، أهم المحددات الرئيسية والأساسية للعلاقات التركية – العراقية فضلا عن مؤهلات العراق الجيوبوليتيكية

[1]– احمد يوسف الكيطان، مرجع سابق، ص294.

[2]– المرجع نفسه ، ص296.

والاقتصادية وأهميتها للاقتصاد التركي.

**المطلب الثاني: العلاقات التركية الخليجية.**

- عوامل التقارب التركي الخليجي.

لقد غيرت تركيا وجهة نظرها من الغرب إلى دول المنطقة العربية ومنها دول الخليج العربي، ومنذ السبعينات بدأت تظهر عوامل شجعت على ذلك منها أزمة النفط عام 1993، والتي بدت فيها دول الخليج العربي كلاعب إقليمي مؤثر في السياسة الدولية. وكانت أولى الخطوات التركية استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلاميفي العام 1976 ، لتطوير علاقاتها بالدول الإسلامية ومنها المنطقة الخليجية[1]، لقد استفادت تركيا من انضمامها إلى هذه المنظمة سياسيا واقتصاديا، وأمنيا، فقد ساند أعضاء المنظمة تركيا في القضيتين القبرصية والبلغارية، كما حصلت من بنك التنمية الإسلامي على عدة قروض ميسرة إضافة إلى تبنيه عدة مشاريع داخل تركيا بتمويل خليجي.[2]

وقد تداخلت مجموعة من العوامل والاعتبارات على الصعيدين الدولي والإقليمي وساهمت في تطوير العلاقات التركية – الخليجية وحدوث تقارب غير مسبوق بين الجانبين، ولقد تمثلت هذه العوامل فيما يلي:

- مخاوف دول الخليج من التمدد الإيراني الشيعي في العراق، خاصة السعودية التي خشيت من امتداد التأثير الإيراني على الأقلية الشيعية لديها في المحافظات الشرقية الغنية بالنفط، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى التقارب مع تركيا " السنية" بهدف تكوين تحالف سني" في المنطقة في مواجهة المد الإيراني " الشيعي".

[1]– سعد حقي توفيق ،«السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي»، مجلة العلوم السياسية، ع.38–39، (2008)، ص 7.

[2]– إبراهيم خليل العلاف، ميثاق خير الله جلود،« العلاقات الخليجية التركية –1973–1990»، مجلة دراسات إقليميةالعدد 5، (2009)، ص14.

- تطابق الرؤية الخليجية مع نظيرتها التركية ووجود مصالح مشتركة بشأن تحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه.
- رغبة أنقرة في تأمين احتياجاتها النفطية المتزايدة حيث تستورد ما يزيد على 90% من احتياجاتها من الخارج، خصوصا وأن منطقة الخليج تحتوي على 60%% من احتياطات النفط العالمي، هذا إلى جانب رغبتها في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال التي تمتلكها الدول الخليجية في الخارج.
- العمل على فتح أسواق جديدة للصادرات التركية حيث تنظر أنقرة لدول الخليج العربية باعتبارها سوقا واعدة أمام المنتجات التركية، خاصة الإسمنت والحديد والصلب والبتروكيماويات وغيرها. ومن المعروف مدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي الشديدة إلى تلك المنتجات لا سيما مواد البناء.
- حرص أنقرة على الاضطلاع بدور ملموس في الحفاظ على أمن منطقة الخليج، فهي تؤمن بأن تحقيق توازن إقليمي فاعل بمساعدة القوى الدولية الكبرى هو الصيغة المثلى لأمن منطقة الخليج ذات الأهمية الجيوستراتيجية الكبرى لا سيما في مواجهة ما قد يتهددها من ممارسات قد تقوم بها بعض دول الجوار.
- رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في رفع نسبة التبادل التجاري مع تركيا خصوصا وأن الأخيرة تعد من الدول المؤثرة في حركة التجارة العالمية.
- حاجة دول الخليج إلى تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل ما تطرحه أنقرة من مشروع فيما يسمى بـ " مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط" ، وحاجتها أيضا إلى مصادر المياه العذبة، وتركيا تعتبر بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط.

- المساعي الخليجية للاستفادة من الخبرات التركية في محال الصناعات العسكرية الدفاعية المتقدمة، وذلك بهدف تنويع مصادر تسليحها من جهة وكسر احتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس المتعلق بالأمن القومي الخليجي من جهة أخرى.[1]

وتشير الباحثة " سامية بيبرس" ، إلى أن اهتمام تركيا بالعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يستند إلى منطلقات سياسية وأمنية واقتصادية، إذ يدخل حرصها على تطوير ودعم علاقاتها مع تلك الدول ضمن اهتمامها بتعميق الروابط الشرق أوسطية والإسلامية كجزء من استراتيجية التحرك لحزب العدالة والتنمية الذي يرى أن العمق الإسلامي لتركيا مهم ولا يتعارض مع سعيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أو حتى علاقاتها مع "إسرائيل".[2]

**المطلب الثالث : موقف تركيا من القضية الفلسطينية.**

شهدت العلاقات التركية مع كل من فلسطين و" إسرائيل" منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 ، نوعا من التوازن بل إن منحى تلك العلاقات كان يميل إلى التعاطف مع القضية الفلسطينية، إذ سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تسجيل مواقف منحازة حيال القضية الفلسطينية، وجاء هذا ضمن سياسة الانفتاح التي انتهجتها حكومة رجب طيب "أردوغان" تجاه المنطقة العربية والعالم الاسلامي التي أصبحت تمثل إحدى السمات الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وكانت هناك تطورات حدثت في القضية الفلسطينية دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف واضحة إزاءها نذكرها كالآتي : ( تركيا وعملية السلام تركيا والممارسات "الإسرائيلية" ضد الفلسطينيين من 2002 إلى 2007 ، كانتقاد أردوغان عملية اغتيال أحمد ياسين ووصفه "إسرائيل" دولة إرهابية، تركيا وقضية فوز حماس في الانتخابات عام 2006،

[1]–سامية بيبرس، « الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج»، مجلة شؤون عربية، العدد 173، (2017)، ص ص، 158–157.

[2]– أحمد جلال محمود عبده، صراع القوية المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002– 2010)، (ط;1القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، 2015)، ص272.

تركيا والوساطة في أزمة الجندي "الاسرائيلي" المخطوف جلعاد شاليط" ، دور تركيا في المصالحة بين حركتي "فتح" و" حماس"، تركيا وحصار غزة 2008، تركيا وحادثة أسطول الحرية 2010، تركيا والعدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة 2012 ، 2014).[1]

[1]– هاشم العبد الله، مستقبل السياسة الخارجية التركية حيال القضية الفلسطينية وتحديات الأمن الإقليمي المفقود : دراسة في ماضي الأتراك وتاريخهم الذي يرتكزون عليه اليوم في حاضرهم ومستقبلهم ،(دط ; الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016)، ص236.

## المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية العربية التركية بعد 2002

### المطلب الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس العلاقات العربية التركية

حققت تركيا نقلة نوعي في الجانب الاقتصادي منذ وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى الحكم بحيث يعتبر من أكبر الاقتصاديات العالمية حركية و حيوية، إذ يحتل المرتبة 16 عالميا بدخل قومي إجمالي يتجاوز 400 مليار دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر ب 66 مليار دولار وبالتالي فهو أكبر اقتصاد في منطقة البلقان و الشرق الأوسط.

كما أن بصيب الفرد من الدخل القومي يتجاوز 11000 دولار (2013) و تمتلك تركيا إمكانات اقتصادية كبيرة ترشحه لأن يكون قوة إقليمية صاعدة بامتياز وتبذل جهود عديدة لاستخدام أمثل إمكانياتها ومواردها،إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة (القطن، السكر، التبغ، الفواكه).

ووفقا لتقرير صادر عن مركز سترات فور فإن الاقتصاد" هو أحد أهم العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائدا ، ففي عام 2006 حققت تركيا الثامن عشر للدول الأقل نموا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت نموا مستمرا بين 5 و 8% في السنة لأكثر 5 سنوات حتى الآن لتحل خلف بلجيكا و سويد مباشرة، وفي عام 2007 تقدمت تركيا مركزا لتحتل المركز 17 بناتج إجمالي يساوي حوالي 414 مليار دولار خلف هولندا و أستراليا مباشرة بعد أن كانت تركيا تحتل المركز 26 في العام 2002 و بواقع 183 مليار دولار.[1]

كما تتراوح نسبة النمو الاقتصادي من 5 إلى 7.6 خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ

[1]– عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة ،( رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية )،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية –جامعة باتنة – 2009، ص 21 .

صول حزب الحرية والعدالة الذي حقق نقلة نوعية في الاقتصاد التركي، ويعتبر الاتحاد الأوربي أهم شريك اقتصادي لتركيا، بحيث تمثل الصادرات التركية 14 من الصادرات الإجمالية نحو ألمانيا، و تستورد تركيا 17% من إجمالي الصادرات الألمانية، ثم بريطانيا حيث تتجاوز حجم نسبة التبادل التجاري 4 مليار جنيه إسترليني.[1]

توجد الكثير من العوامل الاقتصادية التي أدت إلى بروز تركيا كقوة إقليمية منها:

إن موقع تركيا بين قارتي آسيا وأوروبا يعطي أهمية كبيرة لقطاع المواصلات من المنظور الاقتصادي، و الذي جعل منها جسرا ذا أهمية إستراتيجية للنظام الاقتصادي العالمي تمر عليه معظم الحركة الاقتصادية و التجارية والمائية العالمية كما تعد سوقا تجاريا واعدا.

أعطى موقع تركيا الاستراتيجي القريب من مراكز النفط العالمية (روسيا ، إيران الشرق الأوسط) ميزة إستراتيجية حيث تستورد أكثر من 80% من الغاز الطبيعي . من روسيا 60% ومن إيران 20% ونظرا لتجاورها الجغرافي مع الوطن العربي فإن لها خطوط أنابيب مع العراق و إمكانية مد خطوط أخرى من الخليج ومصر إليها عبر الأردن وسوريا. كما يمكن أن تعتبر تركيا في هذا المجال ممرا و مركزا لتوزيع النفط و الغاز إلى أوروبا التي تحتاج بشدة إلى هاتين المادتين.[2]

- تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان، أذربيجان، جورجيا ) إلى أوروبا حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو تبليسي، جيهان) لنقل النفط الخام وخط أنابيب (القوقاز) لنقل الغاز الطبيعي.
- يساعد مناخ تركيا الجيد و المعتدل طوال العام تقريبا على صلاحية أجوائها الدولية و

[1]–حسين طلال مقلد، «تركيا و الاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة»،مجلة الشرق الاوسط ،المجلد26، العدد2010،1، ص 381.

[2]–محمد نور الدين ،«وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 382، ديسمبر 2011 ،ص 97.

مياهها الإقليمية لحركة الملاحة الأمر الذي يدعم حركة التجارة العالمية و تحركات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات داخل منطقة الشرق الأوسط و القارة الأوروبية الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد التركي وبالتالي يصبح عامل يزيد من بروز دورها الإقليمي والعالمي.

امتلاك تركيا لثروة مائية ضخمة حيث تعد السلعة الاستراتيجية المستقبلية والتي تضاهي قيمة الثروة النفطية خاصة بعد تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه ودعوتها إلى إنشاء بنوك تختص بذلك ،ومسألة المياه هي قضية جد حيوية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وكل العالم.

- تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات وتغريها لتصبح استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي إضافة إلى إدخال التكنولوجيا المتطورة لتركيا.
- كما تتفاوت الثروة الزراعية و الحيوانية والسمكية وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي و الحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول.

السياحة أيضا في تركيا لها نصيب في دفع الدور التركي إلى الأمام حيث أن تركيا بلد مقصود ومعروف بجمال مناظره الطبيعية، ولاشك أن تسهيل إعطاء الفيزا أو إلغائها سيكون خطوة ثورية على هذا الصعيد .و قد جاء اتفاق إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني تركيا وسوريا بدءا من13 أكتوبر2009،[1] ليزيد من عدد تدفق السياح السوريين إلى تركيا، الأمر الذييحقق لتركيا عائدات معتبرة.

**المطلب الثاني: الاستثمارات المتبادلة بين تركيا و بعض الدول العربية**

يحتل التعاون الاقتصادي مكانة هامة في سياسات الدول على صعيد الوسائل والأهداف حيث شهدت العلاقات العربية التركية في الميدان الاقتصادي أعمال ثنائية في مجال التجارة

[1]– محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 99.

والاستثمار، لذلك فقد حرص الطرفين على زيادة المبادلات بينهما فقد اعتمدت تركيا حيال المنطقة العربية على إحلال السلام والأمن الدائم ، والتنمية الاقتصادية المستدامة ويعتبر إحلال الأمن والاستقرار شرطا لابد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية الاقتصاديةوالازدهار، ولهذا تسعى تركيا لتعزيز التعاون التركي العربي والجوار الاستراتيجي.[1]

يتجلى ذلك بانفتاح تركيا على المنطقة العربية والاستفادة من أسواقه وتكوين مصالح اقتصادية لتصبح شريكا اقتصاديا هاما في المنطقة، ويتبين ذلك من خلال ما ذكرناه سابقا حول ثرواتها المائية فهي تعمل على تفعيلها وتوظيف مشاريعها الزراعية وإنتاجها الصناعي وبيئتها السياحية، فالمنطقة العربية تمثل سوقا مهما للسلع التركية، بالإضافة إلى احتياطات الطاقة التي تتوفر في الدول العربية جعلت من الوطن العربي عامل جذب في الاقتصاد بين الطرفين حيث تسعى تركيا بأن تكون معبر للغاز والنفط لأوروبا من خلال تفعيل التقارب الاقتصادي العربي التركي.

ومن خلال ذلك نستوعب بأن الطبيعة الاقتصادية بين البلدين ستكون في المجال التجاري بين الانتعاش والركود وهذا نظرا لمصالح كل طرف من آخر أولا، وثانيا بالنظر إلى المتغيرات والظروف السياسية التي تأثر على عملية المبادلات بالسلب والإيجاب لكل اقتصاد دولة[2].

فمنذ السبعينات أدركت تركيا أهميتها الاقتصادية مع الدول العربية المجاورة، وما ساعدها في تطبيع علاقاتها مع المنطقة العربية هو تراجع حدة التوتر الدولي والحروب الباردة وبروز التيار القطري العربي، في مقابل التيار الوحدوي مما شجع تركيا على إقامة علاقات ثنائية مع كل دولة عربية على حدا ، وهذا البعد القطري يمكن الدول الخارجية الاستفادة من الثروات العربية كما يؤثر عليها لأن اقتصاد الدول العربية ليس موحد، وقد ترافقت عوامل عديدة وراء اندفاع

[1]–وزارة الخارجية التركي، متاح على الرابط التالي : http://www.mfa.gov.tr/ataturk ، تاريخ الاطلاع 2019/04/19، على 19:16.

[2]–عمر خضيرات، « العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002–2012»، مجلة المنارة ، المجلد 22 ، العدد 4 ، 2016 ، ص515.

الاقتصاد التركي تجاه الطرف العربي منها العوامل الأمنية واستراتيجية وسياسية ومثال ذلك الاتفاقات الأمنية بين تركيا والعراق في توسيع أنبوب النفط العراقي التركي ليكون بطاقة 1.5 مليون برميل سنويا، وبهذا أصبحت العراق منذ الثمانينات ضمن لائحة الدول المستوردة من تركيا.[1]

فضلا عن ذلك فقد وصل حجم التبادل التجاري العربي مع تركيا إلى 22 مليار يمثلون ثاني أهم مورد سياحي في تركيا بعد السياحة الأوروبية، وعليه فالمبادلات بين الطرفين تساعد على تنمية وتطوير إطارات أخرى كالإطار السياحي وهذا يساعد الطرفين في عقد اتفاقيات ثنائية في عدة مجالات، وفي هذا الإطار أنعقد الملتقى الاقتصادي العربي التركي الثالث في إسطنبول سنة 2008.[2]

كما تمثل الموارد الطبيعية لكل من الدول العربية والتركية دور هام في تحديد مسار العلاقات الاقتصادية وذلك لما تحمله من اتفاقيات الشراكة التي تخدم كلتا الطرفين، فتركيا تستورد حوالي 90% من احتياجاتها النفطية من العالم العربي حيث أن أغلبية صادراتها ذات طبيعة متنوعة ، فمن خلال الدراسات نلاحظ أن الحجم التجاري بين المنطقة العربي وتركيا من 2000-2007 قد ازداد بين الطرفين عن طريق التجارة الخارجية ومنه أصبحت الصادرات التركية تتركز على خمس دول عربية أساسية وهي : مصر – الإمارات العربية المتحدة – الجزائر – السعودية والعراق، إضافة إلى ما سبق ساهم التقارب الجغرافي العربي التركي في تكثيف المبادلات التجارية والتسويقية كما لعب العامل التاريخي، والسياسي والديني في تثبيت العلاقات

[1]– أكرم نصر خالد أبو حمدي ، اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الاقليمي العربي ،(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية)،كلية العلوم الاجتماعية – جامعة مؤتة ،الاردن– 2007، ص 69.

[2]– مروان عوني كامل، أحمد مشعان نجم، «الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي»، مجلة تكريت العلوم السياسية، العراق، العدد 11، ص 247.

الاقتصادية بين الطرفين.[1]

تظهر التطورات الاقتصادية بين البلدين خلال العقد الأول من القرن العشرين حيث ارتفعت علاقات التعاون بين سوريا وتركيا وأسست لها علاقات وثيقة التي قامت قبل عام 2011 ، فتم التوقيع على العديد من مذكرات وبروتوكولات التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحية والتي من بينها:

إلغاء سمات الدخول لمواطني البلدين ، وهذا ما أثر بطبيعة الحال إيجابا على حركة انتقال الأشخاص وتمرير السلع ، وتطوير حركة النقل البري ، وبذلك سيحقق هذا القرار تشجيع الاستثمارات الاقتصادية وزيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما سنة 2008 إلى 1.5 مليار دولار، وهذا بفضل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة السورية التركية التي سمحت بتبادل الخبرات الفنية ، وتعديل المعابر الحدودية مما يجعلها مناطق جذب الاستثمارات[2]. ومن المشاريع التي تعكس الطبيعة الاقتصادية لحيثيات العلاقات العربية التركية إقامة مشاريع البنية التحتية أهمها:

**المشروع الأول:** مشروع الربط الكهربائي السباعي وهو قيد التنفيذ والذي شمل ربط شبكات الكهرباء في مصر والعراق ، والأردن وسوريا وتركيا، وبعد ذلك انضمت إليهم لبنان من خلال ربطها بسوريا ثم انضمت ليبيا حيث يوفر هذا المشروع توليد الكهرباء بكميات إضافية.

المشروع الثاني: مشروع شبكات الغاز ويشمل هذا المشروع عملية نقل الغاز من الدول العربية إلى الدول الأوروبية عب الأراضي التركية ، وأبرز هذه الخطوط خط الغاز العربي الذي يبدأ في مصر، ويعمل على تزويد الأردن سوريا وتركيا. فإن استكمال هذا المشروع الذي تبدأ مدته من

[1]– سعيد السعيدي، مرجع سابق، ص 477.

[2]– تمام قيس، العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل،( رسالة ماجستير في العلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية–جامعة دمشق، سوريا– 2015، ص172.

2011 سيفتح مجال التعاون بين المنطقة العربية وتركيا وسيعمل على تعزيز التجارة الخارجية التي زادت من النمو السنوي في الميزان التجاري بينهما في كل منالعراق (83%) والإمارات (54%)، والسعودية (14%)، والجزائر (18%) مصر (41%)[1].

وقد مثلت العلاقات بين دول الخليج وتركيا نموا ملحوظا على مدار العقد الماضي حيث وصل حجم التبادل التجاري لعام 2013 إلى 24 مليار دولار، ودول المجلس نحو 9 مليار دولار، ونرى من خلال ذلك أن الطرف التركي هو المستفيد إذ أن صادراته تفوق صادرات دول الخليج العربي، كما بلغت قيمة المبادلات التجارية الإمارتية التركية نحو 10 مليارات دولار وبالنسبة مع السعودية فقد وصلت إلى 9.5 مليار دولار سنة 2015 ،وقطر ملياري دولار وكل من سلطنة عمان والكويت وعمان والبحرين نحو ملياري دولار.

لذلك فنجد أن لكل من دول الخليج وتركيا تقارب بنسبة كبيرة نظرا لتعدد نقاط التقارب بين الطرفين[2]، حيث تمثل السعودية أكبر شريك تجاري لتركيا على مستوى دول الخليج حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نهاية عام 2013 إلى 10 مليارات دولار أمريكي وبلغت الاستثمارات السعودية في تركيا في نفس العام إلى 2 مليار دولار أمريكي، فعدد الشركات السعودية في تركيا يبلغ (800) شركة لمئات من المستثمرين السعوديين ،وقد أشارت العديد من التصريحات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 2009 2014 قد شهد قفزة نوعية[3].

ومن خلال ذلك يتضح لنا أن حجم التبادل التركي الاستثماري يمثل مدى الترابط في العلاقات بين الطرفين، ويتضح بأن تركيا تعمل على تمتين علاقتها بدول الخليج العربي للتزود بالنفط

---

[1]– صدام أحمد سليمان الحجاجحة، مرجع سابق، صص 125–126.

[2]– اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة حول العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية، المملكة العربية السعودية 2016 ، ص3.

[3]– خالد كمال هنية، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من2002–2015،(ط1; غزة : اكاديمية الادارة والسياسة،2015)، ص117.

والغاز للدفع بالنمو الاقتصادي التركي ومنه فتركيا تمثل أرض خصبة للاستثمارات الخليجية .

مثلت الصادرات التركية إلى الدول العربية نسبة مرتفعة قدرت ب31.1%، نجد متوسط معدل النمو للواردات التركية من المنطقة العربي قد وصلت إلى 4.3.%

تمثل تركيا بمعداتها البنائية والصناعية مركزا هاما لدول الخليج خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي تشهدها دول الخليج ، علاوة على ذلك كما ذكرنا سابقا أن تركيا من أهم الدول المصدرة للإسمنت والزجاج، وقد وصلت قمة التعاون بينهما سنة 2016 إلى عقد اجتماع للجنة العليا للتعاون الاستراتيجي، وترجمة التعاون المتنامي بين الطرفين.

إذا نرى من خلال ما سبق هيمنة البعد الاقتصادي على المنطقتين فهو يعمل على تصعيد التفاعلات الدولية ، وتشديد المنافسة الاقتصادية للدخول في التكتلات الاقتصادية الكبرى فالمنافسة الجديدة تتمحور في ظل الاقتصاد الناجح، وهذا ما يفسر سعي الطرف التركي في الاحتكاك بالمنطقة الغربية ورغبتها في الانضماملللاتحاد الأوروبي.

ومن الجدير بالذكر أن دول المنطقة العربية تعمل على دعم الاقتصاد التركي، وتجلى ذلك من خلال الأزمات التي مرت بها تركيا بعد توتر العلاقات التركية الروسية ،وإعلان روسيا لعقوبات اقتصادية ضد تركيا، وعلى إثر ذلك تضامنت الدول العربية مع تركيا من خلال الدعوة والتنشيط لشراء منتجاتها باعتبار أن تركيا دولة إسلامية شقيقة وداعمة للدول العربية حيث سعى الطرفين للضرورة الحفاظ على الأمن الاستراتيجي، وتأطير العلاقات الاقتصادية.

كما ساهمت تركيا في دعم الاقتصاد الفلسطيني عن طريق إقامة المشاريع التي تقلص من عامل الفقر والبطالة في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة ومن أبرز المشاريع التي دعمها الاقتصاد التركي هو افتتاح مقرات لجمعيات إغاثية وخيرية .

تشير الدراسات أنه من بين الصادرات العربية لتركيا معظمها من مصادر الطاقة بما في ذلك

الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال والنفط الخام، والغاز الطبيعي ومن أهم الدول العربية التي تصدر هذه المواد الطاقوية هي الجزائر، بالإضافة إلى تطور المبادلات الاقتصادية بين تركيا والمغرب من خلال تنظيم العلاقات التجارية بواسطة اتفاقية التبادل الحر حيث وصلت الاستثمارات التركية في المغرب سنة 5.62010 مليون درهم.

وتأسيسا لما سبق تعتبر المنطقة العربية محور طاقة استراتيجي إقليمي وعالمي وسوق واسعة للاستخدامات الصناعية والزراعية ، والاستهلاكيةوالاستثمار والتمويل المتبادل في القطاع الاقتصادي والسياحي، وهذا ما تجلى في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا من خلال إبرام اتفاقيات التعاون الاستثماري والتجاري ، والتجارة الحرة التي عقدت مع دول العربية كمصر وليبيا ، والمغرب، وسوريا ، والأردن وغيرها من الدول العربية. لذلك فرصد الطبيعة الاقتصادية بين الطرفين هو مجال واسع يقتضي دراسة عميقة ، ولهذا ما تم ذكره يبين أهم الأطر الاقتصادية بين المنطقة العربية وتركيا حسب مصالح كل طرف من آخر، وحسب طبيعة الأوضاع الأمنية لكل دولة فباستقرار الأمن يستقر التبادل الاقتصادي ، والاستثماري بين الأطراف المذكورة.

**المطلب الثالث: الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية و جمهورية تركيا**

انطلاقاً من المعطيات التي تم التطرق إليها كماً وكيفاً يمكن استخلاص مجموعة من المسارات الاحتمالات المستقبلية للتحدث عن مستقبل السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط على النحو التالي:

**الفرع الأول: زيادة نفوذ ودور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**

انطلاقاً من المؤشرات الإيجابية التي تحققها تركيا على المستوى الداخلي لا سيما فيما يتعلق بالشق الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا بدون شك سيكون بمثابة دفعة قوية للسياسة الخارجي التركية في منطقة الشرق الأوسط، ويجعلها معادلة قوية مستقبلاً بمنطقة الشرق الأوسط ومنافس

للقوى الإقليمية والدولية، وهذا المسار معزز بقوة مستقبلاً لا سيما أمام حالة "الستاتيكو" التي تعيش فيها منطقة الشرق الأوسط.

و من أبرز الملامح (المظاهر) التي قد تساهم في تشكل هذا المسار نجد ما يلي:

1. تزايد الأدوار السياسية والدبلوماسية التي تسعى من خلالها الدولة التركية التأثير على الدول الشرق الأوسطية كطرف ثالث (وسيط) لإدارة الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط، والتي تتراوح بين دبلوماسية المسار الثاني والندوات وورشات العمل لمناقشة مختلف القضايا العالقة، خاصة فيما يتعلق بالقضية العراقية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات الداخلية والبينية والصراع في كل من سوريا

واليمن.

2. إذا كانت السياسة بمثابة "العظام فإن الاقتصاد هو اللحم الذي يكسوها ، وهذا ما تدركه تركيا، لذلك فهي تحاول تعزيز علاقاتها الاقتصادية فبمختلف القطاعات مع دول الشرق الأوسط مدركة أنها ورقة ضاغطة للتأثير على سياسات دول الشرق الأوسط باعتبارها ، فهي سلة غذاءه" وحلقة الوصل بينه وبين أوروبا.

ومن هنا فإن تعزيز علاقات التعاون التركي مع دول الشرق الأوسط على نحو إيجابي يعزز النفوذ المجال التركي بالمنطقة مستقبلاً.

3. انتشار الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط يعطي المسؤولية لتركيا كفاعل ينتج الحلول باعتبارها دولة قوية ومحورية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعطي دفعة كبيرة لتوجه تركيا نحو الشرق الأوسط.

4. إدراك تركيا بأن اكتمال العضوية في البيت الأوروبي لن يكتمل بالرغم من التزامها الكبير بشروط "كوبنهاغن" نظراً للمتغير الديني يجعل منطقة الشرق الأوسط في أولوية توجهات

السياسة الخارجية.

**الفرع الثاني: مسار الحفاظ على الوضع القائم**

إن وجود توازنات لتوزيع القوى بشكل هرمي ومتوازن بين القوى الدولية والإقليمية (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا، تركيا، إيران وغيرها يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة أو مسرح للتنافس الدولي والإقليمي، وهو ما يتجسد حالياً في المنطقة.

وما يرجح هذا المسار أيضاً هو زيادة النفوذ الإيراني على المستوى الإقليمي لاسيما بعد تحسين العلاقات الإيرانية الغربية في إطار الليونة التي تميز بها الطرف الإيراني في مفاوضاته مع الولايات المتحدة والغرب، وتخفيف العقوبات عليها، وهو ما جعلها قوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسطتنافس تركيا على مكانتها وهو ما يتجسد في الوقت الحالي.

الفرع الثالث: مسار تراجع الدور التركي في الشرق الأوسط:

يطرح هذا المسار أيضاً كاحتمال مستقبلي يتراجع فيه الدور والنفوذ التركي في المنطقة في حالة وجودالنقاط التالية:

1. توتر العلاقات مع دول الشرق الأوسط خاصة مصر والعراق والسعودية نتيجة لتناقض الرؤىحول الكثير من القضايا.

يضاف إلى هذا تعارض المشاريع السياسية (أخونة وعثمنة المنطقة، نشر الفكر الوهابي، الفكر القومي بمصر وغيرها).

احتمال وجود احتجاجات شعبية كبرى بتركيا قد تساهم في تغيير توجهات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط التي يصفها الكثير من المفكرين بأنها سياسات إملائية من الغرب والولايات المتحدة على تركيا لتجسيد مشروع "سايكس بيكو ثاني" يؤدي إلى تقسيم منطقة الشرق الأوسط وتوزيع الأدوار فيها وفقاً لما تقتضيه المصلحة.

## المبحث الثالث: مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية

### المطلب الأول: التحديات الإقليمية و الدولية

#### الفرع الثالث: العلاقة التركية-الإسرائيلية

سارت العلاقات التركية الاسرائيلية بشكل قوي منذ الاعتراف المتبادل عام 1949، حيث انخرط الطرفان في تحالفات الولايات المتحدة ضد الشيوعية والقومية العربية في المنطقة، ثم تطورت العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد مؤتمر مدريد للسلام الى مرتبة تبادل السفراء، وفي العام 1996م وثّق الطرفان علاقاتها الثنائية بتوقيع أضخم اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بينهما[1].

لكن العلاقات تراجعت بشكل تدريجي مع مجيئ حزب العدالة والتنمية للسلطة، حيث تفاقمت الخلافات بين البلدين واتسمت بالتوتر نتيجةسياسة الحزب المناوءةللسياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية[2]، وبالمقابل أثارت المواقف التركية الداعمة للعرب، والمتشددة تجاه الكيان الصهيوني، استياءاً أمريكياً، وارتياحا عربياً، فقد أمل الشارع العربي بفك عرى التحالف الاستراتيجي التركي-الاسرائيلي وتدعيم المواجهة مع إيران،حيث دعيت تركيا لحضور اجتماعات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية خلال الفترة 2009-2012.

أما على صعيد المحافل الدولية، فقد تصاعدت حدة انتقاد الساسة الأتراك للسياسة الاسرائيلية تجاه الشرق الأوسط، ففي مؤتمر دافوس 2009م انتقد اردوغان بشدة الرئيس الصهيوني شمعون بيرس،وغادر الندوة احتجاجا على جرائم الكيان الصهيوني في قطاع غزه، وفي خطابه أثناء الاجتماع الدوري لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول من نفس العام، وصف الكيان الصهيوني بأنها تمارس "أرهاب الدولة"[3].

---

[1]- Tür, Turkey and Israel in the 2000s, pp46-50.

[2]- Robins,Turkish foreign policy since 2002, p299.

[3]- مصطفى حسين، الدور الاقليمي لتركيا 2001-2010،(ط1; بغداد:الجامعة المستنصرية ،2012)،ص10.

وفي العام التالي ألغت تركيا مشاركة إسرائيل العسكرية في مناورات "نسر الأناضول"[1]. أثر اعتدائها على سفينة مرمرة التي ضمت ناشطين أتراك أرادوا كسر الحصار على غزة، ليمثل ذلك تصاعدا للتوتر بين البلدين، حيث سحبت تركيا سفيرها من تل ابيبوطردت بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين، وحددت مستقبل العلاقة بينهما باستجابة اسرائيل لثلاثة مطالب هي: تقديم اعتذار رسمي، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا، وفك الحصار عن قطاع غزة.

لكن تصاعد حدة الاستقطاب السياسي ذو الطابع المذهبي بين قوى الاعتدال وقوى الممانعة في المنطقة، ووصوله الى مرحلة الحرب بالوكالة في سوريا والعراق واليمن، وانشغال السعودية وايران بزيادة انفاقها العسكري الى حدود قياسية، ونأي تركيا عن الاصطفاف خلف السعودية لمجابهة ايران، حجّم أي دور تركي فاعل في المنطقة وجعله حبيس العلاقات الاستراتيجية مع اسرائيل.

فبرغم الأزمات التي اعترت العلاقة بين الطرفين، بقيت العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر استقراراً ورسوخاً، مما خيّب آمال الشارع العربي الذي توقع منها أن تساند قضاياه المصيرية، نظراً لعظم امكانياتها وقدراتها العسكرية التي جعلتها في المرتبة الأولى أوسطياً والحادية عشرة عالمياً[2]، وهذا ما دفع كثير من النخب الحاكمة العربية لأن ترى، بأن المواقف التركية هي مواقف طارئة وليست وثابته وأصيلة، حيث يمكن أن تتغير في ضوء تطور العلاقة مع الاتحاد الاوروبي.

[1]– اميرة العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية2010– 2013،على شبكةالانترنيت 2014/3/4: http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq

[2]– عصام ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، الملتقى العلمي لاتحاد مجالس البحث العلمي،(الرؤية المستقبلية العربية والشركات الدولية)، الخرطوم،2013/2/23، ص25.

**الفرع الثاني : التحديات الدولية**

**1-العلاقات التركية الأمريكية:**

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية تركيا من خلال موقعها الاستراتيجي المتحكم بمضائق البسفور والدردنيل وقربها الجغرافي من الاتحاد السوفيتي وقدراتها العسكرية والبشرية، لذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم السياسي لتركيا في كل ما يتعلق بحقها بالتحكم في تنظيم عبور السفن الحربية للمضيقين أوقات الحرب .

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المالية والعسكرية لتركيا وعقدت المعاهدات والاتفاقيات الثنائية، كما باتت أنقرة أكثر ميلاً على اعتبار السياسة الأمريكية نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق وأمين بالدفاع عن أبرز وأهم مصالح تركيا القومية، كما أن المتتبع لتاريخ العلاقات الأمريكية التركية بعد الحرب العالمية الثانية يجد أن هذه العلاقات تم تأسيسها على أساس المصالح الاستراتيجية والأمن المشترك حيال تركيا، وخلال الحرب الباردة فان الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى تركيا باعتبارها سداً ثابتاً ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ولهذا فان دور تركيا كان مجرد أداة تنفيذية ضمن الاستراتيجية الأمريكية ومنعت من أن تلعب دوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط لمدة طويلة.[1]

كما شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991 منعطفاً في العلاقة لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية تحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في الناتو بل من منظور بات يعرف باسم الشرق الأوسط الأكبر، ما لبث هذا التغير في التركيز أن أعطى العلاقة زخماً جديداً. كذلك تنظر أمريكا إلى تركيا على أنها دولة محورية في عملية التنمية جيو استراتيجية لا وراسيا، خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفيتي سابقاً. كما تنظر أمريكا إلى تركيا على أنها

[1]- باكينام الشرقاوي، «الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا ؟ وكيف؟»، مجلة شؤون الأوسط، العدد 99،2012،ص

ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية الإقليمية بوصفها حلقة الوصلالحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب، هذا المعبر الذي تدعمه أمريكا على اعتبار أنه أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق، تكمن الفكرة الاستراتيجية في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة، ليست هذه الخطة إلا جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم الاحتواء المزدوج، لأنها أيضاً تقوم بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات بحر قزوين الجديدة الخاصة بنقل الطاقة.

إن السياسات التركية والأمريكية الإقليمية يتباين فيما بينها ويتجلى ذلك في موقف الطرفين من العراق والتعامل مع الوضع في شمال العراق، تريد واشنطن إزاحة نظام الحكم في العراق واستخدام الجبهة الكردية في شمال العراق لتحقيق ذلك الهدف، أما القيادة التركية فترغب في إبقاء العراق موحداً دون المساس بتلك الوحدة والحيلولة دون نشوء كيان سياسي كردي مستقل، قد يصبح مصدر قلق وعدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا نفسها. أما في الوقت الراهن فإنه لا تقاطع في المصالح الأمريكية التركية في كل من الشرق الأوسط وقبرص، إلا بصورة جزئية، مع تزايد اقتناع تركيا بأن عليها السعي إلى تحقيق مصالحها القومية ومتطلباتها الأمنية بإقامة علاقات قوية مع أمريكا للحفاظ على دورها المحوري في المنطقة.

ان كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اختلف نوعا ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تغيرت النظرة إلى تركيا ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 باعتبارها أكثر من مجرد حاجز جغرافي، مما يؤثر إلى حدوث تحول في طبيعة هذه العلاقة إذ إن معظم سنوات التحالف والعلاقة تم إنشائها في إطار الحرب الباردة. إن أهمية تركيا قد ازدادت في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك بعد أن اختارت الولايات المتحدة العالم الإسلامي كساحة مواجهة لها في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب وقيامها بغزو أفغانستان والعراق بين عامي ، 2001-

2003 حيث تزايدت الحاجة الأمريكية إلى الدور التركي من منطلقات عسكرية وحضارية وثقافية وسياسية واقتصادية، معززاً بالتصور الأمريكي بان تركيا تمثل بديلاً ناجحاً للنفاذ إلى العديد من بلدان الشرق الأوسط ووسط أسيا ، وبكون تركيا تمثل نموذجاً إسلامياً معتدلاً يحتذى به وبصفتها أيضا العضو المسلم الوحيد في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إضافة إلى علاقاتها التاريخية مع الدول الغربية، فضلا عن أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أهم التحديات الاستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث الإبقاء على الهيمنة الأمريكية في منطقة جغرافية استراتيجية وتضم أكبر شركات العالم من النفط والغاز الطبيعي وهي حيوية جداً للولايات المتحدة والغرب والأسواق العالمية بما تمده من موارد للطاقة من النفط والغاز.

إن احد الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في أسيا الوسطى والقوقاز هو تمهيد الطريق أمام الشركات النفطية الأمريكية العملاقة الطامحة في استثمار نفط هذه المنطقة، والتي تعتبر اليوم في المرتبة الثانية في العالم بعد الخليج العربي من حيث امتلاكها للاحتياطي النفطي، وكانت العيون الأمريكية موجهة دائما على نفط القوقاز وبحر قزوين حيث الآبار الآذرية والتي تحتفظ بعلاقات قوية وشراكات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى سعي أمريكيا الحثيث إلى تدشين خط جديد لنقل النفط والغاز الطبيعي عبر خط باكو – تبليسي – سيحان التركي على البحر المتوسط، وذلك من اجل الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثم إلى أوروبا الغربية.[1]

كما ساهمت السياسة الأمريكية التي اتبعها جورج بوش الابن في حملته العسكرية على أفغانستان والعراق ومحاصرة إيران وسورية كأطراف رئيسية في المنطقة وذلك بالعمل على

[1]–يوسف أيمن طلال،«روسيا" البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية»، مجلة المستقبل العربيالعدد 358، 2008–2000، ص ص8–10.

إضعافهم لفتح الطريق أمام تركيا للامتداد إقليميا من خلال دفع تركيا باتجاه تخفيف التوتر بين هذه الدول وبين تركيا وقيامه بتسهيل سبل التعاون معها، حيث أن هذه الحالة من الاستقطاب الإقليمي قد أعطت وزنا كبيراً للسياسة التركية العابرة للاستقطاب والمعسكرات وبناء عليه فان العلاقات التركية الأمريكية في زمن الرئيس السابق جورج دبليو بوش قد اتسمت بعدم الاستقرار بسبب انتهاج حكومة ارد وغان سياسة إقليمية مستقلة حيال الكثير من قضايا المنطقة والتي لا تنسجم غالبا مع السياسة الأمريكية لا سيما سياسة بوش العدائية في المنطقة، والتي تعتبر السبب الرئيسي الذي يكمن وراء معاداة الشعب التركي وشعوب المنطقة وشكل العامل الأكثر حضوراً فى تصاعد حدة العداء بينهما وسببا كافياً لتوتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين غير إن هذا التأزم في العلاقة التركية الأمريكية قد تم ملافاته بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس لأنقرة في 24 نيسان 2004 وتأكيدها مع نظيرها عبد الله غول على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث تطابقت وجهات نظر البلدين تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية خصوصاً ما يتعلق بإيران والعراق وأفغانستان .

ويشير مضمون وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية – الأمريكية إلى أن الخارجية التركية قد خطت خطوات مهمة عن طريق إعادة تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي في المنطقة، وتركز الوثيقة على زيادة وتعظيم الدور التركي فيما يخص القضايا العربية والإسلامية مثل القضية العراقية والقضية الفلسطينية والتوجهات نحو الملف النووي الإيراني وذلك في المستقبل المنظور، وهذا عزز الاعتقاد التركي بان الولايات المتحدة تدرك وتعترف بحقيقة أهمية الدور التركي في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي وان تجاهل هذه الحقيقة سيلحق الضرر بعلاقة الشراكة الاستراتيجية بينهما، خصوصا وأن شغل تركيا مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي حتى نهاية عام 2010 ساعده على تعزيز فعالية دورها المنطقة. حل القضايا العالقة في

المنطقة.

وبالرغم من هذه الحقائق التي يجب أخذها بالاعتبار فانه لا يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً ومهماً في معالجة القضايا التي تطفو على السطح في المنطقة وقيامها بالتدخل في حلها دون رضا الولايات المتحدة الأمريكية ودون الاتفاق بين واشنطن وأنقرة على مبادئ أساسية لتحديد ذلك الدور الذي لن يكون دون رؤية مشتركة وتعاون في الجهود بينهما، ويتضح ذلك برفض الولايات المتحدة دور الوساطة التي عرضتها تركيا للتوسط بينها وبين إيران فيما يخص الملف النووي الإيراني بعيدا عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصاديا وإنما من خلال إشراكها في الحوار معها بشان الاستقرار بالمنطقة، كذلك الأمر في حالة عدم رضا الولايات المتحدة عن العلاقة التي بدأت تتوطد بين تركيا وسورية والتزام تركيا الصمت تجاه الضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سورية في عام 2007 لكي تسحب قواتها من لبنان.

وقد ساهم وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض كرئيس للولايات المتحدة في تخفيف حدة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة، وقد شكل اختياره لزيارة تركيا كأول بلد إسلامي – دليل على مدى اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالدور التركي الإقليمي في المنطقة، حيث تحدث الرئيس الأمريكي اوباما يوم 6 نيسان 2009 بقوله " إن الولايات المتحدة ستواصل دعمها لتركيا لما لها من دور "مركزي "وقوله إن الولايات المتحدة وتركيا تسعيان لخدمة العديد من الفرص والازدهار لشعبينا وخاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة ويمكننا زيادة التجارة والاستثمار بين بلدينا" وقد دعا أوباما إلى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي بقوله " دعوني أكون واضحاً فان الولايات المتحدة تؤيد بشدة مساعي تركيا لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي".

ويرى الباحث من خلال ما تقدم أن التوجه الأمريكي الجديد تجاه تركيا يمنح الحكومة التركية حرية المناورة والحركة نحو انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة طالما أن تلك السياسات تتناسب وتتوافق مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، حيث تتوخى الإدارة

الأمريكية في عهد اوباما لتركيا دوراً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، وفي الجوانب التي تخص مختلف القضايا والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة ومنها ما يلي:

1. قيام تركيا بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة من جهة وبين إيران من جهة أخرى.
2. مساعدة الولايات المتحدة على استعادة زمام الأمور والسيطرة وإعادة الاستقرار في أفغانستان.
3. العمل على تعزيز النفوذ الأمريكي في جمهوريات أسيا الوسطى.
4. محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف انجراف تركيا نحو التعاون الاستراتيجي معجمهورية روسيا.
5. بذل الجهود التي من شأنها التخفيف من الدعم السوري والإيراني لحماس في غزة ولحزب الله في جنوب لبنان.
6. لعب دور رئيسي في استقرار العراق.
7. العمل على توفير طرق أنابيب نقل موارد الطاقة من حوض بحر قزوين باعتبار تركيا تشكل ممراً للعبور إلى الأسواق العالمية.[1]

**2- العلاقات التركية - الأوربية.**

تحاول تركيا الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد في عام 1992 بموجب اتفاقية ماسترخت وحصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام ،1999، ولكن مفاوضات العضوية لم تبدأ للآن، إن مسألة انضمام تركيا للاتحاد قسمت الأعضاء الحاليين في الاتحاد إلى معارض ومؤيد ، يقول المعارضون بأن تركيا هي ليست دولة أوروبية وإنما جزء من الشرق الأوسط وآسيا وانها سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا تلبي الشرط الأدنى للعضوية، وستكون

[1]- عمر محمود لقمان ،«القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية» ، مجلة دراسات إقليمية،العدد 8 ،2007، ص91.

عبء على الاتحاد، بينما يقول المؤيدون بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط، التي قد توقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين أيضاً بأن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي. ومن النقاط الايجابية الناتجة عن تلبية متطلبات الانضمام للاتحاد لبدء مفاوضات العضوية القيام بالإصلاحات الداخلية منها تقليص سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية في البلاد، ونمو الحريات وحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات كالأقلية الكردية. كما سعت تركيا مؤخرا في حل مشكلة قبرص، التي احتلتالجزء الشمالي منها عام 1974 تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية.[1]

ومعذلك فان الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوروبي على تركيا لكي تكون مؤهلة للقبول في عضوية الاتحاد والتي قامت بتنفيذها الحكومة التركية اصطدمت بالرفض الأوروبي على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترتقي إلى المواصفات المطلوبة، ومع استمرار الرفض الأوروبي كان لا بد لتركيا أن تغير من الطرق والأساليب للوصول إلى الهدف وللاستمرار في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولات التوافق معه، حيث رأت الحكومة التركية إن التوجه إلى محيطها الإقليمي شرقاً وجنوباً لا يتعارض مع توجهها الأصيل شمالاً وغرباً بل قد يخدمه ويقدمه من خلال إبراز أهمية الدور التركي كقوة استقرار في الجوار الأوروبي وكهمزة وصل مع العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يشجع تركيا على حل النزاعات في جنوب القوقاز والشرق الأوسط لضمان استقرار هذه المناطق محل اهتمام الاتحاد حيث إمدادات الطاقة وطرق المرور العابرة إلى الأسواق العالمية .

[1]–محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، (ط1;بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص 128.

لذلك عمدت الحكومة التركية إلى تحويل سياستها الخارجية نحو تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الأمر فى منطقة القوقاز وروسيا، وقد أدى ذلك إلى أن حظيت تلك التوجهات بتقدير من قبل الدول العربية وروسيا وايران وعززت من دور تركيا ومكانتها للقيام بدور رئيسي في المنطقة، في الوقت الذي شكل خيبة أمل لبعض الدول الغربية، ولكن لا يعني أن تركيا قد ركزت على هذه الأولوية في سياستها الخارجية أو تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق، حيث يقول داود اغلو وزير الخارجية التركي " أنه من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها.

إن تركيا تسعى وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية وقضاياها في

صور ن رفض فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق أوسطي إنها تحتل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن وعضو نشيط في مجموعة العشرين، كما أنها تحافظ على التزاماتها بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي، حيث إن هذه الرؤية التركية تنطلق في الأساس من مفهوم سياسة التوازن لإعطاء اكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية تجاه السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال الحرص على إحداث التوازنات فيالسياسيةالداخلية والإقليمية والدولية والتوجهات ذات الأفضلية للحد من الابتعاد عن الغرب والولايات المتحدة لكون الحكومة التركية تعتقد بأنها لا يمكن أن تقوم بأي دور إقليمي ما لم يحظىبالرضا والقبول من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الدول الغربية أيضا

لذلك فإن ما تقوم به تركيا من جهود الوساطة بين إسرائيل والدول العربية وحل النزاعات في القوقاز، لا يقلل من شان العلاقات مع الدول الغربية حيث ستظل المحور الرئيسي لتركيا، حيث يبقى الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي من ركائز السياسة التركية لإيجاد التوازن بين الأمن والحرية، وذلك من خلال لعب دور اكبر في الشرق الأوسط والبلقان مع بقاء العلاقات مع الغرب الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وهذا يعني أن تركيا لا تريد

التفريط في العلاقات مع الغرب وان ما تقوم به من دور جديد في الشرق الأوسط أو دول البلقان هو يشبه الدور الذي لعبته في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، وموقفها من الملف النووي الإيراني وكذلك من أحداث غزة وهو يأتي في إطار التحرك التركي المتعدد والذي هو بمثابة رسالة إلى دول الغرب بان دور تركيا محوري وضرورة لهم في الشرق الأوسط وذلك لتامين حالة الاستقرار التي تنشده أوروبا والذي يصبح في غاية الصعوبة دون مساعدة تركيا القادرة على التواصل مع جميع دول المنطقة.[1]

يتبين أن طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في المرحلة القادمة أنها قد حققت نجاحات كبيرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية زمام السلطة، وبشكل أتاح لتركيا فرصة استراتيجية لتزداد أهميتها الإقليمية والدولية، حيث الاستقرار السياسي والتحسن الاقتصادي يتفاعل مع الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تنشيط التحول الديمقراطي ومن ثم الانطلاق نحو تفعيل الدور الإقليمي لتركيا.

إن استمرار تركيا في نفس النهج السياسي إقليميا ودوليا سيؤدي إلى تعاظم دورها إقليميا في ظل الغياب العربي عن الساحة الإقليمية والدولية وستتمكن تركيا من إقرار سياسات المنطقة إذا استمر الوضع العربي كما هو، حيث أن غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولاسيما القضية الفلسطينية وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

يتبين أن تركيا تسعى إلى لعب دور أكثر فاعلية في التفاعلات الإقليمية لزيادة مكانتها الإقليمية لدى الاتحاد الأوروبي إلى الحد الذي يجعل الأوربيون مقتنعون بأهمية وحجم تركيا الاستراتيجي في السياسة الغربية، وأن أوروبا لا يمكن أن تصبح قوة عالمية إلا من خلال اندماج تركيا الكامل فيه.

[1]– حسام مطر،«تركيا" في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ»، مجلة شؤون الأوسط، العدد 144،2013، ص

**المطلب الثاني : التحديات الداخلية**

تعاني تركيا من حركة انفصالية مسلحة يقودها حزب العمال الكردستاني على شكل حرب عصابات على الحدود مع العراق وإيران منذ عام 1978م، حيث تصنفه تركيا وايران والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كمنظمة إرهابية[1]، وقد كان لتداعيات الحرب الامريكية على العراق عام 2003م، دور في تصاعد وتيرة القتال بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وزيادة وتيرة الخلاف مع الاتحاد الأوروبي، الذي انتقد السياسة التركية الرافضة للمطالب القومية الكردية[2].

ففي عام 2012 بدأ حزب العدالة والتنمية الحاكم مفاوضات سياسية سلمية مع زعيم الحزب المعتقل "عبدالله اوجلان"، من اجل وقف الصراع مقابل منح الأكراد مزيداًمن الحقوق السياسية والمدنية[3]،غير أنّ تلك العملية واجهتها مجموعة من التحديات،أهمها التحفظ التركي على الدعم الأمريكي للأكراد شمال سوريا ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، حيث خشيت تركيا أن يساهم انتصار الأكراد فيها بإنعاش أحلام الانفصال مرة أخرى[4]

من ناحية أخرى، تتهم الأقلية الأرمنية الأتراك بالقيام بإبادة جماعية ضدهم خلال الفترة 1915-1917م، ويطالبون تركيا بالاعتذار عن تلك المجازر، حيث يحظون بدعم كبير من أرمينيا المجاورة، وبعض دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا والنمسا التي تصر على ضرورة اعتراف تركيا بتلك الحادثة[5]، في حين يحظر القانون التركي الإشارة الى القضية الأرمينية، ففي العام 2005م حكم على بعض الكتاب الأتراك الأرمن مثل "هرانت دينك" و"أورهان باموك" بالسجن

[1]- مصطفى حسين، مرجع سابق، ص14.

[2]Kahraman, Turkey and the European Union, p 699-716.

[3]Ayman, Op. Cit,p22.

[4]- المركز العربي، خلفيات التباين الامريكي-التركي في سوريا، ص6.

[5]- احمد مجديالسركي، «العلاقات التركية الاوربية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام وافاق المستقبل »،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد36،خريف 2012،ص83.

خمس سنوات بتهمة المس بالوحدة الوطنية واهانة الهوية التركية[1]، ومنذ العام 1993م تنشط منظمات أرمنية مسلحة في المقاطعات الشرقية وتقوم بأعمال عنف ضد المصالح التركية[2]،

أما بالنسبة للأقلية الأرثوذكسية فيعود تواجدها الى الكنيسة البيزنطية، التي سمح لها العثمانيين بالاحتفاظ بهويتها الثقافية والدينية مقابل دفع الجزية والاعتراف بسلطة السلطان[3]، الا أن احتلال العثمانيين للقسطنطينية أفقد المسيحيين الشرقيين أي آمال بإقامة ببابوية كنسية مستقلة على غرار بابوية روما الغربية، لكنهم يسعون اليوم وبدعم من الاتحاد الاوروبي للحصول على عدد من الامتيازات الكنسية واعادة الممتلكات المصادرة[4].

أما اليهود، فقد لعبوا تاريخيا دوراً كبيراً في الحياة السياسية التركية، اذ دأب أعضاء جمعية الاتحاد والترقي العلمانية خلال فترة تأسيسها الأولى على الاحتماء بحصانة اليهود من القبض عليهم أو محاكمتهم[5]، كما لعب تواجدهم في تركيا دوراً في توثيق العلاقة مع اسرائيل بعد عام 1948، فبن غوريون الذي ولد في مقاطعة "سالونيك" كانت تربطه علاقات وثيقة مع الاتراك، حيث أسس معهم عند قيام اسرائيل ما يعرف "بتحالف الدائرة"[6]، وهم اليوم يساهمون في تطوير العلاقات وتوثيقها اقتصادياً وأمنياً بين الدولتين، حيث كان لهم دور في جذب الاستثمارات الاسرائيلية الى "مشروع الغاب" شرقي الاناضول، كما كان لهم دور في صفقات تسليح الجيش التركي بالتكنولوجيا الاسرائيلية منذ عام 1996[7].

---

[1]– محسن الخزندار ، تركيا ماض وحاضر ومستقبل، 2010/6/5،
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/200343.html

[2]– يوسف ابراهيمالجهماني، تركيا والارمن، (ط1; دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ،2001 )، ص89.

[3]– ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان، (ط1 ; بيروت: مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، 1986 )،ص29.

[4]–Ulusoy, Ulusoy,The European Impact on State–Religion Relations in Turkey, p418.

[5]– رضا هلال، مرجع سابق، ص49

[6]– محسن الخزندار، مرجع سابق

[7]– اميرة العبيدي، مرجع سابق

## 1-إشكالية العلاقة بين القوى العلمانية والاسلام السياسي

سعى مصطفى كمال الى تجريد تركيا من مظاهر الدولة الدينية، وبناء دولة مدنية علمانية غربية، حيث أسس أرثاً مكوناً من الأحزاب العلمانية والقومية والمؤسسة العسكرية والسلطة القضائية التي تدعم تلك التوجهات، في الوقت الذي كان يرى فيه "أن الأتراك اخطئوا عندما تخلوا عن تركيتهم وتدحرجوا الى هدف جعلهم مستعبدين في سبيل الله"[1].

لكن أفعاله أثارت ردود فعل غاضبة من قبل التنظيمات الصوفية القوية في البلاد، والتي عملت على تشكيل أذرع سياسية لها؛ كجماعة فتح الله خوجه والإمام سليمان حلمي[2]، والتي مهدت لاحقا لظهور الاسلام السياسي الذي تمكن عام 1992م من الدخول الى البرلمان التركي والمشاركة في الحكومة.

وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين تمكنت القوى الاسلامية من تشكيل أول حكومة ائتلافية يترأسها حزب ذو توجهات دينية، لكن ما لبثت أن سقطت الحكومة وتم حظر القوى الحزبية الاسلامية عام 1997، ثم أعيد تشكيلها باسم حزب الفضيلة، الذي انشق عنه حزب العدالة والتنمية واستطاع دخولالانتخابات البرلمانية عام 2002، طارحاً شعار تحقيق الرعاية الاجتماعية وحل مشكلات البلاد الاقتصادية، حيث نجح بأغلبية لم تتحق لحزب من قبله.

وفي عام 2007 تكرر نجاح الحزب مرة أخرى وبأغلبية مكنته من تدعيم خياراته السياسية، بالتوفيق بين الحرية والأمن والتقدم في الاصلاح الاقتصادي واعادة التعريف بدور تركيا الاقليمي[3]، مستفيداً من ضعف الاحزاب العلمانية وانقسامها وفشلها في ، الا أن تلك الخطوات كانت تُراقب بعين حذره من المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية التي سعت لاحقا

---

[1]- السيد حسين الطنوبي، الحركة الكمالية والعلمانية في تركيا،(رسالة ماجستير)-جامعة الاسكندرية ،مصر-1989،ص212.

[2]- هدى درويش،الاسلاميون وتركيا العلمانية: نموذج سليمان حلمي،(ط1;القاهرة : دار الافاق العربية ، 1998)، ص145.

[3]- محمنور الدين،« طبيعة الدور الاقليمي التركي»،مجلة المتابع الاستراتيجي ،المجلد21 ،العدد6 ،2011 ص ص5-8.

للتصدي لها.

بالمقابل كانت المحكمة الدستورية متربصه بالحزب وتسعى لحله، حيث تسنى لها النظر في الدعوة التي قدمها النائب العام لحل الحزب عام 2007، لكن الحزب تجاوز ذلك الحل بأغلبية بسيطة، ثم فاز بنتائج استفتاء انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب، كما فاز باستفتاء التعديلات الدستورية 2010[1]، الامر الذي مكنه من سن قوانيين لتقييد عمل القضاة واخضاع منتسبي الجيش للمسائلة امام المحاكم المدنية، لكن تراجعه في انتخابات 2015، لم يحقق له أغلبية الثلثين التي كان يطمح لها لاجراء تعديلات دستورية جوهرية على شكل نظام الحكم.

وبالمقابل صعدت القوى العلمانية، من احتجاجاتها على نتائج الانتخابات والاستفتاءات التي أجراها الحزب، لكن نجاحه لمرات متكرره مكنه من تحجيم دور خصومة التقليديين، وتعزيز قبضته على مؤسسات الدولة السيادية، الأمر الذي جعله يجري تحولاً في سياسة الدولة الخارجية باتجاه اعادة الاهتمام بالشرق الأوسط بعد تجاهل القوى العلمانية له فترة طويله، حيث تحسنت علاقات تركيا بالعالم العربي الى الحد الذي جعل أحمد داوود اوغلو يصفها "بالمرحلة الذهبية"[2].

**الفرع الأول : التحديات الإقليمية**

تمثل حالة الاستقطاب السياسي التي يشهدها الشرق الأوسط، أحد معيقات المجال الحيوي لتركيا، فالمواقف المتضاربة للقوى المركزية فيه، جعلت تركيا أمام ثلاث خيارات؛ فاما الانخراط في جهة قوى الاعتدال، واما الانخراط في جهة قوى الممانعة، واما الابتعاد عن مشاكل الإقليم والإبقاء على تحالفها التقليدي مع الكيان الصهيوني.

[1]–Tür, Op. Cit, p233.

[2]–عمر الحضرمي،تركيا الحديثة :جدلية القدرة والدور والمصلحة،2002–2013،(ط1;عمان:دم ،2014 ) ص61.

### 1- العلاقات التركية -السعودية

مع تنامي ثروتها النفطية خلال سبعينيات القرن العشرين سعت السعودية للتقارب مع تركيا، حيث مدت لها يد العون في أزماتها المالية والاقتصادية، وشجعتها لعضوية الرابطة الاسلامية[1]، لكن برغم ذلك التقارب لم تقم بين الطرفين أية علاقة تحالف استراتيجية، ولم يحدث تطور في العلاقة الا مع صعود حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم، حيث زار الملك عبدالله بن عبد العزيز تركيا عام 2007م ووقع معها العديد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية، الأمر الذي زاد من حجم التجارة البينية بينهما الى 5.5 مليار دولار[2].

لقد ساهمت سياسة الانفتاح وتصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا خلال الفترة 2007-2010، في تطوير علاقاتها فعلياً مع السعودية، والتي فتحت لها ابواب دول الخليج ومصر وسوريا ولبنان والأردن[3]، حيث وقعت مع تلك الدول عدد من الاتفاقيات الثنائية في قطاع التجارة والسياحة والاقتصاد والاستثمار والمناطق المشتركة بمليارات الدولارات[4]، كما عملت في الوقت ذاته على الترويج لنفسها كنموذج للحكم الاسلامي المعتدل في المنطقة[5]، لكن مع بدء الثورات العربية تباين الطرفان في مواقفهما منه، ففي الوقت الذي دعمت فيه السعودية موقف بعض الأنظمة بالتغيير من خلال اعادة انتاج القوى الليبرالية المحافظة، وجدت تركيا بأن التغيير يأتي من خلال دعم تيارات الاسلام السياسي.

وعلى الرغم من تنامي الخلاف السياسي الحاد بين السعودية وايران منذ اندلاع الثورات العربية،

---

[1]-Köni, Saudi Influence on Islamic Institutions in Turkey, p100-101.

[2]- محي الدين اتامان، «العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية »، مجلة دراسات اسطنبول ،العدد6،شتاء2012 ، ص4-6.

[3]-Arı and Pirinççi,Turkey's New Foreign Policy Towards The Middle East, p7.

[4]-عصام ملكاوي، مرجع سابق، ص23

[5]-Pieper, Turkish Foreign Policy toward the Iranian Nuclear Programme:, p190.

الا ان العلاقة مع تركيا لم تتطور الى مرحلة التحالف الاستراتيجي أو الأمني، حيث لم يسعى الطرفان لاقامة تعاون مذهبي ضد التكتل الشيعي الذي تقوده ايران في المنطقة، فتركيا تتبع سياسة مرنة وغير عدائية مع ايران وتعارض العقوبات الغربية عليها، في حين أن السعودية تشجع الغرب على معاقبتها لاعتقادها بأنها تسعى لإقامة"الهلال الشيعي"[1].

وفي ضوء فتور العلاقة مع تركيا، استمرت العلاقات بين السعودية وايران متوترة ويغيب عنها التمثيل الدبلوماسي، حتى خلال تلك الفترة القصيرة التي تم فيها اعادة تبادل السفراء عام 2005م في عهدالرئيس هاشمي رافسنجاني[2]، حيث انتهت هذه السياسة مع مجيء احمدي نجاد الذي اعاد الشك والتوتر على علاقة الدولتين.

ومع تصاعد الثورات العربيةوانخراط ايران المباشر بقضايا الدول العربية، انتهجت السعودية سلوكاً جديداً يقوم على مناهضة التغلغل الايراني في المنطقة، من خلال تبنيها تدريب المعارضة السورية المسلحة، والتدخل العسكري لدعم نظام الحكم في البحرين واليمن، الا أن سلوكها بدا أكثر ارتباكا وضعفا بعد فقدان دور مصر المحوري في المنطقة منذ الاطاحة بنظام حسني مبارك، فبرغم حاجتها الى حليف اقليمي، الا أنهاتحفظت على الدور التركيكقوة اقليمية قادرة على ملء الفراغ، والوقوف الى صفها في الصراع مع إيران، في حين رغبت بدور باكستاني اكبر.

أما على صعيد علاقة الطرفين بالولايات المتحدة الامريكية، فقد وقف الطرفان الى جانبها في حروبها على الارهاب، لكن ذلك لم يسهم في تقريب وجهات النظر بينهما، فتركيا رفضت الانخراط بقوات التحالف الدولية ضد نظام صدام حسين عام 2003م، كما رفضت الانضمام الى الضربات الجوية ضد تنظيم الدولة الاسلامية منذ عام 2014، في الوقت الذي لم توجه فيه

[1]–Bank and Karadag, The‘ Ankara Moment’, p299–300.

[2]– صحيفة الوفاق السعودية، 2005/7/13م، على شبكة الانترنت: htpp//www.alwifaq.com.bh

السعودية الدعوة لها للانضمام الى تحالف عاصفة الحزم عام 2015.

**2- العلاقات التركية-الايرانية**

تكتسب طبيعة العلاقة بين تركيا وايران أهمية خاصة لدى صناع القرار في العالم العربي، حيث يتجاوز تأثيرها الحدود السياسية لكلا البلدين، فكلاهما له تداخل حضاري كبير مع المنطقة العربية، كما أن لكل منهما تاريخ طويل بالهيمنة عليها، لا بل صبغت علاقتهما تجاههما بفترات طويله بصبغة الصراع المذهبي، انتهت بمعاهدة "Kasr-iSirin" عام 1639م، التي وضعت حدا للاقتتال الطائفي بين البلدين[1].

تتسم العلاقة التاريخية لتركيا وايران مع البلدان العربية بالتضارب وتجاوز طموحات الاستقرار الاقليمي، فخلال حقبة الحرب الباردة انضوى البلدان ضمن الاتجاهات الغربية لمناهضة القومية العربية، واستمر ذلك حتى قيام الثورة الاسلامية عام 1979م، وانقلاب كنعان افرين عام 1980م، حيث عادت الاجواء العدائية بينهما.

ومنذ نهاية الحرب الباردة لعبت حروب الولايات المتحدة في المنطقة، دوراً في الاخلال بموازين القوى الاقليمية بين البلدين، فقد تمكنت إيران من التغلغل في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتشكيل محور الممانعة والمقاومة في مواجهة محور الاعتدال والسلام الذي تقوده السعودية، وبالتالي وجدت تركيا نفسها في مواجهة استقطاب اقليمي حاد بين طرفين متناقضين في المصالح والأهداف، كما وجدت نفسها مشغولة بمناهضة الطموح القومي الكردي المدعوم من الغرب من جهة، والسعي للانضمام للاتحاد الاوروبي من جهة أخرى.

وبرغم محاولات حزب العدالة والتنمية اتباع سياسة اكثر انفتاحا مع ايران، منذ شطب اسمها من قائمة الدول الأكثر تهديداً للأمن القومي التركي، ومحاولة دعم حقوقها النووية ومعارضة العقوبات الدولية المفروضة عليها، الا أن ايران شككت بالنوايا التركية تجاهها وابدت

[1]-Ayman, Turkey and Iran, p7.

تحفظها على أمرين؛ الأول ويتعلق بالعلاقة الإستراتيجية والأمنية مع لكيان الصهيوني، والثاني ويتعلق بعلاقتها بالولايات المتحدة وموافقتها على نشر برنامج الدرع الصاروخي على اراضيها[1]، وبعد اندلاع الثورة السورية تباين الطرفان بشكل حاد تجاه الأزمة فيها، فتركيا انتقدت مشاركة حزب الله والحرس الثوري الايراني في المعارك، في حين اتهمت ايران تركيا بتسهيل عبور الارهابيين الى سوريا وتزويد المعارضة بالسلاح[2]،

ان طبيعة العلاقة بين تركيا وايران، لا يمكن النظر اليها بشكل منفصل عن المعادلات الإقليمية المتضاربة بين الدول المركزية الأخرى في الاقليم، فهناك تنافر واضح بين السعودية وايران من جهة، وبين مصر وتركيا من جهة أخرى، كما ان هناك اختلاف في المنظومة القيمية بينهما، هذا اضافة الى وجود خلاف حول العلاقة مع اسرائيل، وكيفية معالجة الازمة السورية، وتباين التحالفات الدولية، مما جعل لكل منها إستراتيجية مختلفة للتعامل مع المنطقة، فتركيا تستخدم قوتها الناعمة في التعامل مع دولها، في حين أن إيران تستخدم قوتها الصلبة تجاهها، ففي الوقت الذي تتغلغل فيه ايران في منظومة العراق السياسية، تحتل الشركات التركية ما نسبته 48% من مجموع الشركات الاجنبية فيه[3].

أما على صعيد المنافسة الاقتصادية الإقليمية، فقد حاولت إيران بناء علاقات تعاونية مع دول آسيا الوسطى من خلال منتدى شنغهاي الاقتصادي، لكن العزلة الدولية المفروضة عليها أعاقتها عن بناء علاقات اقتصادية قوية معها، مما مكن تركيا من الحلول مكانها في هذا المجال،فخلال الفترة 2006-2008 وقعت تركيا العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة ،والمناطق المشتركة مع كازخستان وقيرغستان وجورجيا[4]، ومما زاد هذه الفجوة،

[1]-Pieperop. cit, p7.

[2]-Mohammed, Turkey and Iran Rivalry on Syria, p87-99.

[3]-Ayman, op. cit, p13.

[4]- محسنالخزندار، مرجع سابق

قيام تركيا بمساندة اذربيجان في نزاعها مع أرمينيا وروسيا، الامر الذي نجم عنه توقيع اتفاقية لمدة انابيب النفط والغاز من باكو في اذربيجان الى ميناء جيهان التركي.

لكن برغم هذا التنافس، هناك قدر من التعاون بين البلدين، فتركيا تعد المورد الرئيس لايران، كما أنها تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز الايراني، ولديها خطه لاستبدال الغاز الروسي بنظيره الايراني[1]، في حين تقر ايران بحضور تركيا الاقتصادي القوي في الاقليم، وتنظر لها كدولة يمكن الاعتماد عليها لتجاوز ضغوطات الحظر الغربي والدخول الى الأسواق الاوروبية[2]، لكن ضمن معادلة المصالح المتضاربة، فان الأفق لم يكن متفائلاً لدولة جاءت متأخرة إلى إقليم يسيطر عليه النزاع الطائفي والحرب الاهلية والولاءات الاقليمية.

**المطلب الثالث: مستقبل العلاقات التركية العربية في ضوء المعطيات الراهنة.**

من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقات التركية العربية بالنظر، أولا، لصعوبةالاستشراف في حد ذاته، ثم بالنظر لتداخل العناصر المؤثرة في العلاقات التركية العربية، فضلا عن عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة التي تشهدها منطقة المشرق العربي، وعدم اتضاح الرؤيا بشكل جلي حول ما ستسفر عليه أزمات الربيع العربي).

لكن يمكن القول إن مستقبل هذه العلاقات محكوم بشكل أو بآخر بمستقبل الدور التركي في المنطقة وسياسة تركيا الخارجية تجاه دول المشرق العربي، ولاسيما الدول مستها أزمات الربيع العربي سواء المعنية بشكل مباشر على غرار مصروسوريا أو بشكل غير مباشر كالعراق ولبنان.

وكما هو معلوم فإن سياسة تركيا الخارجية مرتبطة إلى حد كبير بتطورات المشهدالسياسي الداخلي في تركيا، ونكون هنا أمام سيناريوهين، الأول، استمرار سياسة تركيا الخارجية على

[1]– عصام ملكاوي، مرجع سابق، ص34.

[2]–Kahraman , Op.cit, p708.

وتيرتها الحالية، والثاني حدوث تغيير جذري في سياسة تركيا الخارجية إزاء دول المشرق العربي، وهذا في حالة تغيير القيادة السياسية التركية، حيث تشكل السياسة الخارجية وإدارة الدبلوماسية التركية أحد أبرز نقاط الاختلاف بين السلطة والمعارضة التي تعيب على حكومة حزب العدالة والتنمية توريط تركيا في النزاعات الخارجية، وهذا السيناريو مستبعد في الوقت الراهن بالنظر لهيمنة حزب الحرية والعدالة على المشهد السياسي خاصة بعد النتائج التي حققها في الانتخابات البرلمانية المسبقة التي جرت في نوفمبر 2015.

وانطلاقا من هذه المعطيات، وفي ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول إن هناك ثلاث تصورات أساسية لمستقبل العلاقات التركية العربية، على النحو الآتي:

**1-التطور الإيجابي للعلاقات التركية-العربية:**

يفترض هذا التصور أن تتطور العلاقات التركية – العربية إيجابيا عبر مداخلمتعددة ومتداخلة، يمكن أن تتحقق مجتمعة أو يتحقق بعضها، وتتمثل فيما يلي:

- استمرار حزب العدالة والتنمية التركي في الحكم وحفاظه على التأييد الشعبي لحكومته خاصة فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية التي تنتهجها، وهو ما يتطلب بالضرورة تحقيق النجاح على المستوى الإقليمي ولو نسبيا واستكمال الإصلاحات الداخلية التركية كشرط أساسي لتحقيق الرضا العام، بما يمكن تركيا من تعميق انخراطها كفاعل أساسي في السياسة الإقليمية والعالمية وكذا في المنظمات الدولية والإقليمية.[1]
- قيام أنظمة موالية لتركيا في كل من مصر وسوريا والسيطرة المتوقعة للقوىذات المرجعية الدينية، والتي يفترض بالمنظور التركي، أن تكون أكثر وعيا بهويتها الحضارية وأقل

[1]- محمد نور الدين (وآخرون) ، مرجع سابق، ص 465.

تبعية للخارج[1]، واستقرار الوضع السياسي في بلدان الربيع العربي) واتباع هذه الدول سياسات تنسجم مع توجهات تركيا الخارجية، علما بأن محور تركيا – الخليج العربي يتعمق يوما بعد يوما بسبب تطابق المصالح.

- تدعيم دول الربيع العربي) لعلاقاتها مع أنقرة باعتبارها من أهم داعميها على المستوى الإقليمي خلال ما تصفه بـ (الثورات)[2]، فمن المتوقع أن تعمل هذه الدول على الاستفادة من تجربة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي حققها حزب العدالة والتنمية التركي، بما يؤدي بالضرورة إلى تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته في الوطن العربي.[3]
- توطيد هذه الدول لعلاقاتها التجارية والاقتصادية مع تركيا في إطار سعيها لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وهو ما ستعمل تركيا بكل تأكيد على توظيفه باعتبارها تتخذ من المدخل الاقتصادي وسيلة لدعم وتمتين علاقاتها الخارجية مع البلدان العربية في مختلف جوانبها مما يؤدي عمليا لتفعيل التعاون التركي–العربي.
- استمرار التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، كون هذه الأخيرة من أهم الفاعلين المتدخلين في مسارات ما يعرف بالربيع العربي[4]، فضلا عن اعتبارها تركيا الدولة النموذج في المنطقة والتي تسعى لتعميم تجربتها، وينبغي هنا أن يحظى الدور التركي في المراحل المقبلة بالقبول الأمريكي، وأن يتعزز التنسيق بين أنقرة والولايات المتحدة الأمريكية على مختلف المستويات، كما يشترط كذلك أن تستمر حاجة

---

[1]– أحمد داوود أوغلو: **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**. تر: إبراهيم البيومي غانم. (ط1;القاهرة: مكتبة دار الشروق الدولية ،2006)، ص .491

[2]– أحمد سعيد نوفل: دور القوى الخارجية في الثورات الرؤى وآليات التعامل في التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية شهرية الشرق الأوسط، العدد 15 مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص 57.

[3]–علي جلال عوض، مرجع سابق.

[4]– HasniAbidi : Ou va le monde arabe ? Les enjeux de sa transition. (Paris: ERICKBONNIER Edition, 2012), p.168.

الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، إلى الدورالتركي على المستوى الإقليمي.

لكن هناك معطيات عديدة واعتبارات موضوعية تؤكد ضعف إمكانية تحقق هذا السيناريو، لعل من أبرزها:

- بروز الدور الروسي القوي في الأزمة السورية والذي أعاد القوة الأعظم سابقا لواجهة الأحداث وإلى المنطقة عبر بوابة سوريا، وكذا التوافق الروسي الأمريكي والتفاهمات التي قد تحدث بين الجانبين بخصوص الأزمة السورية، وهو ما قد يحبط كل حسابات تركيا سواء فيما يتعلق بسوريا أو بمصر.
- ولعل الأحداث التي تلت إسقاط تركيا لطائرة روسية وكذا الهدنة التي تم إقرارها بين القوى المتحاربة في سوريا بضغط روسي أمريكي، فضلا عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية تسليم السعودية المعارضة السورية أسلحة نوعية وتعاملها ببرود مع مقترح المملكة بإرسال مقاتلين إلى سوريا، كلها مؤشرات تعزز هذا الطرح.
- الدور الإيراني وحضور إيران القوي في المنطقة، والذي يستند على تحالفات وثيقة مع كل من سوريا وحزب الله اللبناني، فضلا عن الأوراق الهامة التي تملكها والتي من أبرزها ورقة الشيعة العرب سواء في اليمن أو في دول الخليج، بل وحتى في المملكة العربية السعودية، وما سيعزز من هذا الدور توقيع إيران على الاتفاق النووي مع الغرب، وانتعاش مداخيلها بسبب رفع الحظر عليها، فضلا عن احتمال تحسن العلاقات بينها وبين القاهرة.
- وجود مشاكل جوهرية وموضوعية لتركيا مع الدول العربية ستبقى قائمة حتلو تغيرت الأنظمة والمتمثلة في مسألتي المياه والحدود مع العراق وسوريا، مع مراعاة الأهمية الاستراتيجية لسوريا باعتبارها نموذج عن المشرق العربي بكل تفاصيله الدينية والعرقية

والطائفية[1]، فضلا عن تحالفها الوثيق مع إيران والذي مكنها في مراحل سابقةحتى لوصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، من تجاوز الحصار الذي كان مفروض عليها خليجيا وأمريكيا والصمود في وجه مختلف الضغوط.

يبقى أن نشير بأن سيناريو التطور الإيجابي للعلاقات التركية العربية يمكن أن يتحقق كذلك في حالة حصول تغيير جذري في سياسة تركيا الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالمستوى العربي، وتحديدا في تعامل تركيا مع أزمات (الربيع العربي) وانتهاجها لسياستها السابقة لأزمات 2011 القائمة على تصفير النزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو كما أشرنا في بداية هذا المطلب سيناريو مستبعد إلى حد كبير، لأن تحققه يتطلب حدوث تغيير في السلوك الخارجي لحزب العدالة والتنمية وهو أمر شبه مستحيل أو حدوث تغيير في نظام الحكم في تركيا عبر انقلاب عسكري، وهذا قد يقود تركيا لعزلة خارجية أو عبر سقوط الحزب فى الانتخابات وهو كذلك مستبعد في ضوء المعطيات الراهنة.

**2-التطور السلبي للعلاقات التركية-العربية:**

يفترض هذا التصور أن تتطور العلاقات التركية العربية سلبا، كذلك عبر مداخل متعددة ومتداخلة يمكن أن تتحقق مجتمعة أو يتحقق بعضها، وتتمثل فيما يلي:

- مضي تركيا قدما في سياستها إزاء أزمات الربيع العربي مع استمرارالتصعيد بينها وبين كل من سوريا والعراق ومصر، بما يعزز من التنافر بينهم.
- قدرة النظام السوري على تجاوز الأزمة والحفاظ في حالة قيام نظام توافقييشمل بعض قوى المعارضة على التوجهات السياسية الكبرى للنظام البعثي، خاصة فيما يتعلق بالتحالفات وإدارة السياسة الخارجية.

[1]-علي حسن باكير ( وآخرون): مرجع سابق، ص 221.

- عدم استقرار الأوضاع في دول الربيع العربي في حال قيام أنظمة فيها متوافقة مع تركيا، ولدينا أفضل مثال عن ذلك ما حصل في مصر بعد تولي الإخوان المسلمين للسلطة وإنهاء تجربتهم بانقلاب عسكري، حيث أن المشروع التركي في المنطقة ومستقبل العلاقات التركية العربية في سياقه، مرهون باستقرار هذه الدول، وهو ما قد يتطلب سنوات عديدة وتواجهه مشكلات جوهرية معقدة.
- التوجه التركي لتوطيد العلاقات مع بعض التيارات والأحزاب ذات الخلفية الدينية داخل دول المشرق العربي، والذي من شأنه التأثير سلبا على نظرة التيارات السياسية الأخرى في هذه الدول إلى تركيا، لعدم حيادها في الصراع الداخلي فيها وتحولها لطرف داعم لأحد التيارات السياسية، وهو ما يعد شكلا من أشكال التدخل الخارجي في شؤونها ، فضلا عن عدم قدرة تركيا على تحقيق التوازن في علاقاتها بين الكيان الإسرائيلي وحركات الإسلام السياسي في المشرق العربي، مما قد يؤثر سلبا حتى على علاقاتها بهذه الحركات.
- حالة الريبة وعدم الرضا عن الدور التركي في المنطقة وسياسة تركيا إزاء دول (الربيع العربي) التي قد تنشئ لدى القوى الإقليمية الأخرى، وتكون لها تأثيراتها على دور تركيا في المنطقة وعلى تعاطي الأطراف العربية مع هذا الدور، خاصة في ظل التحالفات القائمة مع أطراف إقليمية ودولية، سواء بالنسبة إلى تركيا أو الدول العربية.
- استقرار الأوضاع في مصر وقدرة النظام السياسي فيها على تجاوز مختلف الأزمات التي تواجهه، وتفعيل وجودها في الدوائر التقليدية للسياسة المصرية، بما يمكن من عودة الدور المصري الريادي والقوي إلى الساحة وبالتالي ملأ حالة الفراغ القائمة على المستوى العربي، والتي كانت من أحد أبرز أسباب تنامي الدور التركي إقليميا خلال السنوات الأخيرة.

- تعزيز الديمقراطية في دول المشرق العربي ولاسيما في صنع قرارات السياسة الخارجية، بما يطرح بقوة مسألة التكافؤ في العلاقات التجارية والاقتصادية والمنافعالمتبادلة علاوة على بروز القضايا الخلافية في العلاقات التركية العربية مثل قضايا المياه والحدود، خاصة وأن سياسة تصفير النزاعات التي تبناها حزب العدالة والتنمية في تعامله مع دول الجوار، وبغض النظر عن فشلها في مواجهة أزمات (الربيع العربي) لم تقدم حلولا جذرية للنزاعات الجوهرية القائمة، وظلت تصب في غالبيتها في صالح تركيا.
- تراجع البريق التركي في المنطقة، سواء من حيث الحضور أو الجاذبية أو الاهتمام أو الفاعلية والتأثير لدى النخب والأوساط الشعبية، نتيجة سياساتها وأسلوبها في التعامل مع الأزمات العربية وازدواجية المعايير التي اعتمدتها في التعاطي مع ما تعتبره بعض النخب ثورات شعبية في كل من البحرين واليمن وتخليها عن العديد من المبادئ التي كرستها وروجت لها منذ سنة 2002.
- علاوة على الحذر القائم أساسا لدى النخب العربية التقليدية من تركياوسياساتها في المنطقة، والذي سيتزايد نتيجة ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة والتنمية وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة.[1]
- تراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا على ذاتها، وذلك في حالة تأثرها بالتطورات الراهنة في منطقة المشرق العربي، وانتقال العدوى إليها في شكل أزمات داخلية مما يزعزع من استقرارها الداخلي، نلاحظ مثلا أن سياسة تركيا في الأزمة السورية وما ترتب عنها من توتر في علاقاتها مع عدد من الدول المعنية بهذه الأزمة جعلت توجهات حزب العدالة والتنمية في مجال السياسة الخارجية محل تشكيك وانتقاد كبير من المعارضة

[1]- علي جلال عوض، مرجع سابق،ص18.

السياسية، وكانت سببا في شن حملة اتهامات ضد الحزب وتسييره للدولة[1]، وإذا أضفنا لذلك هشاشة البنية الداخلية للمجتمعالتركي، فمن المرجح احتمال بروز الأبعاد الطائفية (العلويين) والعرقية (الأكراد) كنتيجة للأوضاع في سوريا، فضلا عن عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على حل مشكلات جوهرية تواجهها تركيا من أبرزها المشكلة الكردية[2]، وقد تصاعدت بالفعل بعد الانتخابات التشريعية لجوان 2015 موجة أعمال العنف في تركيا، وكذا المواجهات المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، وعادت الأزمة بقوة وبعنف بعد فترة هدوء طويلة الأمد.

**3-الثبات النسبي للعلاقات التركية-العربية:**

يفترض هذا التصور انكفاء للدور التركي في المنطقة وأن تشهد العلاقات التركية الأخذ فيالعربية ثباتا نسبيا في الوضع القائم حاليا، فلا تتطور لا إيجابا ولا سلبا، مع الاعتبار لحالات الريبة التي. تظل قائمة بين بعض الدول العربية وبين تركيا، وافتراض أنها لن تتطور إلى التصعيد في المواجهة، ويتحقق هذا التصور كذلك عبر مداخلمتعددة ومتداخلة ، يمكن أن تتحقق مجتمعة أو يتحقق بعضها، وتتمثل فيما يلي:

- عدم تأثر علاقات تركيا مع دول المشرق العربي بسياسة تركيا في الأزمات التى تواجهها هذه الدول، ويمكن القول إنه تصور صعب التحقق في ظل التغيرات الكبيرة التي شهدتها هذه الدول، سواء في بنية السلطة كما حصل في مصر أو منخلال بروز فاعلين في الدوائر المرتبطة بصنع القرار خاصة في السياسة الخارجية.

[1]- عماد يوسف قدورة،مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، (ط1;الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص5.

[2]- Chris Zambelis: Unrest in Syria Inspires New Wave of Kurdish Activism, Publication: Terrorism Monitor Volume: 9 Issue:22, 6/02/2011.
(http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=38006#.VuOGxn3hDIU)

- استمرار انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتدادا للأوضاع في مرحلة ما قبل الأزمات العربية، حيث كان تراجع الأدوار العربية أحد مصادر بروز أدوار القوى الأخرى في المنطقة.
- تنامي الشعور لدى دول المشرق العربي بأن المشروع التركي في المنطقة يهدف إلى تعظيم المصالح التركية فحسب في مواجهة المشروع الإيراني الذي يرمي بدوره إلى تحقيق نفس النتائج، وعليه يفترض ألا تصبح تركيا حينئذ البديل الأمثل أو القوة الإقليمية الأكثر اعتدالا بالنسبة للدول العربية، وقد يترتب عن ذلك توجه هذه الدول نحو تدعيم العلاقات البينية العربية وإحداث نوع من التوازن في التعامل العربي مع المشروعين الإقليميين التركي والإيراني، مما يقتضي بالضرورة بقاء العلاقات التركية العربية في حدودها الراهنة، وألا تتعدى التعاون الاقتصادي والتجاري المحدود والتنسيق السياسي في بعض القضايا الإقليمية[1]، وفرص تحقق ذلك جد صعبة بالنظر للحالة المتردية جدا للعلاقات العربية – العربية وحالة الانقسام والتنافر السائدة في الوطن العربي بين أبرز أقطابه.
- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد دور تركيا الإقليمي بغرض تحقيق توازنات معينة على المستوى الإقليمي، سواء كنتيجة لعلاقاتها مع روسيا والتي تتشعب وترتبط بمصالح عديدة تمتد لمناطق أخرى غير المشرق العربي والتفاهمات التي قد تصل إليها معها بشأن المنطقة، أو في إطار التفاهمات التي قد تحدث بينها وبين إيران كفاعل في المنطقة خاصة بعد إبرام الاتفاق النووي، وتراجع الحدة في التعامل الأمريكي مع إيران، أو كنتيجة لتراجع أهمية منطقة المشرق العربي ذاتها بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية التي تنصب بشكل كبير في المرحلة الراهنة على آسيا الكبرى والأدوار التي قد تعول على

[1]– محمد عبد القادر خليل،تركيا في شرق أوسط جديد،(ط1; القاهرة: مركز محيط للدراسات ،2013)، ص 112.

تركيا فيها في إطار تلك الاستراتيجية.[1]

عدم قدرة التحالف التركي الخليجي على الصمود ، واحتمال تدهور الأوضاع في منطقة الخليج العربي سواء على المستوى الاقتصادي جراء التكاليف الباهظة للتوترات الجارية في المنطقة والتي يقع العبء الأكبر فيها على الدول الخليجية، سواء بالنسبة لليمن أو سوريا أو مصر، أو على المستويين السياسي والأمني، بسبب هشاشة الوضع في تلك الدول وحالة الاحتقان الموجودة فيها، والتي قد تنفجر في أية لحظة وفقد تركيا بالتالي، لأهم حليف في المنطقة في المرحلة الراهنة، بعد أن فقدت ما كانت تعتبره بوابتها للعالم العربي المتمثلة في سوريا، مما يؤدي لانكفاء الدور التركي.

[1]– إبراهيم غالي ومحمود عبده علي ، انتفاضة أردوغان الشرق أوسطية مقال منشور في موقع رؤى تركية 8 يناير 2009، نقلا عن الموقع الإليكتروني:(http://www.nourislamna.com/vb/t8805.html اطلع عليه بتاريخ: 13/04/2015.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

سعت تركيا في علاقتها بالعالم العربي إلى تبني مقاربات واستراتيجيات عقلانية تحاول من خلالها إماطة الستار لتلك النظرة السلبية التي تحملها الأوساط العربية الرسمية والغير رسمية باتجاهها عبر الانخراط التركي المتزايد في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالمنطقة العربية محاولة بناء تقارب استراتيجي نوعي يمس مختلف المجالات الحيوية والإستراتيجية المشتركة خاصة بعد التقدم الكبير الذي أحرزته تركيا على مستويات التنمية الاقتصادية وحتى على مستويات سياسية أهلتها لتكون قوة إقليمية تقوم بأدوار محورية في عديد المناطق خاصة الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم والكشف عن كيفية تلقي وتفاعل تلك المنطقة لهذا الاتجاه التركي الجديد والمتميز سواء على صعيد الحكومات أو الأمم الرأي العام العربي-.

من خلال ما تم تناوله من خلال هذه الدراسة خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

- لقد كان لتلك التطورات التي شهدتها تركيا سياسيا واقتصاديا دور كبير في تحسين صورة هذه الاخيرة في الوطن العربي خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية ذو المرجعية الإسلامية إلى الحكم في تركيا سنة 2002، هذه دلالة حقيقة مفادها أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن التيار الإسلامي من أكثر القوى السياسية و الاجتماعية المؤثرة في تركيا.
- الشعور المتزايد لدى الرأي العام التركي و المنظمات و الأحزاب السياسية أن التوجه التركي إلى التعاون مع جيرانها العرب و الأقطار الإسلامية هو الحل الأفضل خاصة بعد المواقف الغربية اتجاه الأزمة القبرصية.
- بدأت السياسة الخارجية التركية الجديدة تتخذ منحى جديد منذ وصول حزب العدالة

التنمية سنة 2002 عن طريق الموازنة في سياستها الخارجية بين التوجه الغربي و التوجه نحو الشرق العربي الإسلامي ، حيث يرتكز برنامجه في السياسة الخارجية على السعي إلى الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي من ناحية ، و تطوير العلاقات مع الأقطار العربية.

- سنحت الفرصة لأحمد داوود أوغلو حين تم إسناده حقيبة وزارة الخارجية التركية في ماي 2009 في الحكومة التركية الثانية لحزب العدالة والتنمية للانتقال بمبادئ نظرية العمق الاستراتيجي من إطارها النظري إلى الواقع العملي ، التحول من التصميم الفكري للسياسات إلى انخراط أكثر واقعية في السياسات الإقليمية و المنظمات الإقليمية و العالمية ، والتأثير إيجابيا في المنطقة العربية تحديدا.
- خصوصية التصور الاقتصادي من أهم سمات السياسة الخارجية التركية خاصة في ظل حاجتها إلى توسعة أسواقها التصديرية من ناحية ، و حاجتها إلى النفط. من ناحية أخرى، ما دفع بها إلى تقوية علاقاتها مع دول كانت لها فيما مضى علاقات محدودة خاصة المنطقة العربية التي رأت فيها سوق كبيرة بإمكانها استيعاب منتجاتها الضخمة.
- الأبعاد المتعددة وخصوصية السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه العالم العربي تسعى الحكومة التركية إلى تجسيد مبادئ سياستها الخارجية الجديدة خاصة في شقها المتعلق بتصفير من المشكلات يضاف إليها حقيق مكاسب اقتصادية و توظيف السياسة لخدمة الاقتصاد من خلال صياغة جديدة مبنية على الدفاع و الحماية لمصالحها العامة بدل من المواجهة.
- يمكن تقسيم المواقف العربية اتجاه التوجه التركي إلى ثلاثة تيارات :

- الذي يرى أن تركيا بتوجهها الجديد و انفتاحها على المنطقة العربية إنما تسعى إلى تحقيق سياستها الأوروبية من خلال أداء الدور الأمريكي في المنطقة و ذلك بتسلم ملفات المنطقة بدلا عن القوى العظمى.

- هذا التوجه التركي مبني أساسا على التحولات الإستراتيجية التي شهدتها و تشهدها تركيا، و إنها تتجه إلى العالم العربي لا من بوابة الاستثمار فقط و إنما كشريك استراتيجي، و على العرب بلورة رؤية إستراتيجية للتعامل معها.
- يربهذا التوجه لا يقتصر فقط على التأثير التركي و دعم نفوذها السياسي و الاقتصادي، بل يتضمن أيضا مواجهة للتأثير والنفوذ الإيراني خاصة في ظل ميل توازن القوى الإقليمي لصالح إيران ، و تدخلها في الشؤون العربية في إطار مد نفوذها وسيطرتها على العالم العربي خدمة لمصالحها السياسية، الاقتصادية و العسكرية الخاصة.

- هنالك عدة تحديات تواجه التقارب العربي التركي ومنها:

- بعض العرب يعتبرون أن صعود تركيا و إيران بدرجة متقاربة جاء بفعل الضعف الذي يشهده العالم العربي مما يستوجب عند أصحاب هذه النظرة على العرب أن يطوروا رؤية خاصة بهم وان يتحدوا.
- هنالك قلق من بعض الأنظمة العربية من اقتراب حزب العدالة والتنمية التركي من الإسلاميين حيث ان المعارضة السياسية لتلك الأنظمة تأتي من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي وهذا يعتبر مصدر قلق عند تلك الأنظمة العربية.
- هناك قضايا مهمة وحساسة بين تركيا والعالم العربي لم تجد لها حلا وبقيت معلقة إلى الآن مثل قضية المياه وهذا من شأنه أن يحد من تأثير وحركية تركيا داخل المنطقة العربية.

التحدي المتعلق بأهمية أجندة تركيا الإصلاحية التي تؤرق مضجع الكثير من الأنظمة داخل المنطقة العربية وهذا من شأنه أن يؤثر على طبيعة التعامل رسمي بين الحكومة التركية الجديدة وتلك النظم القائمة وفي نفس الوقت دورها في استقطاب دعاة الإصلاح الداخلي وحتى دعاة الإصلاح في كامل العالم العربي خاصة في ظل نجاح تجربة تركيا في مجال نجاح

الإسلام السياسي وصعوده في تركيا.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا الكتب:**


1. ابراهيم موسى، **قضايا عربية ودولية معاصرة**،(ط1؛بيروت:دار المنهل اللبناني، 2010).
2. أوغلو أحمد داوود ،**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،(ط1؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر،2010)
3. أوغلو أحمد داوود، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**. تر: إبراهيم البيومي غانم. (ط1؛القاهرة: مكتبة دار الشروق الدولية ،2006).
4. احسان أوغلي و آخرون، **العلاقات العربية التركية من منظور تركي**، (ط2 ؛ إسطنبول: معهد البحوث و الدراسات العربية و مركز الأبحاث للتاريخ و الثقافة الإسلامية،1993).
5. الجهماني يوسف ابراهيم ، **تركيا والارمن**، (ط1؛ دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ،2001 ).
6. الحضرمي عمر، **تركيا الحديثة :جدلية القدرة والدور والمصلحة،2002-2013** ،(ط1؛عمان:دم ،2014 ).
7. الكيطان احمد يوسف ، **تركيا في عهد العدالة والتنمية: تحولات في الداخل ورهانات الى الخارج**،(ط1؛عمان :دار امجد للنشر والتوزيع،2015 ).
8. الكيلاني هيثم ، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988**، (د ط؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
9. السرجاني راغب ، **قصة أر دوغان**،( ط4 ؛القاهرة: دار الكتب المصرية، 2012).
10. العبد الله هاشم ، **مستقبل السياسة الخارجية التركية حيال القضية الفلسطينية وتحديات الأمن الإقليمي المفقود : دراسة في ماضي الأتراك وتاريخهم الذي يرتكزون عليه اليوم في حاضرهم ومستقبلهم** ،( دط ؛ الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016).
11. باماير أحمد عزت ، **أمن الطاقة التركي: دور الخليج العربي وبحر قزوين والبحر الأوسط**، (ط1؛أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000).

**12.** باتريك ماري ملز ، **سلاطين بني عثمان،** (ط1 ؛ بيروت: مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، 1986 ).

**13.** درويش هدى ، **الاسلاميون وتركيا العلمانية: نموذج سليمان حلمي،**(ط1 ؛القاهرة : دار الافاق العربية ، 1998).

**14.** هلال رضا ، **السيف و الهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان،** (ط1 ؛ القاهرة: دار الشروق، 1999).

**15.** هنية خالد كمال ، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من2002-2015** ،(ط1؛ غزة: اكاديمية الادارة والسياسة،2015).

**16.** حسين مصطفى ، **الدور الاقليمي لتركيا 2001-2010**،(ط1؛ بغداد: الجامعة المستنصرية ،2012).

**17.** طشطوش هايل عبد المولى ، **مقدمة في العلاقات الدولية،** (دط;الأردن: ددن، 2010).

**18.** كمال محمد مصطفى و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية،** (ط1; بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011) .

**19.** محمد صالح محسن ، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة، (طبعة مزيدة ومنقحة؛ بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات،2022).

**20.** ملي احمد واخرون، **العلاقات العربية– التركية ،حلقة نقاشية،**(د ط؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016) .

**21.** معوض جلال عبد الله ، **صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية** ،(ط1 ؛بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

22. نور الدين محمد ، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية،** (ط1 ؛ بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ،1998 ).

23. أحمد جلال محمود عبده، **صراع القوية المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002– 2010)**،(ط؛1القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، 2015).

24. عقيل سعيد محفوظ ، **سوريا وتركيا الواقع الراهن احتمالات المستقبل**،(ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009).

25. فولر اجراهام، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** ،(دط؛أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

26. فريد بك محمد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**،(ط1؛ بيروت: دار النفائس ، 1982)

27. صاف غوفين وآخرون، **الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

28. قبلان مروان ، **موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سوريا : تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية في: خلفيات الثورة دراسات سورية** ،(ط1؛الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2013).

29. قدورة عماد يوسف ، **مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات**، (ط1؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

30. رضوان وليد ، **العلاقات العربية . التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية في العلاقات العربية. التركية**،(ط1؛ بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2006).

31. خورشيد دلي حسين ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**،(د ط ؛دمشق: من منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999).

32. خليل محمد عبد القادر ، **تركيا في شرق أوسط جديد**،(ط1؛ القاهرة: مركز محيط للدراسات ،2013).

**ثانيا: المجلات:**

**1.** أحمد عبد العاطي بدر، « **إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب** »، مجلة السياسة الدولية العدد 104، أبريل/ 1991.

**2.** اللباد مصطفى ، « **السياسات الإقليمية لحزب العدالة و التنمية: خلفيات أيديولوجية ام مصالح وطنية** »، مجلة الشرق ،العدد السابع، 2011

**3.** السركي احمد مجدي ، «**العلاقات التركية الاوربية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام وافاق المستقبل** »،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد36،خريف 2012

**4.** العلاف إبراهيم خليل،ميثاق خير الله جلود،« العلاقات الخليجية التركية –1973–1990 »، مجلة دراسات إقليمية العدد 5، 2009

**5.** الشرقاوي باكينام ، «**الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا ؟ وكيف؟** »، مجلة شؤون الأوسط، العدد ،2012

**6.** آرا دمبكجيان ، « **شيء من التاريخ عن العلاقات العربية – التركية** »، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2894.

**7.** اتامان محي الدين ، «**العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية** »، مجلة دراسات اسطنبول ،العدد6،شتاء2012

**8.** بيبرس سامية ، « **الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج** »، مجلة شؤون عربية، العدد 173، 2017

**9.** حماد عبد العظيم ،« **فشل الدول العربية وآثاره الوخيمة داخليا وإقليميا**»، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015.

**10.** طلال يوسف أيمن ،« **روسيا" البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية**»، مجلة المستقبل العربي العدد 358، 2008–2000

**11.** كامل مروان عوني ، أحمد مشعان نجم، «**الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي**»، مجلة تكريت العلوم السياسية، العراق، العدد 11

**12.** لقمان عمر محمود ،« **القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية**» ، مجلة دراسات إقليمية، العدد 8 ،2007

**13.** مطر حسام ،« **تركيا" في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ**»، مجلة شؤون الأوسط، العدد 144،2013

**14.** مقلد حسين طلال ، « **تركيا و الاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة** »، مجلة الشرق الاوسط ،المجلد26، العدد1، **2010**

**15.** نور الدين محمد ،« **طبيعة الدور الاقليمي التركي**»، مجلة المتابع الاستراتيجي ،المجلد21 ،العدد6 ،2011

**16.** نور الدين محمد ، « **تركيا إلى أين؟ حزب العدالة و التنمية الإسلامي في السلطة** »،مجلة المستقبل العربي، العدد287، يناير 2003

**17.** نور الدين محمد ،« **وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي** »، مجلة المستقبل العربي، العدد 382، ديسمبر 2011

**18.** سعيدي السعيد ، « **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية** »، مجلة المفكر ،العدد10

**19.** صايل فلاح السرحان ،« **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية (2002-2011)** »، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 06،العدد02، 2011

**20.** توفيق سعد حقي ،« **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي** »، مجلة العلوم السياسية، ع.38-39، 2008

**21.** خضيرات عمر ، « **العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002-2012**»، مجلة المنارة ، المجلد 22 ، العدد 4 ، 2016.

**ثالثا: الرسائل الجامعية**

1. الحجاجحة صدام أحمد سليمان ، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، (مذكرة ماجستير،) كلية الآداب و العلوم – جامعة الشرق الأوسط-2012/01/18.

2. الفاضي جمال خالد محمد ، التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة 2002-2010( رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية)،كلية التجارة الإسماعيلية،قسم العلوم السياسية-جامعة قناة السويس.

3. محزم عبد المالك ، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. 2009).

4. تمام قيس، العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

**رابع: المقالات العلمية**

1. اجراهامفولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).
2. عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن احتمالات المستقبل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009).
3. جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
4. أحمد عزت بامير: أمن الطاقة التركي: دور الخليج العربي وبحر قزوين والبحر الأوسط. أبو ظبي:(مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000).
5. غوفين صاف (وآخرون): الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
6. عماد يوسف قدورة: مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات. (الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015).

**خامسا: المواقع الالكترونية**

1. محمد عبد القادر. "تركيا والعرب.. المستقبل لا ينفصل عن الماضي 13/05/014نقلا عن :
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2014/05/article07.shtml.
2. عبد الله تركماني." تركيا ومحيطها الإقليمي (2): "أهم الأزمات التركية مع دول الجوار"نقلاعن http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html :
3. "Turkey's Relations with the Middle East". From the official site of ministry of foreign policy affairs.

http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/MiddleEast/TurkeysRelationswiththeMiddleEast/

4. آرام نركيزيان: التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية، إلى أين سيصل مقال منشور في الموقع الالكتروني لمؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 15/12/2010 (http://carnegieendowment.org/sada/?fa=42147&lang=ar) اطلع عليه بتاريخ:

13/12/2014.

5. آرام نركيزيان: التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية، إلى أين سيصل مقال منشور في الموقع الالكتروني لمؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 15/12/2010

6. (http://carnegieendowment.org/sada/?fa=42147&lang=ar) اطلع عليه بتاريخ: 13/12/2014.

7. إبراهيم غالي ومحمود عبده علي انتفاضة أردوغان الشرق أوسطية مقال منشور في موقع رؤى تركية 8 يناير 2009، نقلا عن الموقع الإليكتروني:(http://www.nourislamna.com/vb/t8805.html اطلع عليه بتاريخ: 13/04/2015.

8. وزارة الخارجية التركي، متاح على الرابط التالي : http://www.mfa.gov.tr/ataturk ، تاريخ الإطلاع 2019/04/19، على 19:16.

9. الخزندار، محسن، تركيا ماض وحاضر ومستقبل، 2010/6/5، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/200343.html

10. صحيفة الوفاق السعودية، 2005/7/13م، على شبكة الانترنت: htpp//www.alwifaq.com.bh

11. Ulusoy, Ulusoy,The European Impact on State-Religion Relations in Turkey, p418.

http://pulpit.alwatanvoice.com

12. العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية–الإسرائيلية، 2014/3/4، http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news

13. Chris Zambelis: Unrest in Syria Inspires New Wave of Kurdish Activism, Publication: Terrorism Monitor Volume: 9 Issue:22, 6/02/2011. (http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=38006#.VuOGxn3hDIU)

**مراجع باللغة الأجنبية:**

1. 'ISMAIL INAT, ISMAIL NUMAN TELCI, Turkiye'ininiran, suriye, israilvelubnanpolitikasi 2011, in : Turk Dis PolitikasiYiligi 2011, (SETA yayinlari XVII, 1.baski, 2012).
2. Mehmet TuranÇağlar, "2011 SonrasıTürkiye-SuriyeİlişkileriveSuriye-TürkiyeKrizi", (YıldızTeknikÜniversitesi, 2014).
3. Mehmut Akpinar, ArapBahari mi Iran Atasi mi, (ANKARA: Akag Yayinlar,2014).
4. İlhan KARAKOYUN, AyşegülÖZBEK, Erhan DEMİRCAN, "SURİYE KRİZİNİN TÜRK DIŞ TİCARETİNE ETKİSİ", Türk İdareDergisi, S. 477,(aralik 2013).
5. SSedat BENEK, Türkiye-SuriyeİlişkilerininSosyalCoğrafyaAçısındanTarihselArkaplanı, (Gaziantep University Journal of Social Sciences, 2016).
6. Tür, Turkey and Israel in the 2000s.
7. Robins,Turkish foreign policy since 2002.
8. Kahraman, Turkey and the European Union.

9. Köni, Saudi Influence on Islamic Institutions in Turkey,.

10.Arı and Pirinççi,Turkey's New Foreign Policy Towards The Middle East, p7.

11.Pieper, Turkish Foreign Policy toward the Iranian Nuclear Programme

12.Bank and Karadag, The‘ Ankara Moment’

13.Ayman, Turkey and Iran,.op. cit,.

14.Mohammed, Turkey and Iran Rivalry on Syria,.

15.Ayman, op. cit,.

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات:**


| | |
|---|---|
| تشكرات | |
| اهداء | |
| مقدمة | 01 |
| **الفصل الأول: الأهمية الجيوسياسية و الاقتصادية للتقارب بين العرب و تركيا** | |
| المبحث الأول: التاريخ العثماني و تأثيره في العلاقات التركية العربية | 04 |
| المطلب الأول: العلاقات التاريخية بين الدولة العثمانية و الدول العربية | 04 |
| المطلب الثاني: تحليل مدى تأثير هذا التاريخ في شكل تلك العلاقات البينية | 08 |
| المبحث الثاني: التطورات السياسية الحديثة في تركيا | 12 |
| المطلب الأول: التحولات الجديدة في السياسة الخارجية و دورها في التقارب التركي العربي | 12 |
| المطلب الثاني: تحليل لسياسات العلاقات الخارجية لتركيا و تأثيرها على المنطقة العربية | 15 |
| المبحث الثالث: عوامل التقارب التركي | 21 |
| المطلب الأول: العوامل السياسية | 21 |
| المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية | 27 |
| **الفصل الثاني:العلاقات العربية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية** | |
| المبحث الأول: العلاقات السياسية العربية التركية بعد 2002 | 34 |
| المطلب الأول: العلاقات التركية – السورية والعراقية | 39 |
| المطلب الثاني: العلاقات التركية الخليجية. | 44 |
| المطلب الثالث : موقف تركيا من القضية الفلسطينية. | 46 |
| المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية العربية التركية بعد 2002 | 48 |

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس العلاقات العربية التركية | 48 |
| المطلب الثاني: الاستثمارات المتبادلة بين تركيا و بعض الدول العربية | 50 |
| المطلب الثالث: الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية و جمهورية تركيا | 56 |
| المبحث الثالث: مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية | 59 |
| المطلب الأول: التحديات الإقليمية و الدولية | 59 |
| المطلب الثاني : التحديات الداخلية | 69 |
| المطلب الثالث: مستقبل العلاقات التركية العربية في ضوء المعطيات الراهنة. | 78 |
| الخاتمة | 87 |
| قائمة المصادر و المراجع | 90 |
| الفهرس | |
| الملخص | |

## الملخص

تتناول الدراسة عرضا تفصيليا لمختلف الجوانب المتعلقة بالعلاقات التركية – العربية في ظل العثمانية الجديدة ومحدداتها، والتباين والتجانس فيها، في ضوء دراسة تأثير أبعاد الدور التركي في منطقة المشرق العربي خلال المرحلة الممتدة من سنة 2002 تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي للسلطة في تركيا إلى سنة 2015، وأهم التغيرات التي شهدتها سياسة تركيا الخارجية في فترة حكمه، فضلا عن أهم العوامل المؤثرة في هذه العلاقات ولاسيما المحددات

الجيوبوليتيكية والعوامل الاقتصادية والإيديولوجية والنخبوية وكذا المتغيرات الإقليمية والدولية. واستعنا في التحليل بنظرية الدور في إطار العلاقات الدولية التي تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدول موضوع الدراسة، بناء على تحليل مختلف المعطيات والعوامل والمحددات التي تشكل مصادر لهذا الدور، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة، فضلا عن تصورات المنظور البنائي في العلاقات الدولية الذي يركز على الأفكار والقيم في تشكيل السلوكيات الخارجية للدول وتحديد نمط تفاعلاتها مع العالم الخارجي.



## Abstract

The study deals with a detailed presentation of the various aspects related to Turkish-Arab relations and their determinants, variation and homogeneity in them, in light of studying the impact of the dimensions of the Turkish role in the Arab Levant region during the period extending from the year 2002, the date of the arrival of the Islamic-oriented Justice and Development Party to power in Turkey, to the year 2015, and the most important The changes witnessed by Turkey's foreign policy during his rule, as well as the most important factors affecting these relations, especially the determinants Geopolitics, economic, ideological and elite factors, as well as regional and international variables. In the analysis, we used role theory within the framework of international relations, which helps in predicting the role played by the countries that are the subject of the study, based on the analysis of the various data, factors and determinants that constitute the sources of this role, and contributes to the process of linking the research variables and their interactions with each other and knowing the extent of change and development in Its roles during the period of study, as well as the perceptions of the constructivist perspective in international relations, which focuses on ideas and values in shaping the external behaviors of countries determining the pattern of their interactions with the outside world.